

دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة
الابداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات
المساهمة العامة الأردنية

The role of external auditor to reduce the effects of creative
accounting on the reliability of financial statements issued by
Jordanian public shareholding companies

إعداد

ليندا حسن نمر الحلبي
20070035

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد مطر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
المحاسبة

جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا
كلية الأعمال - قسم المحاسبة

آيار / 2009

التفويض

أنا ليندا حسن نمر الحلبي:

أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونيّاً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات، أو المؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: ليندا حسن نمر الحلبي

التاريخ:

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية".

وأجيزت بتاريخ: 2009/5/27

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة
	الأستاذ الدكتور محمد مطر
رئيسا ومشرفا	
عضوا	الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور
عضوا	الدكتور حسام خدّاش
عضوا خارجيا	الدكتور خالد الخطيب

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله وآله وسلم.

ابتداءً أشكر الله عز وجل وأحمده على نعمه وتوفيقه لي بإتمام هذه الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والامتنان إلى فخر المحاسبة أستاذي ومعلمي ومشرفي الأستاذ الدكتور محمد مطر لجهوده وتوجيهاته القيمة المستمرة خلال مراحل دراستي في جامعة الشرق الأوسط ودوره الكبير في اغناء هذا البحث من فيض بحر علمه، فكان مثالا للعالم المتواضع والناصح الأمين والسراج المضيء، سائلة المولى عز وجل أن يديم عليه بركاته في الدنيا والآخرة.

وكل الاحترام والتقدير إلى الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور الذي تابع مسيرتي منذ دراستي في جامعة الإسراء حتى الانتهاء من درجة الماجستير جزاه الله عني كل الخير. وأتقدم بالشكر والعرفان بالجميل إلى أساتذتي الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة أ. د. عبد الناصر نور، و د. حسام خدّاش، و د. خالد الخطيب لجهودهم المباركة في إثراء الدراسة لإظهارها بأفضل ما يمكن.

وواجب الوفاء يلزمني بالشكر والتقدير إلى كل دكتور ساهم في تعليمي مواد المحاسبة في جامعة الإسراء وأخص بذلك الدكتور العلامة الكبير د.علي المعموري الذي تلمذني وعلمني كل مهارات المحاسبة وله كل الفضل لما وصلت إليه الآن، كما اخص بأسمى آيات الشكر والاحترام الدكتور عبدالله دعاس لما قدمه لي من مساعده خلال مشواري الدراسي. والشكر الجزيل لصديقتي أمانى بريكات وعلا طبيبه التي ساهمت في انجاز هذا العمل بأسرع وقت ممكن.

الباحثة

إهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى وطني الحبيب فلسطين

مقدساته---إلى القدس وقبة الصخرة الشريفة

شعبا--- إلى كل رجاله، نسائه وأطفاله

وشباب فلسطين البواسل من أقصى شماله إلى أدنى جنوبه

أرضاً---إلى كل ذرة من ترابك يا وطني العزيز

ماء--- إلى كل قطره من مياهه الطاهرة

سماء--- إلى كل ذرة هواء في نسيمك يا فلسطين

وأهدي هذا الجهد المتواضع إلى أسرتي الكريمة :

إلى تاج حياتي ودنياي الوالد الغالي

" حسن نمر الحلبي " -----روحي له الفداء

إلى رمز الصمود والحنان الوالدة الغالية "حبيبتي" ----حفظها الله

إلى النور الذي يضيء حياتي -----إخواني وأخواتي

لؤي , سمر , هويدا , دنور , علي

ليندا حسن الحلبي

قائمة المحتويات

الرمز	الموضوع	الصفحة
	العنوان	أ
	التفويض	ب
	قرار لجنة المناقشة	ت
	شكر وتقدير	ث
	الاهداء	ج
	قائمة المحتويات	ح-د
	قائمة الجداول	ذ-ز
	ملخص الدراسة	س-ض
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
1-1	المقدمة	3-2
2-1	مشكلة الدراسة وأسئلتها	4-3
3-1	فرضيات الدراسة	5-4
4-1	أهداف الدراسة	6
5-1	أهمية الدراسة	7-6
6-1	أنموذج الدراسة	7
7-1	التعريفات الإجرائية	9-8
8-1	محددات الدراسة	9
2	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	10
أولا	الإطار النظري	11
1-2	المقدمة.	14-11
2-2	دور المحاسبة كنظام للمعلومات	16-14
3-2	ماهية إجراءات المحاسبة الإبداعية.	17
4-2	مفهوم المحاسبة الإبداعية.	20-18
5-2	بدايات استخدام المحاسبة الإبداعية.	21-20
6-2	أشكال المحاسبة الإبداعية.	23-22
7-2	دوافع استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية.	24-23

الرمز	الموضوع	الصفحة
8-2	الأساليب والإجراءات المتبعة في المحاسبة الإبداعية.	26-25
9-2	اثر المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية.	26
1-9-2	أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة الدخل.	39-26
2-9-2	أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي.	46-40
3-9-2	أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية.	49-47
4-9-2	أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.	49
10-2	أثر المحاسبة الإبداعية على وظيفة التدقيق.	51-50
11-2	الأخطاء والغش في البيانات المالية وعلاقتها بأساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية.	54-51
12-2	مسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش الجوهرية.	56-54
13-2	دور المدقق في مواجهة أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها.	61-56
14-2	مسؤولية المدقق الأردني عن اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية.	63-62
15-2	الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المدقق للحد من آثار المحاسبة الإبداعية.	63
1-15-2	الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المدقق للحد من آثار المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل.	66-63
2-15-2	الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المدقق للحد من آثار المحاسبة الإبداعية على قائمة المركز المالي.	72-66
16-2	أثر المحاسبة الإبداعية على وظيفة المحلل المالي	77-73
ثانيا	الدراسات السابقة.	83-77
ثالثا	خصوصية الدراسة الحالية.	84-83
3	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	85
1-3	المقدمة	86
2-3	منهجية الدراسة	87-86
3-3	مصادر الحصول على البيانات	88-87

الصفحة	الموضوع	الرمز
92-88	مجتمع الدراسة وعينتها	4-3
93	الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة	5-3
94-93	إجراءات توزيع الاستبيان	6-3
94	الأساليب الإحصائية المستخدمة	7-3
95	الفصل الرابع: مناقشة نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات	4
96	المقدمة	1-4
98-96	اختبار مقياس الاستبانة	2-4
137-99	عرض بيانات الدراسة	3-4
146-138	اختبار فرضيات	4-4
147	الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات	5
148	المقدمة	1-5
150-148	الاستنتاجات	2-5
151-150	التوصيات	3-5
152	مراجع الدراسة	6
156-153	المراجع العربية	1-6
161-157	المراجع الاجنبية	2-6
	ملاحق الدراسة	
	استبانة الدراسة	
	جداول الاحصائي الوصفي	

قائمة الجداول

الرمز	عنوان الجدول	الصفحة
1	أهم أساليب المحاسبة الإبداعية للتلاعب في قائمة الدخل	39
2	أهم أساليب المحاسبة الإبداعية للتلاعب في قائمة المركز المالي	46-44
3	إجراءات المدقق المضادة لإجراءات المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل	66-64
4	إجراءات المدقق المضادة لإجراءات المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي	72-67
5	جدول توزيع الاستبيانات على أفراد العينة	89
6	توزيع محلي الائتمان استناداً إلى العوامل الديموغرافية	90
7	توزيع موظفي الشركات استناداً إلى العوامل الديموغرافية	91
8	توزيع المدققين الخارجيين استناداً إلى العوامل الديموغرافية	92
9	معاملات الثبات لأداة الدراسة	93
10	جدول تقسيم اجابات عينة الدراسة وفق مقياس ليكرت الخماسي	97
11	جدول تقسيم درجات الموافقة	98
12	تقييم آراء العينة كوحدة واحدة حول مدى ممارسة إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية	102-100
13	تقييم آراء محلي الائتمان حول مدى ممارسة إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية	105-103
14	تقييم آراء موظفي الشركات حول مدى ممارسة إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية.	108-106
15	تقييم آراء مدققي الحسابات حول مدى ممارسة إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية.	111-109
16	تقييم آراء العينة جميعها كوحدة واحدة حول مدى تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على مصداقية البيانات المالية	114-112
17	تقييم آراء العينة من محلي الائتمان حول مدى تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على مصداقية البيانات المالية	117-115
18	تقييم آراء العينة من موظفي الشركات حول مدى تأثير أساليب	120-118

123-121	تقييم آراء العينة من مدققي الحسابات حول مدى تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على مصداقية البيانات المالية	19
126-124	تقييم آراء العينة جميعها كوحدة واحدة حول مدى تقييد مدققي الحسابات الخارجيين بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية.	20
129-127	تقييم آراء محلي الائتمان حول مدى تقييد مدققي الحسابات الخارجيين بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية.	21
133-131	تقييم آراء موظفي الشركات حول مدى تقييد مدققي الحسابات الخارجيين بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية	22
137-135	تقييم آراء مدققي الحسابات حول مدى تقييد مدققي الحسابات الخارجيين بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية.	23
138	نتائج الاختبار التائي T -test لعينة واحدة للفرق بين تقديرات العينة بشأن تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية وبين متوسط مدى الإجابة	24
140	نتائج الاختبار التائي T -test لعينة واحدة للفرق بين تقديرات العينة بشأن ممارسة مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية أساليب وإجراءات المحاسبة الخلاقة لدى إعداد البيانات المالية وبين متوسط مدى الإجابة	25
141	نتائج الاختبار التائي T -test لعينة واحدة للفرق بين تقديرات العينة بشأن تطبيق مدققي الحسابات الخارجيين للشركات	26

142	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي تجاه تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية	27
143	نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية للفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لفئات الدراسة	28
144	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاتجاه ممارسة مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية أساليب وإجراءات المحاسبة الخلافة لدى إعداد البيانات المالية الصادرة عن تلك الشركات	29
145	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاتجاه تأثير تطبيق مدققو الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة العامة الأردنية	30
146	نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية للفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لفئات الدراسة	31

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

- 1-1 المقدمة
- 2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها
- 3-1 فرضيات الدراسة
- 4-1 أهداف الدراسة
- 5-1 أهمية الدراسة
- 6-1 أنموذج الدراسة
- 7-1 التعريفات الإجرائية
- 8-1 محددات الدراسة

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:

ترجع بدايات استخدام عمليات التلاعب بالبيانات المحاسبية للشركات إلى بدايات عهد الثورة الصناعية، إذ كانت تتم عمليات التلاعب أثناء إجراء حسابات التكاليف والتي كانت تتطلب وجود موظفين متخصصين في ذلك لاسيما في ظل ضعف استقلالية المحاسب والحرية المتاحة في استخدام المبادئ المحاسبية الملائمة لاحتياجاتها، لذلك انحصر سلوك المحاسب المهني في تلك الحقبة في الاستجابة لأهداف المديرين ورغباتهم الذين يمتلكون الحرية في تقييم موجوداتهم وتقدير الدخل، وخلال القرن التاسع عشر تنوعت أساليب تقييم الموجودات، إن هذا التنوع كان له أثراً مباشراً في اعتماد أسلوبين أساسيين هما تطبيق الكلفة الاستبدالية للموجودات وخصم الاهتلاك من كلفة الموجودات لإظهار الكلفة الدفترية فضلاً عن إجراءات خفية للتلاعب في البيانات المحاسبية في إطار المتطلبات المحاسبية والقانونية. (Chatifield, 1997: 33-37)

يستطيع المحاسب وبناء لرغبة الإدارة أن يتلاعب في القوائم المالية وذلك من خلال إجراءات ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية creative accounting ذلك بقصد تجميل الصورة التي تعكسها الأرقام الموجودة في تلك القوائم على نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي . إذ غالباً ما تضع الإدارة التنفيذية تصوراتها عن رقم الأرباح الذي تريد التقرير عنه يقودها في ذلك دوافعها لتعظيم المكافآت الحالية أو المستقبلية وما يتوقعه كبار الملاك من توزيعات نقدية أو عينية في صورة أسهم. وعليه يتمكن المحاسب الممارس بخبرته من تقديم

تسعى إدارة الشركات إلى جعل إدارة الأرباح جزءاً من مهام المحاسب على الرغم من انه قد يعد تدليساً وتغريباً وتضليلاً بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى كما يعد تصرفاً غير قانوني يتدثر بعباءة القانون (معيار العرض والإفصاح)، ومع أن الهيئات المهنية تسعى دائماً إلى محاربة ظاهرة إدارة الأرباح وتضييق الخناق على ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق لإتباع المعايير الواجب تطبيقها إلا أن هذه الظاهرة ما زالت عملاً ملازماً للمهنة، فإذا كانت كلمة التقرير تعني قول الحق والالتزام فيه فإن كلمة التغريب تعني تضليل الناس بتعمد نكران الحق وإخفائه. ولأن الأرقام المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية تتطلب العديد من الاجتهادات والتقديرية الشخصية مهما بلغ حجم الشركة وقدراتها الرقابية الصارمة لذلك يجب أخذ أرقامها بالكثير من الحذر وعدم التسرع في اتخاذ القرارات الاستثمارية المهمة أو المفصلية. وقد أثبتت العديد من الدراسات وجود عمليات إدارة الأرباح وانتشارها كلما أرادت الشركة أو واجهت قرارات مهمة جداً. (آل عباس، 2007: 1-2)

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

نظراً للظروف السائدة في عالم الأعمال ولجوء كثير من إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية إلى تجميل البيانات المالية سعياً منها لتحسين الوضع المالي سواء من حيث الربحية أو من حيث المركز المالي لتحقيق أهداف ذاتية، تلجأ تلك الإدارات إلى استخدام

وبذلك تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على طبيعة هذه الأساليب وبيان مدى مبادرة مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن إلى القيام بالإجراءات التدقيقية اللازمة للحد من تلك الأساليب لتحقيق مصداقية البيانات المالية المنشورة. استناداً لما تقدم تتمثل مشكلة الدراسة في البحث عن إجابات للتساؤلات التالية:-

- 1- هل تؤثر أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية؟
- 2- هل تمارس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية لدى إعداد البيانات المالية الصادرة عن تلك الشركات؟
- 3- هل يطبق مدققو الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة العامة الأردنية خلال تدقيق البيانات الصادرة عن تلك الشركات الإجراءات والاختبارات اللازمة للكشف عن آثار أساليب المحاسبة الإبداعية على تلك البيانات؟

3-1 فرضيات الدراسة:

بقصد الإجابة على التساؤلات السابقة بنت الباحثة الدراسة على الفرضيات الآتية:-

الفرضية الأولى:

H01: لا تؤثر أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية.

الفرضية الثانية:

HO2: لا تمارس مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية لدى إعداد البيانات المالية الصادرة عن تلك الشركات.

الفرضية الثالثة:

HO3: لا يطبق مدققو الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة العامة الأردنية خلال تدقيق البيانات الصادرة عن تلك الشركات الإجراءات والاختبارات اللازمة للكشف عن آثار أساليب المحاسبة الإبداعية على تلك البيانات.

الفرضية الرابعة:

HO4: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء الفئات الثلاث المشمولة بالدراسة: موظفي الشركات ومحلي الائتمان والمدققين الخارجيين تجاه تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية.

الفرضية الخامسة:

HO5: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء الفئات الثلاث المشمولة بالدراسة : موظفي الشركات ومحلي الائتمان والمدققين الخارجيين تجاه ممارسة مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية أساليب وإجراءات المحاسبة الخلاقة لدى إعداد البيانات المالية الصادرة عن تلك الشركات.

الفرضية السادسة:

HO6: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء الفئات الثلاث المشمولة بالدراسة : موظفي الشركات ومحلي الائتمان والمدققين الخارجيين تجاه مدى تطبيق مدققي الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة العامة الأردنية خلال تدقيق البيانات الصادرة عن تلك الشركات الإجراءات والاختبارات اللازمة للكشف عن آثار أساليب المحاسبة الخلاقة على تلك البيانات.

1-4 أهداف الدراسة:

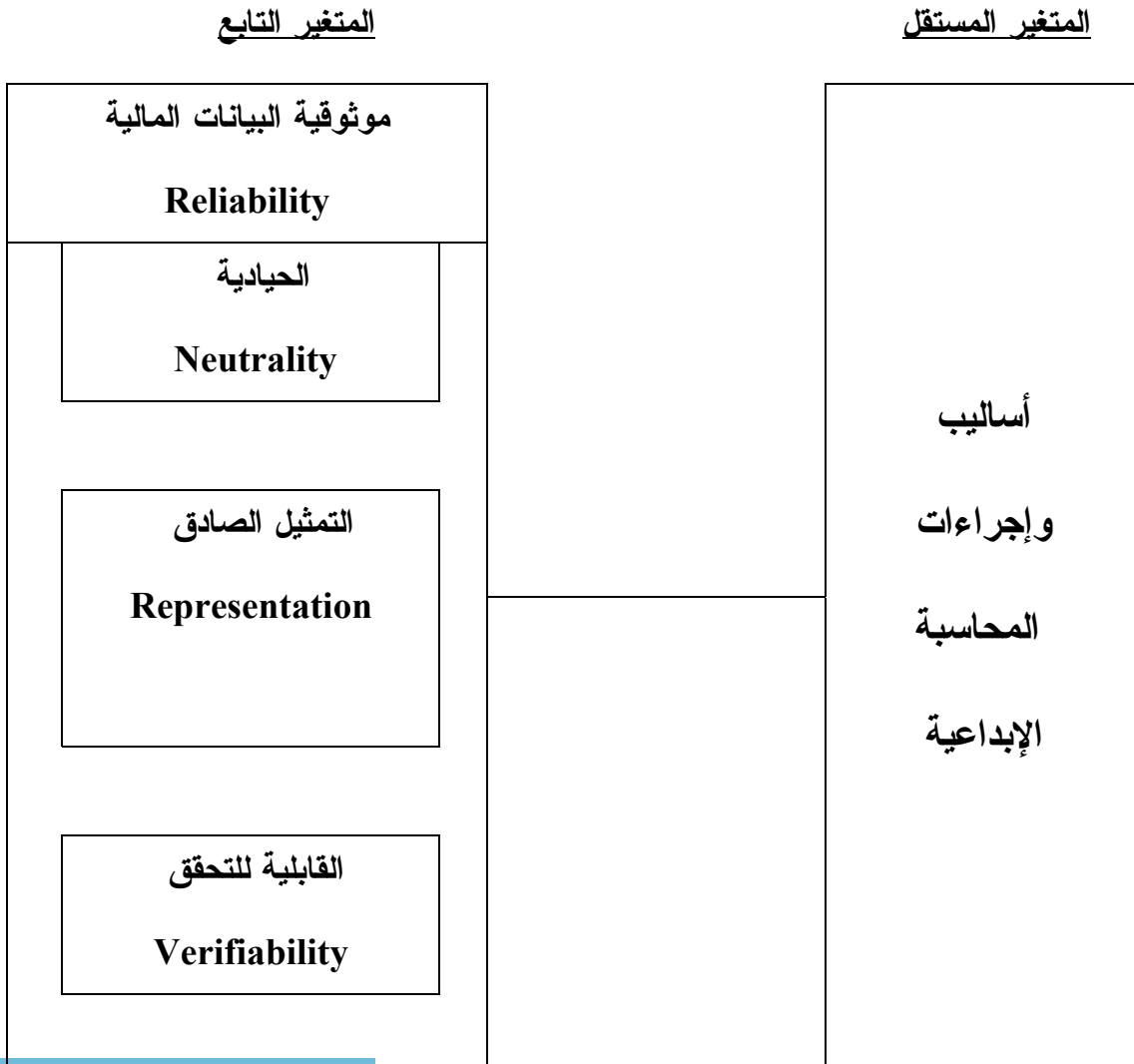
تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:-

- 1- بيان أهمية خاصة موثوقية البيانات المالية ودورها في اتخاذ القرارات.
- 2- التعرف على أشكال التحيز في القياس المحاسبي وخاصة تحيز الموثوقية.
- 3- التعرف على أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة وأثرها في موثوقية البيانات المحاسبية.
- 4- بيان دوافع الإدارة من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها في موثوقية القياس المحاسبي والبيانات المالية المقدمة , وكذلك مدى ما تمارسه مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية من إجراءات المحاسبة الإبداعية لدى إعداد القوائم المالية المنشورة الصادرة عن تلك الشركات
- 5- الوقوف على الدور الذي يقوم فيه مدققو حسابات تلك الشركات في الحد من إجراءات المحاسبة الخلاقة التي تمارسها مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية في القوائم المالية المدققة.

1-5 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع المحاسبة الإبداعية كونها تمثل مشكلة هامة لاسيما في ظل قيام إدارات الشركات باستخدام أساليبها لإظهار نتيجة النشاط والموقف المالي الذي يحقق أهدافها القصيرة والطويلة الأجل ولو كان ذلك على حساب الفئات الأخرى وهو ما أدى إلى حصول الأزمة المالية نتيجة انهيار وإفلاس مجموعة من أعظم الشركات العالمية، إن هذه الدراسة تخدم عدة فئات كالمستثمرين، والمحللين والمدققين وغيرهم من فئات المجتمع الأخرى.

1-6 أنموذج الدراسة:



7-1 التعريفات الإجرائية¹

فيما يلي أهم التعريفات الإجرائية ذات العلاقة بموضوع الدراسة:-

المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting): هي عملية التلاعب في البيانات المالية باستخدام الخيار الانتقائي في تطبيق المبادئ المحاسبية والتضليل في الإبلاغ المالي وأية خطوات متخذة اتجاه إدارة المكاسب أو تلطيف صورة الدخل.

المحاسبة النفعية (Aggressive Accounting): هي الاختيار المتعمد من بين التطبيقات المتعددة للمبادئ المحاسبية بقصد الوصول إلى نتائج محددة مسبقاً، وغالباً ما تكون في صورة أرباح رقمية مرتفعة سواء تم إتباع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أم لا.

تلطيف الدخل (Income Smoothing): وهو إدارة الأرباح المرغوبة لإزالة التذبذب في مسار الدخل الطبيعي، وعادةً ما تتضمن خطوات لتخفيض الدخل في السنوات ذات الدخل المرتفع من أجل نقلها إلى السنوات ذات الدخل المنخفض.

إدارة الأرباح (Earnings Management): هي التلاعب في الأرباح لتحقيق أهداف محددة بشكل مسبق من الإدارة أو توقعات تعد من المحللين أو قيم تتناغم مع تلطيف صورة الدخل والتوجه نحو مكاسب ثابتة.

الموثوقية (Reliability): تعني إن البيانات المالية خالية من الأخطاء الهامة ومحايدة ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات والأحداث أو من المتوقع أن تمثل الأحداث المستقبلية بمعقولية استناداً إلى ثلاثة عناصر أساسية هي القابلية للتحقق وعدالة التمثيل والحيادية. (مطر، 2004: 324) (أبو نصار وحميدات، 2008: 8)

¹ إن التعريفات غير المؤشرة بمصدر هي من مصدر (Mulford, 2002)

الحيادية: (Neutrality): هي إظهار البيانات المالية بصورة غير متحيزة بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد وإنما للاستخدام العام دون تحيز. (أبو نصار وحميدات، 2008: 9)

التمثيل الصادق (Representation): هي إظهار القوائم المالية بالصورة الصحيحة والصادقة للمعلومات والأحداث الاقتصادية من خلال عملية تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة. (أبو نصار وحميدات، 2008: 11)

القابلية للتحقق (Verificability): هي وجود درجة عالية من التوافق في النتائج المحققة من مقاييس مختلفة تستخدم نفس طرق القياس. (شرويدر وآخرون، 2006: 87)

تحيز الموثوقية: هو التحيز المتحقق عند عجز النظام المحاسبي عن توفير القياسات المحاسبية المعول عليها في عملية التنبؤ والذي يظهر بشكل فرق (سالِب أو موجب) بين القيمتين المقدرة والفعالية للحدث محل التنبؤ. (مطر، 2004: 144-145)

1-8 محددات الدراسة:

تتمثل محددات الدراسة بالنقاط التالية:-

- 1- تفاوت حجم مكاتب التدقيق التي يتكون منها مجتمع الدراسة.
- 2- تفاوت خبرات ومؤهلات فئات عينة الدراسة المختلفة.
- 3- التعاون المحدود الذي أبدته بعض فئات عينة الدراسة عند الإجابة على الاستبانة
- موضوع الدراسة إما لعدم اهتمامهم بعملية البحث العلمي، أو لضيق وقتهم.
- 4- ندرة الدراسات السابقة بشأن موضوع الدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري:

- 1-2 المقدمة.
- 2-2 دور المحاسبة كنظام للمعلومات.
- 3-2 ماهية إجراءات المحاسبة الإبداعية.
- 4-2 مفهوم المحاسبة الإبداعية.
- 5-2 بدايات استخدام المحاسبة الإبداعية.
- 6-2 أشكال المحاسبة الإبداعية.
- 7-2 دوافع استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية.
- 8-2 الأساليب والإجراءات المتبعة في المحاسبة الإبداعية.
- 9-2 أثر المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية.
- 1-9-2 أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة الدخل.
- 2-9-2 أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي.
- 3-9-2 أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية.
- 4-9-2 أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- 10-2 أثر المحاسبة الإبداعية على وظيفة التدقيق.
- 11-2 الأخطاء والغش في البيانات المالية وعلاقتها بأساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية.
- 12-2 مسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش الجوهري.
- 13-2 دور المدقق في مواجهة أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها.
- 14-2 مسؤولية المدقق الأردني عن اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية.
- 15-2 الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المدقق للحد من آثار المحاسبة الإبداعية.
- 1-15-2 الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المدقق للحد من آثار المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل.
- 2-15-2 الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المدقق للحد من آثار المحاسبة الإبداعية على قائمة المركز المالي.
- 16-2 أثر المحاسبة الإبداعية على وظيفة المحلل المالي.

ثانياً: الدراسات السابقة.

ثالثاً: خصوصية الدراسة الحالية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

1-2 المقدمة

كي تتسم ممارسات المحاسبة بالأمانة والصدق لا بد من أن تأخذ القيم الأخلاقية المستمدة من الشريعة، المجتمع، المهنة (البيئة الداخلية، البيئة الخارجية) سلوكاً لمزاوولي المهنة. غير أن ظهور ممارسات المحاسبة الإبداعية جعل المهتمين يولون اهتماماً أوسع تجاه أخلاقيات المهنة، إذ تعد المحاسبة نظاماً يتوجب عليه عكس حقائق أنشطة الوحدة الاقتصادية أو المشروع ، وحيثما الحقائق قائمة على علم الأخلاق ، فيجب على المحاسبة أن تكون أيضاً قائمة على علم الأخلاق بعيداً عن تضليل الحقائق .

يجب على المحاسب من خلال القوائم المالية أن يقدم صورة للشركة يمكن من خلالها قراءة ما حدث خلال الفترة الماضية والتنبؤ بما قد يحدث مستقبلاً. لكن المحاسب بما يمتلكه من مهارات وخبرة يستطيع أن يدمج الأرقام لتعطي الانطباعات التي يرغب فيها مستخدموها اعتماداً على أن المحاسبة فن ثم علم. كما انه من خلال الفهم الكامل لطبيعة سوق الأسهم وسلوكياته والمتعاملين فيه يستطيع المحاسب أن يعرض القوائم المالية متضمنةً نتيجة النشاط والموقف المالي الذي ترغبه الإدارة ويحقق أهدافها وقت التقرير .

تتواصل عمليات الكشف عن فضائح الفساد والتلاعب في أرقام الحسابات المالية للعديد من الشركات الأمريكية الكبرى، بدءاً من شركة "انرون" العملاقة للطاقة وصولاً إلى "زيروس" ومروراً بـ "تيكو" و"جنرال موتورز" و"مايكرو تكنولوجي" و"زيروكس" و"جلوبال

يرى الخبراء والمحللون الاقتصاديون أن هناك مجموعة من الأسباب ذات العلاقة بالأساليب المحاسبية المتبعة تقف وراء هذه الفضائح والانهيارات، من أهمها:²

1- غياب الشفافية والوضوح والتعاضى عن الأخطاء التي تعتبر إحدى القضايا اللازمة للتقدم الاقتصادي وحيازة وامتلاك عناصر القوة المتجددة والدائمة، وهو ما يؤثر سلباً في كفاءة المؤسسات المالية الأمريكية ذات الصيغة العالمية والمتعددة الجنسية في تقويم الجدارة الائتمانية للمقترضين الكبار.

2- تضخيم الإنجازات وتقديم أرقام وهمية عن أرباح خيالية ساهمت في رفع أسعار أسهم هذه الشركات في الأسواق المالية دون مبررات اقتصادية حقيقية بهدف تضليل المستثمرين ودفعهم إلى الإقبال على شراء أسهم هذه الشركات بصورة كبيرة مما ساهم في رفع قيمتها بصورة جنونية. ولعل (انفورمكس) هي صاحبة المشكلة الأكبر، فقد قام المستثمرون برفع دعاوى ضد الشركة، بعد أن نشرت

² لمزيد من التفاصيل يراجع: <http://www.supersaudi.com/vb/t1466.html>

3- تواطؤ شركات المحاسبة والتدقيق المعتمدة مع مسؤولي هذه الشركات، وهو ما أديننت بسببه شركة "آرثر أندرسون" التي تعتبر من أكبر شركات تدقيق الحسابات في العالم من قبل القضاء الأمريكي. فقد وُجّهت إليها أصابع الاتهام في انهيار مجموعة "انرون" العملاقة للطاقة التي أعلنت إفلاسها في كانون الأول الماضي عبر إتلاف أطنان من الوثائق تتعلق بشركة انرون العملاقة. وبدأت أصابع الاتهام تشير إلى شركة أندرسون مع بدء التحقيق في انهيار انرون على أساس مسؤوليتها من جانبين، أولهما أنها ساهمت في إخفاء خسائر انرون عن طريق إنشاء شركات وهمية على الورق، وادعاء أن انرون تساهم فيها وتحقق منها أرباحاً وهمية. وثانيهما إخفاء حقيقة معاملاتها ومعاملات انرون عن المحققين.

2-2 دور المحاسبة كنظام للمعلومات

تقوم المحاسبة بتزويد الأطراف ذات العلاقة (الإدارة، والمساهمين، والمقرضين، والجهات الرسمية، والباحثين) بالمعلومات المالية، لتساعدهم على اتخاذ القرارات المتنوعة التي تتراوح ما بين قرارات تتعلق بتوظيف واستخدام الموارد المتوفرة في المنشأة لتحقيق أهدافها، وإجراء الدراسات التحليلية لواقع عمل منشآت الأعمال واتجاهاتها المستقبلية مروراً بإجراء عمليات الرقابة والمتابعة التي تمارسها الجهات الرسمية. ومع التوسع الكبير خلال العقود الماضية في عالم الأعمال، وعمليات التنوع والتعقيد لهذا القطاع أصبحت مهنة المحاسبة ووظائفها وأدوارها ذات أهمية كبيرة في عمل هذه المنشآت، بحيث أصبحت البيانات المالية التي يوفرها المحاسبون والمتمثلة في القوائم المحاسبية الأساسية، والملاحق والإيضاحات التفصيلية التي ترافقها تشكل الأساس الذي تعتمد عليها عمليات إدارة المنشآت.

إن المحاسبة تعمل في بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية وقانونية ذات ملامح وصفات محددة تتأثر في أساليب عملها وتقنياتها بخصائص هذه البيئة وتؤثر فيها، وبذلك عرف مجلس المبادئ المحاسبية المحاسبة بأنها " نشاط خدمي، وظيفتها تقديم معلومات كمية، ذات طبيعة مالية في الأساس. بالنسبة للوحدات الاقتصادية والتي تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وتحديد الاختيارات المعقولة من بين البدائل المتاحة". (مطر والسويطي، 2008: 7)

ومن خلال هذا التعريف يمكن تحديد العناصر المكونة للمحاسبة بالنقاط الآتية:-

1- إن المحاسبة نشاط خدمي: فالمحاسبة تخدم بيئة الأعمال بطريقة حيوية، إذ أن المعلومات المحاسبية عن نتيجة النشاط والموقف المالي لمؤسسات الأعمال هي المحور الأساس الذي تقوم عليه حركة التعامل المالي والتجاري في بيئة الأعمال. كما إن المعلومات المحاسبية التي تقيس تكاليف استخدام الموارد المحدودة مثل

2- المعلومات المحاسبية قيم كمية ذات طبيعة مالية: يتضمن القياس المحاسبي قيما كمية للبنود المختلفة كالإيرادات والمصروفات والتكاليف والخسائر والأصول والالتزامات وحقوق المالكين، إذ أنها تعتمد على قيم لا يمكن قياس تأثير أية معاملات أو أحداث مالية في المنشأة بدونها، وأن المستثمرين والدائنين يستخدمون هذه المعلومات (كالربحية والضمانات وقيمة الأصول) لتقليل مخاطر الاستثمار في أسهم رأس مال الشركة.

3- القوائم المالية الأساسية: تشكل القوائم المالية الأساسية للمحاسبة والمكونة من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية وكذلك الايضاحات المرفقة بتلك القوائم مخرجات النظام المحاسبي. وفيما يلي عرض مقتضب لهذه القوائم: (Kieso, et. al., 2008: 63-64) (مطر ' 2006: 8)

قائمة المركز المالي: هي قائمة مالية تظهر المركز المالي للمنشأة متضمنةً موجودات المنشأة المختلفة والالتزامات المترتبة عليها وحقوق الملكية بتاريخ محدد.

قائمة الدخل: هي قائمة أو تقرير مالي يظهر نتائج عمليات المنشأة متضمنةً إيرادات المنشأة والمصروفات المترتبة عليها، ويمثل الفرق بينهما صافي الربح أو الخسارة خلال فترة زمنية محددة.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية: تعتبر قائمة تغيرات حقوق الملكية، حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة الميزانية، وهي تتحدد من خلال رصد ومتابعة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية من بداية الفترة المالية وحتى نهايتها ويتم الاعتماد في عرضها على أساس الاستحقاق (حان، 2003، 292).

قائمة التدفقات النقدية: هي بيان أو تقرير مالي تظهر فيه جميع التدفقات النقدية الداخلية والخارجية للمنشأة خلال فترة زمنية محددة مصنفة وفقاً للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية: تعد هذه الإيضاحات جزءاً أساسياً من مخرجات النظام المحاسبي

2-3 ماهية إجراءات المحاسبة الإبداعية

إن مفهوم المحاسبة الخلاقة أو الإبداعية وإن بدا للبعض مفهوماً غريباً أو حديثاً، إلا أنه في حقيقة الأمر ليس كذلك، إن هذا المصطلح يثير العديد من التساؤلات عن طبيعة الإبداع وطبيعة الطرق والإجراءات والأساليب المحاسبية المستخدمة في التطبيقات المحاسبية. أن مصطلح المحاسبة الإبداعية يطلق على بعض الإجراءات المحاسبية التي تسعى إليها إدارات الشركات سعياً وراء إحداث تحسين صوري (غير حقيقي) إما في ربحيتها أو في مركزها المالي وذلك عن طريق استغلال الثغرات المتواجدة في أساليب التدقيق الخارجي أو بالاستفادة من تعدد البدائل المتوفرة في السياسات المحاسبية التي تتيح المعايير المحاسبية للمنشأة اتباعها في مجالات أساليب القياس والإفصاح المتبعة في إعداد القوائم المالية مما يؤثر سلباً على نوعية الأرقام التي تظهرها تلك القوائم سواء بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز

2-4 مفهوم المحاسبة الإبداعية

ظهرت المحاسبة الإبداعية في أدبيات المحاسبة خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، ومن المحتمل أن تكون قد بدأت عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت في بداية الثمانينات، وكان هناك ضغط لإنتاج أرباح أفضل بينما كان من الصعب تحقيق أي أرباح. وعندما اكتشفت الشركات بأن القوانين تطلب منك فقط ما لا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله! فإذا كنت لا تستطيع أن تكسب الأرباح فإنك تستطيع على الأقل أن تبتدعها. (McKenzie, 1998: 134)

وفي ذلك الوقت كسبت المحاسبة الإبداعية الوقت للشركات، ولقد استمر الركود الأخير فترة طويلة وقد أجبرت الكثير من الشركات التي أبلغت عن أرباح "صورية" على التصفية

وقد ظهرت تعريفات كثيرة للمحاسبة الإبداعية في الأدبيات المحاسبية المختلفة هي وان اختلفت في التعبير إلا أنها اتفقت في المضمون إلا في حالات قليلة التي يرفض فيها بعض

• المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر الصحفي المتخصص في مجال الأعمال تشير إلى "أن كل شركة في البلد تتعامل مع أرباحها بطريقتها الخاصة، وأن كل مجموعة من الحسابات المنشورة تستند إلى أساس الدفاتر التي طبخت بصورة دقيقة أو شويت بصورة كاملة، وأن الأرقام التي يحصل عليها الجمهور المستثمر مرتين في السنة يتم تغييرها كلياً من أجل حماية وإخفاء الجريمة وبصورة شرعية كلياً ... إنها المحاسبة

الإبداعية". (Griffiths, 1986: 1)

• ومن وجهة نظر المحاسب المهني تؤكد أن "العملية المحاسبية تشتمل على معالجة العديد من قضايا الحكم وحسم الصراعات ما بين المناهج أو المداخل المتنافسة من أجل عرض نتائج الأحداث المالية والعمليات التجارية. وهذه المرونة توفر الفرص للتلاعب والغش أو الخداع والتحريف أو سوء العرض. وأصبحت هذه الأنشطة التي ثارها عناصر مهنة المحاسبة تعرف بالمحاسبة الإبداعية". (Jameson, 1988: 7-8)

• أما من وجهة نظر المحلل الاستثماري فتمثل المحاسبة الإبداعية "بالنمو الظاهري في الأرباح الذي يحدث نتيجة لخفة يد البراعة المحاسبية وليس نتيجة للنمو الاقتصادي الحقيقي". (Smith, 1992: 9)

• لكن المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر المحاسبين الأكاديميين تعتبر تلاعباً وعملاً غير مشروع "يتمثل في تحريف أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلاً إلى ما يرغب فيه المعدون من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة و/ أو

• إن المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر من يعتقد أنها تلاعب وتزييف تعرف " كونها وصف عام لعملية التلاعب في التقارير المالية لتحقيق هدف خفي، وهي عملية يستخدم بوساطتها المحاسبون، معرفتهم في المبادئ والقواعد المحاسبية للتلاعب في قيم الحسابات المتعلقة بالمنشآت" (Oriol, et. al, 1999: 9). أو "بأنها الاستخدام القانوني للمبادئ والقواعد المحاسبية بطريقة ما، لتحريف وتزييف القوائم المحاسبية" (Mc Barnet & Whelance, 1999: 4).

ترى الباحثة أن التعريف الأكثر شمولية لمفهوم المحاسبة الإبداعية يتمثل بكونها: " مجموعة الأساليب والإجراءات التي يعتمدها المحاسب لتحقيق مصلحة بعض أصحاب المصالح في الشركة، وأن للمحاسبة الإبداعية مظهرين أولهما قانوني يصادق عليه مدقق

من التعاريف السابقة يمكن تلخيص أهم القواسم المشتركة في تلك التعريفات للمحاسبة

الإبداعية بالنقاط الآتية:-

1. المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة.
2. ممارسات المحاسبة الإبداعية تعمل على تغيير القيم المحاسبية إلى قيم غير حقيقية.
3. ممارسات المحاسبة الإبداعية تنحصر في إطار ممارسة الخيار بين المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي فهي ممارسات قانونية.
4. أن ممارسي المحاسبة الإبداعية غالباً ما يمتلكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها وتحويرها بالشكل الذي يرغبون فيه.

5-2 بدايات استخدام المحاسبة الإبداعية

تعود بدايات استخدام عمليات التلاعب بالقيم المحاسبية للمنشآت في إطار المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المعترف فيها إلى بدايات عهد الثورة الصناعية، حيث كانت تتم عملية التلاعب أثناء إجراء حسابات التكاليف وذلك لأن التصنيع وتطوير أساليبه أوجد الحاجة إلى وجود ما يطلق عليه الآن المحاسبة الصناعية Industrial Accounting والحاجة إلى وجود موظفين متخصصين في ذلك. وفي ذلك الوقت كان لكل منشأة كامل الحرية في اختيار المبادئ المحاسبية التي تراها ملائمة لاحتياجاتها. ولكن درجة استقلالية العمل

6-2 أشكال المحاسبة الإبداعية

تتعدد أشكال وأنواع التلاعب بالحسابات وتتنابن تصنيفاتها تبعاً لرؤية دارسي هذه الظاهرة، ولعل من أبرز الذين درسوا هذه الظاهرة Mulford و Comiskey في كتاب (Schilit, 2002) وفيما يلي عرض لأساليب التلاعب بالحسابات وأشكالها: - (Mulford &

(Comisky, 2002: 3

(1) المحاسبة النفعية Aggressive Accounting: هي الإصرار على اختيار وتطبيق أساليب محاسبة محددة لتحقيق أهداف مرغوبة منها تحقيق أرباح عالية، سواء أكانت الممارسات المحاسبية المتبعة مستندة إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم لا.

(2) إدارة الدخل Earnings Management: هي التلاعب في الدخل بهدف الوصول إلى هدف محدد بشكل مسبق من قبل الإدارة، أو متنبأ فيه من قبل محلل مالي، أو ليكون متوافقاً مع مسارات محددة للعمل.

(3) تلطيف صورة الدخل Income Smoothing: هو شكل من أشكال التلاعب في الدخل يتضمن نقل الدخل بين الفترات المتفاوتة المستوى وذلك بتخفيض الدخل في السنوات ذات الدخل الجيد ونقلها إلى السنوات ذات الدخل السيئ. يعد من أشكال التلاعب التي تعتمد على تخفيض الأرباح المتزايدة في الدخل والاحتفاظ فيها بشكل مخصصات للفترات الزمنية ذات الدخل السيئ. (Stolowy & Breton, 2000: 18)

(4) التلاعب بالتقارير المالية Fraudulent Financial Reporting: يعرف التلاعب بالتقارير المالية بأنه إظهار بيانات خاطئة بشكل متعمد، أو حذف قيم معينة أو إخفائها في البيانات المالية، بهدف تضليل مستخدمي البيانات المالية، وهذا النوع من التلاعب يعتبر عملاً مخالفاً للقانون.

(5) ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية Creative Accounting Practices: يشير Bambooweb Dictionary إلى إن المحاسبة الإبداعية هي استخدام أو استعمال الممارسات المنحرفة عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المعيارية أو المألوفة، وتتميز باستعمال الأساليب والممارسات الحديثة والمعقدة والمبتكرة للحصول على أرباح صورية عن طريق التلاعب في قيم المصروفات والإيرادات

2-7 دوافع استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية

يتعدد دوافع الإدارة لاستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لكن أهم هذه الدوافع ما

يلي:- (Mulford & Comiskey, 2002: 2-8)

1. التأثير الايجابي على سمعة الشركة في السوق: إذ عادة ما تستخدم أساليب المحاسبة

الإبداعية بهدف تحسين القيم المالية المتعلقة بأداء منشآت الأعمال التي إن لم تحرف

ستعكس صورة سلبية عن الشركة أمام منافسيها.

2. التأثير على سعر سهم الشركة في الأسواق المالية: إن تراجع القيم المالية لمنشآت

الأعمال يؤثر سلباً في أسعار أسهمها في الأسواق المالية التي تتداول فيها الأسهم ، وإن

بقاءها كما هي يؤدي بالضرورة إلى انخفاض تلك الأسعار ، لذلك فإن استخدام أساليب

المحاسبة الإبداعية تهدف تعظيم هذه القيم ومن ثم تحسين أسعار أسهم تلك الشركات في

الأسواق المالية.

3. زيادة الاقتراض من البنوك: يستخدم العديد من البنوك التجارية جملة من المعايير والمؤثرات الائتمانية بهدف تقييم أداء منشآت الأعمال كخطوة تسبق اتخاذ قرار منح القروض لهذه المنشآت، لذلك تلجأ تلك المنشآت إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بهدف تحسين تلك المؤشرات والمعايير، الأمر الذي سيؤثر إيجابياً في عملية اتخاذ القرار الائتماني بمنح القروض .

4. لغايات التلاعب الضريبي: تقوم بعض منشآت الأعمال من خلال تخفيض الأرباح والإيرادات وزيادة النفقات بتخفيض هوامش الاقتطاع الضريبي المترتب عليها.

5. تحسين الأداء المالي للمنشأة بهدف تحقيق مصالح شخصية: تقوم إدارات العديد من منشآت الأعمال بتحسين قيم المنشآت التي تقوم بإدارتها لعكس صورة إيجابية عن أدائها لغايات شخصية تتمثل في تحسين صورة هذه الإدارة أمام مجالس الإدارة.

6. لغايات التصنيف المهني: تتنافس العديد من منشآت الأعمال العاملة في ذات القطاع للحصول على تصنيفٍ متقدمٍ على منافسيها في عمليات التصنيف المهني (Rating) التي تجريها مؤسسات دولية متخصصة استناداً إلى مؤشرات ومعايير مالية تستخلص من البيانات المالية السنوية ونصف السنوية وربع السنوية التي تعدها منشآت الأعمال، لذلك تلجأ هذه المنشآت إلى تحسين بعض قيمها المالية للحصول على تصنيف متقدم.

8-2 الأساليب والإجراءات المتبعة في المحاسبة الإبداعية

يمكن حصر الأساليب المستخدمة ضمن إطار المحاسبة الإبداعية في أربعة أساليب

أساسية هي: (Oriol et. al., 1999: 41- 44)

1. تسمح بعض القواعد المحاسبية للمنشأة باختيار أساليب محاسبية مختلفة وسياسات

محددة بهدف إعطاء صورة مالية مرغوبة عن المنشأة ولمواجهة وتقليل فرص

2. تعتمد بعض العمليات المحاسبية بشكل كبير على درجة تقدير وتوقع الأشخاص، مثل تقدير عمر الموجودات لغرض حساب الاهتلاك. وهذه التقديرات عادة يتم إنجازها داخل المنشأة، وهنا تكون إمكانية التلاعب بتقدير عمر هذه الموجودات. وفي الحالات التي تكون فيها الجهة المقدره لعمر الموجودات خارجية، فإن المنشأة تقوم باختيار المقدرين المعروفين لديها من قبل، وبالتالي تعمل على التأثير على تقديراتهم بما يتلاءم ورغباتهم ولمواجهه وتقليل فرص التلاعب بقيم الأصول وتقدير عمرها، تعمل هيئات المحاسبة الدولية على تقليل مجالات التقدير لصالح اعتماد القيم الفعلية.

3. القيود المزيفة المحاسبية، يمكن أن تستخدم للتلاعب في قيم الميزانية ونقل الأرباح بين الفترات المحاسبية. ويتحقق ذلك من خلال إدخال القيود المحاسبية ذات العلاقة بتعاون طرف ثالث مثل بيع أحد أصول المنشأة وإعادة استئجارها حتى تنتهي فترة اهتلاكها. إن سعر البيع المشروط بإعادة التأجير يمكن أن يكون أعلى أو أقل من القيمة الفعلية للأصل، بحيث يستخدم الفرق لزيادة أو تخفيض قيمة الأصول والأرباح، ولتقليل فرص استخدام القيود المحاسبية المزيفة للتلاعب في البيانات المحاسبية تشجع الهيئات المحاسبية الدولية على استخدام نماذج خاصة لإثبات القيود وتفاصيلها.

4. القيود المحاسبية الحقيقية: يمكن أن توظف لإعطاء صورة وانطباع جيديين عن الحسابات، مثل شراء أصل في فترات سابقة بقيمة (10000) دينار، وأصبحت

2-9 أثر المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية

فيما يلي أهم آثار المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية:-

2-9-1 أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة الدخل:

يتم التلاعب في مبلغ صافي الدخل من خلال النقاط الآتية: (Schilit, 2002: 24-25)

- 1- تسجيل إيرادات المبيعات مبكراً وقبل شحنها أو تسجيلها قبل التزام الزبون بدفع ثمنها
- 2- زيادة الدخل من خلال عائد لمرة واحدة، وهو يشمل زيادة الأرباح من خلال بيع أصل مقيم أقل من الحقيقة، وكذلك اعتبار عائد الاستثمار جزءاً من الإيرادات، إضافة إلى تسجيل عائد الاستثمار باعتباره دخلاً تشغيلياً، وأخيراً ابتداع دخل من خلال إعادة تصنيف حسابات الميزانية.
- 3- نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو قادمة، وتشمل رسملة التكاليف التشغيلية العادية وتغيير السياسات المحاسبية إضافة إلى اهتلاك التكاليف بشكل بطيء جداً، والفضل في تسجيل الأصول التالفة، وتخفيض خدمات الأصول.
- 4- نقل الإيرادات الحالية إلى فترة زمنية محاسبية لاحقة.

5- نقل المصاريف المستقبلية إلى الفترة المحاسبية الحالية، وهي تشمل تسريع وزيادة

المصاريف التي تعتمد على تقدير المرء في الفترة المحاسبية الحالية.

استناداً لذلك يمكن استعراض أهم الأساليب والطرق المستخدمة للتلاعب في قائمة الدخل

في إطار المحاسبة الإبداعية بالأساليب الآتية:-

1- تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك": حسب الأصول المتبعة

فإن تسجيل الدخل يتم بعد اكتمال عملية تبادل المنفعة، وفي هذه الطريقة يتم الاعتراف

محاسبياً ودفترياً بالدخل المترتب على عملية البيع قبل أن تكتمل العملية ذاتها على أرض

الواقع وقبل اكتمال عملية تبادل المنفعة، استناداً لهذه الطريقة هناك ستة أساليب للمحاسبة

الإبداعية هي:- (Howard, 2002: 63-70).

أ. الأسلوب الأول: تسجيل الإيرادات والاعتراف فيها في حين أن الخدمات المترتبة

على عملية البيع لم يتم تقديمها بعد بل سيتم تقديمها في المستقبل. إن تغيير أساليب

الاعتراف بالدخل دفترياً في الوقت الذي لم يتم فيه تقديم الخدمة للزبون من شأنه أن

يخفي مشكلات تواجهها الإدارة في بعض الفترات المالية، تقوم بعض الشركات

باستخدام أساليب متحفظة للاعتراف بالدخل دفترياً، إذ أنها لا تعترف فيه إلا بعد

استكمال عملية تبادل المنفعة (الدخل مقابل الخدمة مع الإفصاح في قوائمها المالية عن

استخدام هذه الأساليب في الربع الأخير من العام، وعلى الرغم قد لا ترغب إدارة

الشركة في الإفصاح رغبةً في عدم التأثير في أسعار أسهمها، إن عدم الإفصاح عن

تغيير أسلوب الاعتراف بالدخل قد يؤدي إلى استمرار انخفاض الإيرادات بنسبة

كبيرة ومن ثم انهيار سعر سهم الشركة. ويندرج هذا النوع من الممارسات في إطار

ما يسمى بالمحاسبة النفعية Aggressive Accounting.

ب. **الأسلوب الثاني:** "تسجيل الإيرادات والاعتراف فيها قبل شحن البضاعة، وقبل الموافقة النهائية من قبل الزبون" على الشراء، جرت العادة محاسبياً أن يتم إغلاق عملية البيع بعد شحن البضاعة وتسليمها للزبون وضمان عدم إرجاعها لأي سبب كان، إذ أن هناك بعض السلع وبخاصة الملموسة تسمح قوانين السوق بإعادتها خلال فترة زمنية محددة، إذا لم تنطبق عليها الشروط المتفق عليها، وعادة لا يتم الاعتراف بالإيراد خلال فترة زمنية محددة دون إغلاق عملية البيع نفسها التي نشأ عنها الإيراد. وهناك طريقتان لتسجيل الإيرادات قبل عملية الشحن. الأولى تدعى "نسبة الاكتمال" والثانية تدعى "تقديم الفاتورة وتجميد تحقق الإيرادات"، بموجب الطريقة الأولى يتم تسجيل الإيرادات خلال عملية الإنتاج وقبل شحن البضاعة إلى الزبون حسب المرحلة التي تم الوصول إليها في عملية الإنتاج أو تقديم الخدمة عند تسجيل القيد، ويطبق هذا الأسلوب فقط في الشركات التي تستغرق فيها عمليات الإنتاج فترات زمنية طويلة، مثل صناعة الطائرات وغيرها من الصناعات الشبيهة، ومبلغ وكمية الإيراد المعترف فيه دفترياً في ظل استخدام أسلوب نسبة الاكتمال يتفاوت حسب مرحلة الإنتاج التي تم الوصول إليها، لذلك فإن هذا الأسلوب يخلق فرصاً للتلاعب بالحسابات (Mulford 195: 2002, Comiskoy &) وبموجب الطريقة الثانية يوافق الزبون على عملية الشراء على أن يتم دفع الثمن مستقبلاً، حيث تبقى البضاعة عند البائع حتى يتم شحن البضاعة إلى المشتريين وتكتمل عملية الشراء ويتم الدفع لإثباتها محاسبياً. (Howard, 71: 2002).

ج. **الأسلوب الثالث:** "تسجيل الإيرادات على الرغم من أن الزبون لم يلتزم بالدفع". إن المتطلب الرئيس للاعتراف بالإيراد يتمثل في انتقال العبء المالي من البائع إلى

د. الأسلوب الرابع: البيع لجهة قريبة ضمن مجموعة المنشأة أو شركائها الاستراتيجيين".تقوم بعض الشركات وبهدف زيادة إيراداتها لفترة مالية جارية محددة ببيع بضاعة إلى شركات من مجموعتها أو ترتبط معها بعلاقات شراكة استراتيجيه، ينطبق هذا الأسلوب على الشركات التي تقوم بتنفيذ عمليات بيع مقابل عمليات شراء من الشركة نفسها ويتم الاعتراف فيها كإيرادات في سجلاتها المحاسبية (Howard, 2002: 79).

هـ. الأسلوب الخامس: "إعطاء الزبون جزءاً من القيمة على شكل مفاوضة" تستخدم بعض الشركات التي ترغب بزيادة إيراداتها خلال سنة مالية محددة، هذا الأسلوب من خلال تسليم المشتري سلعاً إضافية من البائع كجزء من القيمة، وتكون هذه القيمة المضاعفة على شكل جزء من أسهم الشركة أو كفالات أو ضمانات أو المشاركة في استثمار معين متفق عليه كشرط لإتمام عملية البيع (Naser, 1993: 39) (Howard, 2002: 80)

و. الأسلوب السادس: "تجمع الإيرادات" Grossing up Revenue: حيث تقوم بعض الشركات بزيادة إيراداتها من خلال تسجيل قيم إضافية زيادة على القيمة الفعلية. وذلك بوساطة الاتفاق مع شركات أخرى تقدم سلعاً أو خدمات مكملة، إذ يتم

2- "تسجيل إيراد مزيف" Recording Bogus Revenue تتمثل هذه الطريقة في تسجيل

إيرادات وهمية أو مزيفة، ويندرج تحت هذه الطريقة خمسة أساليب هي:-

أ. **الأسلوب الأول:** "تسجيل مبيعات ليست لها قيمة اقتصادية": يعتبر هذا الأسلوب من أكثر الأساليب استخداماً عندما ترغب منشأة الأعمال في زيادة إيراداتها بأساليب ملتوية، ويتمثل ذلك في إعداد جدول لمبيعات منتج معين لأحد الزبائن وهو غير ملتزم حتى تلك اللحظة بشراء السلعة أو دفع ثمنها. كذلك عقد اتفاقيات جانبية مع زبائن لتزويدهم بمنتجات معينة خلال فترات زمنية محددة دون الاتفاق على تفاصيل تسليمها ودفع قيمتها، يلتقي هذا الأسلوب مع بعض أساليب الطريقة الأولى السابقة.

(Howard, 2002: 84) (Mulford & Comisky, 2002: 196)

ب. **الأسلوب الثاني:** "تسجيل النقد المتسلم من عمليات الاقتراض باعتباره إيرادات": إن النقد المتسلم من البنوك التي يتم التعامل معها على شكل اقتراض يختلف عن النقد المستلم نتيجة عمليات بيع السلع والخدمات، حيث إن النوع الأول يسجل في بند الالتزامات وعلى المنشأة إعادة تسديده، بينما النقد المتسلم نتيجة عمليات البيع فيتم التعامل معه باعتباره إيرادات. (Howard, 2002: 91).

ج. **الأسلوب الثالث:** "تسجيل الدخل الاستثماري باعتباره إيرادات إن أي دخل ناتج عن بيع موجودات أو أية عمليات استثمارية أخرى، لا يتم التعامل معه باعتباره إيرادات، إلا أن بعض الشركات التي ترغب في زيادة إيراداتها خلال سنة مالية معينة تقوم بتسجيله كإيرادات. (Naser, 1993: 51) (Howard, 2002: 93)

د. **الأسلوب الرابع:** "تسجيل العائدات الناشئة عن رديت المشتريات باعتبارها إيرادات" في بعض الحالات تقوم بعض الشركات بتسجيل العائدات الناجمة عن رديت المشتريات باعتبارها إيرادات وذلك بهدف زيادة إيراداتها في سنة مالية معينة. (Muford & Comiskey, 2002: 169) (Howard, 2002: 94)

هـ. **الأسلوب الخامس:** "الإقرار بإيرادات غير حقيقية قبل عملية اندماج الشركات" تقوم العديد من الشركات بزيادة إيراداتها خلال عمليات اندماج الشركات مع بعضها بعضاً من خلال توفر فرصٍ للتلاعب بالإيرادات وتضخيمها أثناء عملية اندماجها لاسيما عندما تكون السنوات المالية للشركات المندمجة مختلفة، إذ ترغب كل شركة بزيادة حصتها من الإيرادات قبل عملية الدمج. (Howard, 2002: 95-96).

3- "زيادة الإيرادات من خلال عائد لمرة واحدة" تتمثل هذه الطريقة في قيام إدارة شركة ما بزيادة إيراداتها خلال فترة مالية محددة من خلال زيادتها لمرة واحدة. تتم ممارسة هذا النوع من التلاعب من خلال استخدام أربعة أساليب يمكن لإدارة الشركة القيام فيها، وهي تعتبر من أساليب التلاعب الشائعة، إذ تعطي هذه الممارسات صورة إيجابية عن إدارة الشركة من خلال زيادة إيراداتها وأرباحها في الوقت الذي يكون فيه أداؤها سيئاً وعادةً ما يتم التعامل مع هذا النوع من العائدات، بالإشارة إلى أنه ناجم عن عمليات غير جوهرية وغير تشغيلية. وفيما يلي

أ. **الأسلوب الأول:** "زيادة الأرباح من خلال بيع أحد الأصول بسعر عالٍ يكون مسجلاً لديها بسعر منخفض": يستخدم هذا الأسلوب عادة من قِبَلِ إدارات بعض الشركات لزيادة إيراداتها وبالتالي أرباحها لفترة زمنية محددة، ويستند هذا الأسلوب إلى أن هناك بعض الأصول مثل العقارات والأراضي والأسهم وغيرها يكون سعرها مرتفعاً مقارنة مع سعر الشراء، فتلجأ لبيعها بشكل مفاجئ لتغطية ضعف إيراداتها خلال تلك الفترة.

ب. **الأسلوب الثاني:** "تضمين عائدات الاستثمارات واعتبارها إيرادات". أشارت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها إلى ضرورة فصل عائدات الاستثمارات عن العائدات التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية. إلا أن بعض الشركات التي تكون فيها عائداتها التشغيلية في سنة معينة منخفضة فتقوم بخلطها مع العائدات الناجمة عن عملياتها الاستثمارية غير التشغيلية (كالأسهم والسندات) لتغطية ضعف أدائها التشغيلي.

ج. **الأسلوب الثالث:** "تسجيل عائدات الاستثمار ومكاسبها، باعتبارها تخفيضاً للمصاريف التشغيلية". هناك حالات تجد فيها إدارة الشركة نفسها بحاجة لتخفيض مصاريفها التشغيلية من خلال تسجيل عائدات الاستثمار ومكاسبه وهي (إيرادات غير تشغيلية) باعتبارها تخفيضاً لهذا النوع من المصاريف. وهذه إحدى أساليب التلاعب بالحسابات التي يتم من خلالها زيادة الإيرادات التشغيلية، بوساطة تخفيض المصاريف التشغيلية.

د. الأسلوب الرابع: "ابتداع دخل من خلال إعادة تصنيف حسابات الميزانية " تجد بعض الشركات نفسها بحاجة إلى زيادة عائدات استثمارات محددة دون غيرها، وبخاصة إذا كانت هناك عمليات تقدير لاستثمارٍ ما أو نشاط معين، مثل التخفيض الضريبي أو غيره، لذلك تلجأ إلى إعادة تصنيف بعض الحسابات في الميزانية بطريقة تمكنها من تسجيل دخلٍ لنوع محدد من الاستثمارات مستفيدة من التعديلات التي أجراها FASB.

4- "نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة" إن هذا النوع من التلاعب ذو علاقة بحسابات الموجودات حيث من المعروف أن المصاريف المترتبة على تنفيذ الأعمال قد تؤدي إلى تحقيق منافع قصيرة الأجل مثل الإيجارات والرواتب والإعلانات التي تحسم مباشرة من الإيرادات، وقد تؤدي إلى منافع بعيدة الأجل مثل المباني والآلات التي تعد أصولاً يحسم اهتلاكها على مدى طويل الأجل، في الوقت الذي تكون الفائدة منها قد تحققت فعلياً، وفي بعض الأحيان فإن بعض بنود هذه الأصول تصبح عديمة المنفعة، وبالتالي يتم تسجيله كمصاريف تخصم مباشرة من الدخل. ولمعالجة هذه الحالات في إطار هذه الطريقة، هناك خمسة أساليب تتمثل فيما يلي:- (Howard, 2002: 113-123) (Mulford &) (Comiskey, 2002: 174-176)

أ. الأسلوب الأول: "رسملة التكاليف التشغيلية العادية" وبخاصة تلك الناجمة عن تغييرات جديدة في المصاريف. يتضمن هذا الأسلوب إضافة لعملية رسملة التكاليف التشغيلية العادية نقل المصروفات لفترات مالية مستقبلية، حيث تجد بعض الشركات نفسها بحاجة لإخفاء مصاريف عالية ناجمة عن اهتلاك الأصول أو حملة إعلانية ضخمة فنقوم برسملة هذه المصروفات.

ب. **الأسلوب الثاني:** "تغيير السياسات المحاسبية ونقل النفقات الجارية إلى فترات مالية سابقة": يمكن هذا الأسلوب الإدارة من معالجة مشكلات النفقات الجارية من خلال إخفائها كلياً بترحيلها إلى فترات مالية سابقة. من خلال الإعلان عن تغيير في سياستها المحاسبية المتعلقة بالمصاريف في الأسابيع الأخيرة من السنة المالية.

ج. **الأسلوب الثالث:** "احتساب الاهتلاك بشكل بطيء" من المعروف أن مصاريف اهتلاك الموجودات يتم خصمها على فترات مالية يتم تحديدها وفقاً لطبيعة كل أصل والطريقة التي تجدها الإدارة مناسبة. إن هذا الأسلوب يمكن المديرين من إبقاء هذه الأصول لأطول فترة ممكنة ومن ثم زيادة قيمة الأصول المسجلة في الميزانية وتخفيض المصاريف المترتبة على الشركة لزيادة أرباحها لاسيما عند الإفصاح عن تغيير سياسات احتساب الاهتلاك.

د. **الأسلوب الرابع:** "الإخفاق في تسجيل أو شطب الأصول التالفة" من المتعارف عليه، أنه وعند تلف أي من الأصول المعمرة على الإدارة أن تقوم بتسجيل ذلك بشكل فوري وليس تدريجياً، إلا أنه ولغايات إدارية بحتة تقوم بعض الشركات باستخدام هذا الأسلوب، وبخاصة عندما لا تتناسب قيمة الأصل التالف مع قيمته الحقيقية، الأمر الذي يؤدي إلى تراكمه مع الزمن وتصبح قيمة الأصول غير حقيقية، ومن شأن تراكم هذه الأصول الوهمية خلق مصاعب للشركة يمكن أن يؤدي إلى انهيارها.

هـ. **الأسلوب الخامس:** "تخفيض مخصصات الأصول" من المعروف أن على الشركات القيام بتعديل قيم بعض أصولها لتعكس قيمتها الحقيقية، لذلك تقوم الشركات ببناء مخصصات متنوعة، بحيث يتم تعديلها في كل فترة مالية، مثل: حسابات مخصصات تلف المخزون، ومخصصات الاهتلاك ومخصصات الديون المشكوك فيها

5- "الإخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للالتزامات" تقوم إدارة بعض الشركات في بعض الأحيان لغايات خاصة فيها مثل ارتباط الالتزامات بشؤون قضائية، أو الالتزامات بالشراء بالإفصاح المتحفظ عن التغييرات التي تحدث في حسابات الالتزامات، ولإجراء ذلك تستخدم عدد من الأساليب تتمثل في الآتي: - (Howard, 2002: 137-149) (Mulford & Comiskey, 2002: 199).

أ. الأسلوب الأول: الإخفاق في تسجيل المصروفات وبعض الالتزامات عند وجود التزامات على الشركة. يستخدم هذا الأسلوب لزيادة الدخل لأن عدم إثبات المصروفات والالتزامات يؤدي بالضرورة إلى زيادة الدخل.

ب. الأسلوب الثاني: تخفيض الالتزامات من خلال تغيير الافتراضات المحاسبية وسياسات تقدير بعض الحسابات: يستخدم هذا الأسلوب من قبل بعض الشركات لعكس المرونة في اختيار السياسات المحاسبية، وبخاصة تلك المتعلقة بمنافع التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة الخاصة بالموظفين، حيث يؤدي هذا التغيير إلى تخفيض الالتزامات والمصاريف وسياسات التأجير وتقدير الحسابات..

ج. الأسلوب الثالث: تحرير ادخارات وتحويلها إلى دخل " عادة ما تقوم الشركات بتأسيس حسابات ادخارية لأغراض التطوير والتحديث وغيرها من الأهداف وهو ما يمكنها في أوقات محددة من استخدامها لزيادة الدخل من خلال تحرير هذه الادخارات وتحويلها إلى دخل.

د. الأسلوب الرابع: اختلاق حسومات وهمية "Creating Sam Rebates" تلجأ

بعض الشركات ويهدف تخفيض المصروفات وتضخيم الأرباح، إلى تسلّم تنفيذ حسومات وهمية من قبل الموردين وبالتعاون معهم.

هـ. الأسلوب الخامس: "تسجيل الإيراد عند تسلّم النقد مع بقاء الالتزامات المستقبلية"

تقوم بعض الشركات في بعض الأحيان بتسلّم النقد قبل تقديم الخدمات والسلع أو جزء منها، الأمر الذي يمكّن الدوائر المحاسبية من تسجيل الدخل في دفاترها بشكل فوري، في حين لم تقدم بعد الالتزامات المترتبة عليها من خدمات ومصروفات، وهذه الخدمات يمكن أن تمتد لأكثر من عام، الأمر الذي يزيد الدخل في السنة التي سجلت فيها الحسابات.

6- "نقل الإيرادات الجارية إلى فترة مالية لاحقة" تهدف هذه الطريقة إلى تخفيض الأرباح

الجارية (الحالية) ونقلها إلى فترة مالية لاحقة تكون الحاجة لها أكثر إلحاحية. وعادةً ما تُستخدم هذه الطريقة عندما تكون أوضاع الشركة في السنة الجارية ممتازة، فتقوم بترحيل هذه الأرباح إلى فترات مستقبلية تعتقد إدارة الشركة أنه يمكن أن تكون عصبية. من المعروف محاسبياً أن الإيرادات يجب أن تسجل خلال الفترة المالية التي تحققت واكتسبت فيها، إذا تمت الخدمات المقدمة مقابل هذه الإيرادات في الفترة المالية نفسها، وفي إطار هذه الطريقة يستخدم

أسلوبان هما: (Howard, 2002:148- 153)

أ. الأسلوب الأول: "إنشاء حسابات ادخارية وتحريرها في فترات مالية لاحقة"تقوم

بعض الشركات وعندما يكون أداؤها وإيراداتها أعلى من المتوقع، بإنشاء حسابات ادخارية خاصة بهدف تحريرها وتحويلها مرة أخرى إلى حسابات الإيرادات في

فترات مالية لاحقة يمكن أن يكون أداؤها فيها صعباً.

ب. **الأسلوب الثاني:** "امتلاك إيرادات قبل إتمام عملية الدمج" تقوم العديد من الشركات بالاندماج مع بعضها بعضاً، وتتم عمليات الدمج وفق شروط يتفق عليها بين الأطراف الراغبة بالاندماج، تأخذ هذه الشركات فترة زمنية عادة ما تكون أشهراً لإتمام وتنفيذ عملية الاندماج الأمر الذي يوفر لأطراف الاندماج فرصاً للتحايل على طرف أو أطراف أخرى من خلال امتلاكها لإيرادات يتم تحقيقها خلال فترة الاندماج، وبالتالي يزيد من حصتها المنفق عليها بين الأطراف المندمجة.

7- "نقل المصروفات المترتبة على الشركة مستقبلاً إلى الفترة المالية الحالية نظروف خاصة". تستخدم هذه الأساليب في الأوقات التي تواجه فيها الشركات أوقاتاً صعبة، لأن تراجع الأعمال وغيرها من النكسات يدفع المديرين إلى عمل إجراءات في السجلات المحاسبية لمواجهة ذلك على أمل أن المستقبل سيكون أفضل. وبهدف التخفيف من الأعباء عن الوقت الراهن على حساب مستقبل جيد متوقع. وهناك ثلاثة أساليب تستخدم في إطار هذه الطريقة هي: (Howord,2002: 160-164) (Mulford & Comiskey, 2002: 200).

أ. **الأسلوب الأول:** "القيام بتضخيم مبالغ بنود معينة في إطار ترتيبات خاصة" حيث تقوم الشركات أحياناً بتضخيم المصروفات التشغيلية وتسجيلها في الفترة المالية الحالية، مع أنها تخص أعمالاً وخدماتٍ مستقبلية.

ب. **الأسلوب الثاني:** "الشطب غير الملائم لتكاليف عمليات التطوير والتدريب من عمليات الدمج" تقوم إدارات بعض الشركات بعدم تسجيل/ أو شطب تكاليف عمليات التطوير والتدريب أثناء عمليات الدمج، بهدف تحقيق أغراض خاصة، لا يستطيع المدققون اكتشافها أو تبريرها.

ج. الأسلوب الثالث: "تسريع عملية تسجيل النفقات الاختيارية في الفترة الجارية/ الحالية" ويستخدم هذا الأسلوب في الأوقات التي تكون فيها الشركة قد حققت أهدافها المتوقعة للفترة المالية الجارية/الحالية، حيث تقوم الإدارة بتسجيل بعض النفقات الخاصة بفترة مالية لاحقة في الفترة المالية الحالية.

د. الأسلوب الرابع: "تقليص مبالغ الدخل بشكل غير صحيح وقبل إتمام عملية الدمج" يمارس هذا النوع من التلاعب في حالات اندماج الشركات أو شراء أحد الشركات لشركة أخرى، إذ يشترط عند إتمام هذه الصفقات قبل أن يجري إتمامها خلال فترة زمنية محددة يتفق عليها، وتوضع بعض الشروط للتعامل مع الإيرادات فيتم في هذه الحالة تقليص قيم الدخل خلال الفترة الزمنية التي تسبق عملية إتمام الدمج، لتحقيق أهداف متنوعة لأحد الأطراف.

والجدول الآتي يبين أهم أساليب المحاسبة الإبداعية التي تعتمد عليها إدارات الشركات للتلاعب في قائمة الدخل:

جدول رقم (1)

أهم أساليب المحاسبة الإبداعية للتلاعب في قائمة الدخل

البند	إجراءات المحاسبة الإبداعية
المبيعات	1 إجراء صفقات بيع صورية في نهاية العام ليتم إلغائها خلال العام التالي.
	2 إجراء صفقات بيع حقيقية بشروط بيع سهلة.
	3 تسجيل بضاعة الأمانة المرسلة للوكالة كمبيعات.
كلفة البضاعة	1 قيام المنشأة بتسييل المخزون السلعي الذي قيم بطريقة LIFO.
	2 تغيير غير مبرر في الطريقة المتبعة في تقويم المخزون.

تضمن كشوف الجرد أصنافاً راکدة.	3	
تأجيل إثبات فواتير مشتريات تتم في نهاية العام الجاري إلى القادم.	4	
رسملة مصروف إيرادي لا تنطبق عليه شروط الرسملة.	1	مصروفات
إجراء تغيير غير مبرر في طرق الاهتلاك والإطفاء.	2	التشغيل
استخدام معدلات اهتلاك أقل من المعدل المتعارف عليه في الصناعة.	3	
عدم الإفصاح في قائمة الدخل عن الأثر المترتب على قرار إغلاق خط إنتاجي لاسيما إذا كانت مساهمته جوهرية في نتيجة أعمال المنشأة.	1	نتيجة أعمال الأنشطة غير المتكررة
إدراج مكاسب البنود غير العادية والاستثنائية ضمن الربح التشغيلي	1	البنود غير العادية
دمج نصيب الشركة الأم في شركاتها التابعة أو الزميلة دون الإفصاح عنها.	2	والاستثنائية

المصدر: (مطر، 2006: 102-107) بتصريف

2-9-2 أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي

تعتبر الميزانية التي يطلق عليها أيضاً قائمة المركز المالي، من القوائم المالية الهامة التي يعتمد عليها المستثمرون ومستخدمو القوائم المالية في أعمالهم، إذ يجب أن تعكس الميزانية صورة صحيحة وصادقة للوضع المالي للمنشأة بتاريخ نهاية السنة المالية. ترتبط أهمية الميزانية بما توفره من معلومات حول طبيعة وحجم الموارد المتاحة لدى الشركة والتزاماتها تجاه المقرضين والمالكين، كما تساعد في التنبؤ بمبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، إن المنافع التي تحققها قائمة المركز المالي يجب أن تقيم في ضوء

وفيما يلي عرض لفرص التلاعب بالقيم المحاسبية باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي:-

1) الأصول غير الملموسة: حيث يتم المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية، إضافة إلى الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة، بما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية مثل الاعتراف بالشهرة غير المشتراة، إضافة إلى إجراء تغييرات غير مبررة في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض هذه الأصول. (مطر، 2003: 103).

2) الأصول الثابتة: حيث لا يتم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية واتباع طريقة إعادة التقييم وإظهار الفائض ضمن قائمة الدخل بدلاً من إظهاره ضمن حقوق المساهمين، كذلك يتم التلاعب في نسب الاهتلاك المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها عن تلك النسب المستخدمة في السوق، يضاف إلى ذلك العمل على إجراء تغييرات غير مبررة في استخدام طرائق الاهتلاك، مثل تحويل طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص أو العكس. ويتم كذلك التلاعب في تصنيف بعض بنود الأصول بهدف التأثير على مصاريف الاهتلاك والقيم التي تدرج فيها في

(3) الاستثمارات المتداولة: حيث يتم التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية، والتلاعب في تصنيف الاستثمارات عن طريق تصنيف هذه الاستثمارات إلى استثمارات طويلة الأجل عندما تنخفض أسعارها السوقية، إضافة إلى إجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات انخفاض الأسعار (مطر، 2003: 103).

(4) النقدية: ويتم في هذا البند عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة، والتلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية. (مطر، 2003: 103).

(5) الذمم المدينة: ويتم التلاعب هنا من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة، بهدف تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، وعدم الكشف عن الحسابات الثابتة، يضاف إلى ذلك العمل على تضمين قيم حسابات المدينين ذمماً مدينة لأطراف ذات صلة أو شركات تابعة. وفي هذا البند يتم كذلك إجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة، من تصنيف الذمم طويلة الأجل على أنها أصول متداولة بهدف تحسين سيولة المنشأة (Joel, 1985: 78).

(6) الاستثمارات طويلة الأجل: وتتم ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية بتغيير الطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل، من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية كمثال، كذلك العمل على تجنب إظهار نصيب الشركة الأم من خسائر الشركة التابعة أو الزميلة، وعدم القيام باستبعاد العمليات المتبادلة بين الشركة الأم وشركاتها التابعة لدى إعداد القوائم المالية الموجودة للمجموعة، مثل المبيعات المتبادلة والقروض المتبادلة، يضاف إلى ذلك قيام المنشأة بتملك أصول شركة تابعة بطريقة دمج حقوق المساهمين بقيمتها الدفترية، ثم بيع أحد الأصول، وتحقيق مكاسب مادية تدمج في رقم الربح دون الإفصاح عن ذلك (Oliver, et al., 1989: 70).

(7) الموجودات الطارئة: حيث يتم إثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها، مثل إثبات الإيرادات المتوقع تحصيلها من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل إصدار الحكم فيه (Joel, 1985: 84).

(8) المطلوبات المتداولة: وتتم ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في هذا البند من خلال عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة، بهدف تحسين نسب السيولة. والعمل كذلك على إجراء تغييرات غير معتادة في الفرضيات التي يقوم عليها التحليل الاكتواري المتبع في تحديد قيم مكافآت نهاية الخدمة للعاملين. يضاف إلى ذلك قيام الإدارة بتسديد القروض قصيرة الأجل عن طريق الاقتراض طويل الأجل، بهدف تحسين نسب السيولة، وتمارس بعض شركات المقاولات عملية تأجيل

9) المطلوبات طويلة الأجل: حيث تقوم إدارات المنشأة بالحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية، بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل، لتحسين نسب السيولة. كذلك تعمل على إطفاء السندات القابلة للاستدعاء، قبل موعد استحقاقها، وإضافة المكاسب المحققة إلى صافي الربح، دون الإفصاح عنها ضمن البنود غير العادية (Oliver, et al., 1989: 74).

10) المخزون: في هذا البند تتركز عمليات التلاعب وممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في تضمين كشوفات الجرد بنود بضاعة راكدة ومتقدمة إضافة إلى عمليات التلاعب في أسعار تقييمها، وتغيير غير مبرر في طريقة تسعير المخزون من طريقة FIFO إلى W A (Oliver, et al., 1989: 76).

11) حقوق المساهمين: تتم ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في هذا البند من خلال إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري، بدلاً من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة كما يجب، باعتباره بنداً من بنود سنوات سابقة، وكذلك تتم ممارستها من خلال معالجة مكاسب وخسائر تقلب أسعار الصرف المرتبطة بالمعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية في حقوق المساهمين بدلاً من قائمة الدخل، يضاف إلى ذلك العمل على معالجة المكاسب التي تنشأ عن ترجمة البيانات المالية للشركات التابعة المعدة بالعملة الأجنبية

والجدول الآتي يبين أهم أساليب المحاسبة الإبداعية التي تعتمد عليها إدارات الشركات

للتلاعب في قائمة المركز المالي:-

جدول رقم (2)

أهم أساليب المحاسبة الإبداعية للتلاعب في قائمة المركز المالي

إجراءات المحاسبة الإبداعية	البند
عدم الإفصاح عن بنود النقدية المقيدة.	1
التلاعب بأسعار صرف عند ترجمة المعاملات بعملة أجنبية.	2
التلاعب في أسعار السوق عند تقويم محفظة الأوراق المالية.	1
التلاعب في تصنيف الاستثمارات مثل تصنيف المتداولة منها إلى طويلة الأجل عند هبوط أسعارها.	2
تخفيض غير مبرر في مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية.	3
عدم الكشف عن الديون الراكدة والديون المتعثرة بقصد تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها.	1
تضمين رقم المدينين ذمماً مدينة لأطراف ذات صلة (تابع أو زميلة).	2
خطأ متعمد في تصنيف الذمم المدينة بتحويل الذمم طويلة الأجل إلى قصيرة الأجل لتحسين نسبة السيولة.	3
تضمين كشوف الجرد بنود بضاعة راكدة أو متقادمة.	1
تعمد التلاعب بالأسعار.	2

3	تغيير غير مبرر في طريقة تسعير المخزون من FIFO إلى WA.	
1	تغيير طريقة المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل من طريقة الكلفة إلى طريقة حقوق الملكية.	الاستثمارات طويلة الأجل
2	تجنب إظهار نصيب الشركة الأم في خسائر الشركة التابعة أو الزميلة	
3	عدم استبعاد أثر المعاملات المتبادلة بين الشركة الفابضة والتابعة.	
1	عدم الالتزام بمبدأ الكلفة التاريخية واعتماد إعادة التقويم بالقيمة السوقية وإظهار الفائض في قائمة الدخل بدلاً من حقوق الملكية.	الممتلكات والمنشآت والمعدات (الأصول الثابتة)
2	تخفيض نسب الاهتلاك عن النسب المتعارف عنها في السوق.	
3	إجراء تغيير غير مبرر في طريقة الاهتلاك.	
4	إعادة تصنيف بعض الأصول بين الموجودات الثابتة والمتداولة والاستثمارات طويلة الأجل.	
5	عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة كضمانات القروض.	
1	المبالغة في تقويم الأصول غير الملموسة الناشئة عن الاندماج.	الأصول غير الملموسة
2	إثبات الأصول غير الملموسة غير المشتراة.	
3	تخفيض نسب إطفاء الأصول غير الملموسة عن المعدلات المتعارف عليها.	
1	عدم إدراج الأقساط المستحقة من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة لتحسين نسب السيولة.	المطلوبات المتداولة
2	سداد قرض قصير الأجل عن طريق الاقتراض طويل الأجل لتحسين نسب السيولة.	

3	تأجيل إثبات استلام الدفعات المقدمة لتحسين نسب الرفع المالي.	
1	الحصول على قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة المالية لسداد قرض قصير الأجل لتحسين نسب السيولة.	المطلوبات طويلة الأجل
2	إطفاء سندات قابلة للاستدعاء قبل استحقاقها وإضافة مكاسب ذلك إلى صافي الربح وليس البنود غير العادية.	
1	إضافة مكاسب سنوات سابقة إلى أرباح السنة الحالية بدلاً من إدراجها ضمن الأرباح المحتجزة.	حقوق المساهمين
2	إدراج مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف في حقوق الملكية بدلاً من قائمة الدخل.	
3	إدراج مكاسب أو خسائر ترجمة القوائم المالية في قائمة الدخل بدلاً من حقوق الملكية.	
1	إثبات موجودات محتملة قبل اكتسابها كالإيراد المتوقع تحصيله من الدعاوى القضائية قبل إصدار الحكم فيها.	الموجودات والالتزامات
2	إهمال الإفصاح عن الالتزامات الطارئة أو المشروطة.	الطارئة أو المشروطة

المصدر: (مطر، 2006: 102-107) بتصرف

2-9-3 أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية:

تعرض قائمة التدفقات النقدية جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من حيث

مصادرها واستخداماتها خلال فترة زمنية معينة، ويهدف إعداد هذه القائمة إلى مساعدة

أ. التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة التشغيلية: والتي تتضمن جميع التدفقات النقدية

الناجمة عن العمليات التشغيلية الأساسية للمنشأة والمصاريف ذات العلاقة فيها.

ب. التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة الاستثمارية: وهي تتضمن جميع التدفقات النقدية

الناجمة عن الأنشطة الاستثمارية من غير النشاطات التشغيلية للمنشأة مثل الاستثمارات

وغيرها، إضافة إلى المصاريف المترتبة عليها.

ج. التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة التمويلية: وهي تتضمن فقرات المطلوبات وحقوق

المالكين بحيث تشمل الحصول على المصادر من المالكين وإعادتها مع الفائدة

واقتراض النقد وإعادة دفعه.

تكمّن أهمية قائمة التدفقات النقدية في أنها توضح مدى نجاح المنشأة في توليد نقد

صافٍ من أنشطتها التشغيلية، واتجاهات صافية التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية خلال

الفترة الماضية إضافة إلى تبيان الأسباب الرئيسية لصافي النقد الموجب أو السالب الذي

توفره الأنشطة التشغيلية، هذا إضافة إلى حجم ومصادر التدفقات النقدية الناجمة عن

النشاطات غير التشغيلية للمنشأة، وعمليات التمويل، إن محاسبة التدفقات النقدية تقوم على

مقابلة التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة خلال فترة زمنية محددة. (جرار،

1. يقوم المحاسب بتصنيف النفقات التشغيلية، باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية، ويمكن كذلك تصنيف التدفقات النقدية التمويلية باعتبارها تدفقات نقدية تشغيلية، وهذه الإجراءات والممارسات لا تؤثر ولا تغير في القيم النهائية.
2. وتستطيع المنشأة كذلك دفع تكاليف التطوير الرأسمالي وتسجلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجة ونبعدها عن التدفقات النقدية الخارجة التشغيلية. وبالتالي فإن هذه الممارسات تزيد من التدفقات النقدية الداخلة.
3. وتتوفر كذلك إمكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً من دفع الضرائب، فنقوم ببعض الممارسات التي تندرج تحت باب المحاسبة الإبداعية، من خلال عمل تعديلات في التدفقات النقدية التشغيلية، مثل تخفيض مكاسب بيع الاستثمارات وبعض حقوق الملكية أو بعض المعدات من الدخل الصافي أثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية وكذلك تتم إضافة الخسائر قبل الضريبة على صافي الدخل أثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية، أي يتم خصم التأثيرات الضريبية لهذه البنود من التدفقات النقدية التشغيلية. وكذلك الحال بالنسبة للعمليات غير المكتملة، حيث إنها تؤثر في التدفقات النقدية التشغيلية، من خلال إزالة تأثير الضريبة عن هذه العمليات من التدفقات النقدية التشغيلية، إذ أن أي نقد يتم تسلمه نتيجة العمليات غير المكتملة أو نتيجة للتخلص منها، يتم اعتباره ناجماً عن نشاطات استثمارية، لذلك وأثناء حساب

4. التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة، وذلك لإزالة البنود غير المتكررة، وكذلك من خلال عدم تصنيف الأسهم المملوكة للمنشأة باعتبارها أسهماً تجارية، حيث يمكن تصنيفها كاستثمارات تجارية أو غير تجارية اعتماداً على فترة الاحتفاظ فيها.

2-9-4 أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التغيرات في حقوق الملكية

تعتبر قائمة تغيرات حقوق الملكية، حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، وهي تتحدد من خلال رصد ومتابعة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية من بداية الفترة المالية وحتى نهايتها ويتم الاعتماد في عرضها على أساس الاستحقاق Accrual Basis (حنان، 2003: 292). أن جميع عناصر بنود هذه القائمة معرضة لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال إجراءات تغيرات وهمية في زيادة رأس المال المدفوع أو تخفيضه، وكذلك رأس المال المكتسب ورأس المال المحتسب، والتي تمارس على إعادة تقدير حجم الأخطاء السابقة أو خسائر الخيارات السابقة وأرصدة العملات الأجنبية. (جرار، 2006: 65-66)

2-10 أثر المحاسبة الإبداعية على وظيفة التدقيق

تعد قضية الغش من القضايا المهمة في الفكر المحاسبي والأكثر إثارة للجدل والضغط التي تواجهها مهنة التدقيق في معظم دول العالم، وتختلف الآراء داخل المهنة بشكل كبير

إن الانهيار غير المتوقع لعدد كبير من المنشآت منذ أكتوبر 1987 والمعروف بانهيار سوق المال والذي كان نتيجة الغش بوساطة المديرين والتنفيذيين وكذلك انكشاف الغطاء عن فضائح انهيار العديد من المنظمات العالمية في العام 2001 مثل Enron , World Com , Zerox وغيرها والتي كان من أهم أسبابها التلاعب وسوء استخدام الموارد المتاحة وتدني أخلاقيات بعض إدارات المنظمات ومكاتب التدقيق العالمية مثل آرثر أندرسون وكذلك إخفاء بعض المعلومات الداخلية ومحاولة التضليل. كل ذلك قد دفع وحث على الاهتمام بالقضية ودور المدققين فيها. (لطي، 2005: 41) وتأسيسا على ما تقدم يبذل مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) جهودا أكثر إثارة لمواكبة رغبات وحاجات المجتمع المالي وفي هذا الإطار أصدر IFAC سلسلة متعاقبة من المعايير لتطوير مسؤوليات مدققي الحسابات بشأن الغش، ولقد ابتدأت هذه السلسلة بمعيار رقم 10 لعام 1989 واختتمت بمعيار التدقيق الدولي رقم 240 بأخر تعديلاته عام 2005.

2-11 الأخطاء والغش في البيانات المالية وعلاقتها بأساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية

تميز معايير التدقيق عموماً بين نوعين من التحريفات هما الأخطاء والغش، بصفة عامة يعبر الخطأ عن تحريف غير عمدي في البيانات المالية بينما يعتبر الغش بمثابة تحريف متعمد، أما الغش فيتعين التمييز بين اختلاس الأصول وبين التقرير المالي الاحتيالي أو المضلل والذي يعرف بغش الإدارة.

إن أحد الأجزاء الهامة لبيان معيار التدقيق رقم (82) في المتطلب الخاص بتقييم المدققين على وجه الخصوص لمخاطر التحريف الجوهرى بسبب الغش ، حيث تختلف عوامل مخاطر التقرير المالي الاحتيالي عن تلك المرتبطة باختلاس الأصول نتيجة لأن طبيعة الغش في ظل الموقفين مختلفة، فبالنسبة للتقرير المالي الاحتيالي توجد عدة أنواع من عوامل المخاطر تم تحديدها في بيان معيار التدقيق رقم (82) حيث تضمن المعيار ثلاثة أنواع من عوامل المخاطر المرتبطة بالتقرير المالي الاحتيالي والأمثلة المرتبطة بكل نوع هي:-
أولاً: مجموعة خصائص الإدارة وأثرها على بيئة الرقابة: تتعلق تلك العوامل بقدرات الإدارة والضغوط والأنماط والاتجاهات المرتبطة بالرقابة الداخلية وعملية التقرير المالي، ومن المخاطر المرتبطة بهذه المجموعة:-

1- وجود حافز للإدارة للتورط في التقرير المالي المضلل على سبيل المثال وجود اهتمام مبالغ فيه عن طريق الإدارة للاحتفاظ أو بزيادة سعر أسهم الشركة أو اتجاه أرباحها من خلال استخدام ممارسة محاسبية استقراضية عادة.

2- فشل الإدارة في عرض وتوصيل اتجاه ملائم بخصوص الرقابة الداخلية وعملية التقرير المالي على سبيل المثال السيطرة على الإدارة من قبل

3- وجود معدل دوران مرتفع للإدارة العليا أو للمستشارين أو لمجلس الإدارة.

ثانياً: مجموعة ظروف الصناعة: تتضمن تلك العوامل المتعلقة بالبيئة التنظيمية التي تعمل فيها المنشأة، ومن المخاطر المرتبطة بهذه المجموعة:-

1- وجود متطلبات محاسبية وقانونية وتنظيمية يمكن أن تضعف من الاستقرار المالي وربحية المنشأة.

2- هبوط الصناعة مع فشل متزايد للمشروع وهبوط جوهري في طلب المستهلك.

3- تغيرات سريعة في الصناعة على سبيل المثال القابلية للتدهور والمرتفعة بسبب التغير السريع في التكنولوجيا أو التقدم السريع للمنتج.

ثالثاً: مجموعة خصائص التشغيل والاستقرار المالي: تتعلق تلك العوامل بطبيعة وتعقيد المنشأة وعملياتها وحالتها المالية و ربحيتها ومن المخاطر المرتبطة بهذه المجموعة:-

1- ضغط جوهري للحصول على رأس مال إضافي ضروري للبقاء في وضع المنافسة في ضوء المركز المالي للمنشأة.

2- عمليات جوهريّة غير عادية ومعقدة بدرجة مرتفعة لاسيما تلك التي تحدث مع نهاية السنة والتي من شأنها فرض الأسئلة المتعلقة بالجواهر قبل الشكل.

3- هيكل تنظيمي يتضمن عددا كبيرا من الكيانات القانونية غير العادية أو

خطوط السلطة الإدارية بدون أهداف واضحة للعمل.

تعتبر عوامل المخاطر التي يعتمد عليها المدققون في تقييم اختلاس الأصول مختلفة

نسبياً عن تلك المرتبطة بالتقرير المالي الاحتمالي وفي مجموعتي عوامل المخاطر الخاصة

باختلاس الأصول وأمثلة على كل نوع كما يلي:-

أولاً: مجموعة قابلية تعرض الأصول للاختلاس: تتعلق تلك العوامل بطبيعة أصول

المنشأة والدرجة التي تتعرض لها للسرقة ومن الأمثلة هذه المخاطر وجود أو استخدام

مقدار ضخم من النقدية، ووجود أصول قابلة للنقل بسهولة كالسندات لحاملها فضلاً

عن الحجم الصغير للأصول الثابتة وقابليتها للتداول ونقص تحديد ملكيتها.

ثانياً: مجموعة أنظمة الرقابة الداخلية: تتعلق هذه المجموعة بنقص في أنظمة الرقابة

الداخلية المصممة لمنع واكتشاف اختلاس الأصول ومن الأمثلة على هذه المخاطر:-

• نقص الإشراف الملائم للإدارة على سبيل المثال وجود إشراف غير كاف

أو المتابعة من مواقع بعيدة.

• تسجيل غير كاف للأصول القابلة للتعرض للاختلاس.

• نقص التوثيق الملائم وتوفيرها في التوقيت المناسب للعمليات المالية مثل

مستندات الحركة الدائنة لمردودات البضاعة.

يجب أن يقوم المدقق في ظل التقرير المالي لاحتمالي واختلاس الأصول بما يلي:-

1- إجراء استفسارات للإدارة بخصوص تقييمهم لاحتمال حدوث الغش.

2- تقييم مخاطر الغش كنواتج لعملية التدقيق ، وكثيراً ما يتغير إدراك المدقق لاحتمال

حدوث الغش بينما يقوم بأداء إجراءات التدقيق والاستفسار من الإدارة خلال عملية

2-12 مسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش الجوهري

لم تحدد معايير التدقيق أي فرق بين مسؤوليات المدقق عند البحث عن الأخطاء والغش أو مسؤولياته عن البحث عما إذا كان التحريف ناشئاً من تقارير مالية مضللة أم ناتجاً من اختلاس الأصول. بالنسبة لكل من الأخطاء والغش يتعين على المدقق أن يحصل على تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت القوائم المالية تخلو من التحريفات الجوهرية. تعترف المعايير أيضاً بأنه غالباً ما يكون من الصعوبة أن يتم اكتشاف الغش مقارنة بالأخطاء ، إذ أن الإدارة أو العاملين فيها الذين يرتكبون الغش يحاولون إخفاء ذلك الغش ، إن الصعوبة في اكتشاف الغش لن يغير من مسؤولية المدقق عن تخطيط وأداء عملية التدقيق على وجه سليم، إن أحد أهم أجزاء التخطيط لكل عملية تدقيق تتمثل في تقييم مخاطر حدوث الأخطاء والغش، وعند إجراء تقييم الغش لعل من المفيد الوضع في الاعتبار أن الغش يتضمن عادة خاصيتين هما:-

1- الضغط والحافز على ارتكاب الغش: عندما يكون ذلك الضغط مرغوباً لأغراض

الكسب المالي المباشر في حالة اختلاس الأصول أو كسب مالي غير مباشر في

حالة التقرير المالي المضلل، قد يمثل الكسب في الحالة الثانية على سبيل المثال

القيمة السوقية لأسهم الشركة التي تحتفظ فيها الإدارة.

2- الفرص المدركة لارتكاب الغش: على الرغم من أن هناك حافزاً لارتكاب الغش،

إلا أنه من غير المحتمل أن يحدث الغش إلا إذا كان الشخص أو الأشخاص ذو

الصلة يعتقدون بأنهم يمكنهم ارتكابه بدون أن يتم اكتشافه.

3- هناك اختلاف رئيسي فيما بين التقرير المالي الاحتيالي واختلاس الأصول، إذ أن التقرير المالي الاحتيالي يضر المستخدمين عن طريق توفير معلومات غير صحيحة تتضمنها البيانات المالية التي يتخذون قراراتهم بناء عليها، أما عندما يتم اختلاس الأصول فإن حملة الأسهم والدائنين والآخرين قد يصابون بأضرار بسبب أن الأصول لم تعد ملكيتها متاحة كحقوق وموجودات الشركة ، وبالتالي فإن كلا النوعين من الغش من المحتمل أن يؤديا إلى الضرر بالمستخدمين. عادة ما يتم إعداد التقرير المالي الغشّي عن طريق الإدارة ، وأحيانا بدون معرفة العاملين بالمنشأة ، حيث أن الإدارة في وضع يمكنها من اتخاذ قرارات مرتبطة بالمحاسبة وإعداد التقارير بدون علم العاملين فيها ، وعادة وليس دائما ما يتم ارتكاب سرقة الأصول عن طريق العاملين وليس عن طريق الإدارة ، وغالبا ما تكون قيمتها غير جوهرية ، إن احد الأمور الهامة لاختلاس الأصول تتمثل في التمييز بين سرقة الأصول والتحريفات الناشئة من سرقة الأصول .

2-13 دور المدقق في مواجهة أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية والحد من

آثارها

على الرغم من اهتمام المدقق باكتشاف الأخطاء والغش الذي يقع في الدفاتر والتقارير المالية سواء أكان يقوم بتدقيق اختباري أم شامل وكذلك اهتمام المنظمات المهنية والباحثين في مجال المحاسبة والتدقيق بضرورة إلقاء مسؤولية اكتشاف الأخطاء والغش الجوهري على المدقق في مواجهة رغبات المجتمع المالي والقضاء ، إلا أن هذه الأخطاء والغش في تزايد مستمر حتى الآن لعدة أسباب أهمها:- (جمعة، 2000: 17) (حماد، 2002: 42)

- كبر حجم منشآت الأعمال واتساع نطاق أعمالها ، والخدمات الخاضعة للتدقيق.
 - اختلاف المنظمات المهنية والباحثين في مجال المحاسبة والتدقيق حول تحديد ارتباط مسؤولية اكتشاف الأخطاء والغش بالدفاتر والتقارير المالية بالإدارة أم المدقق.
 - إن المعايير والتشريعات المهنية اقتصرت مسؤولية المدقق عن الأخطاء والغش في حدود نطاق الفحص الذي قام فيه إذا بذل العناية المهنية اللازمة.
- تلعب مهنة التدقيق دورا هاما في رفع مستوى كفاءة أسواق رأس المال ، وذلك من خلال تدقيق البيانات المالية التي تعدها وتنتشرها الشركات سواء عند إصدار أوراقها المالية وطرحها للبيع في اكتتاب عام أو خاص أو عند تداولها في بورصة الأوراق المالية ، حيث يجب أن توفر هذه البيانات المالية المعلومات الصحيحة والكافية للمستثمرين في الوقت المناسب لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية على أسس موضوعية بعيدا عن المضاربة والشائعات.
- وقد أثير كثيرا من الجدل مؤخرا في أسواق رأس المال الكبرى حول مدى فاعلية مهنة التدقيق في القيام بدورها في هذا المجال ، وذلك بعدما تكتشفت عددا من الفضائح المالية ببعض الشركات الأمريكية الكبرى ، وأشارت أصابع الاتهام فيها إلى المحاسبين والمدققين إلى جانب المسؤولين عن إدارة تلك الشركات وشمل ذلك واحدة من كبرى الشركات العالمية لخدمات المحاسبة والتدقيق والاستشارات وهي شركة آرثر أندرسون المشرع الأمريكي لاستصدار قانونا جديدا في عام 2002 هو قانون (Sarbanes Oxley) لتشديد الرقابة على المسؤولين التنفيذيين والماليين بالشركات ومراقب حساباتها. وقد قامت هيئة تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بدراسة المخالفات التي تكتشفت خلال السنوات الماضية فيما يتعلق بالمحاسبة والتدقيق والإفصاح في القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة ، وذلك بغرض تحديد مواطن الضعف في القوانين والقواعد المنظمة لسوق رأس المال ، وتحديد وسائل

وقد حدد معيار التدقيق الدولي رقم (240) بعض الاعتبارات التي يجب على المدقق مراعاتها بشأن أساليب المحاسبة الإبداعية عند تدقيق البيانات المالية، ومن أهم هذه الاعتبارات ما يلي:- (مجلس معايير التدقيق، 2007: 274-279)

1- يجب على المدقق عند التخطيط وأداء التدقيق لتخفيض مخاطر التدقيق إلى أدنى مستوى مقبول، أن يأخذ بعين الاعتبار مخاطر الانحرافات المادية في البيانات المالية الناتجة عن الغش.

2- إن المسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف الغش تقع على كل من الأشخاص المكلفين بالرقابة في المنشأة وإدارتها ، والمسؤوليات الخاصة بكل من الأشخاص المكلفين بالرقابة والإدارة يمكن أن تختلف حسب المنشأة ومن بلد لآخر .

3- إن عملية التدقيق التي تتم وفقا لمعايير التدقيق الدولية تصمم بحيث توفر ضمانا معقولا بأن البيانات المالية إذا أخذت ككل خالية من أي تحريف مادي سواء حدث نتيجة الغش أو خطأ ، حيث أن المدقق لا يمكنه أن يحصل على ضمان مطلق بأنه سيتم اكتشاف التحريفات المادية في البيانات المالية .

4- إن مخاطر عدم اكتشاف تحريف مادي ناتج عن غش هي أكبر من مخاطر عدم اكتشاف تحريف مادي ناتج عن خطأ وذلك لان الغش قد يتضمن خطأ متقنة ومنظمة بعناية لإخفاء هذا الغش مثل التزوير والإخفاق المقصود في تسجيل المعاملات أو سوء التمثيل المقصود الذي تم إجراؤه للمدقق .

5- المخاطر التي يواجهها المدقق نتيجة لعدم اكتشاف تحريف مادي ناتج عن غش الإدارة أكبر من المخاطر التي يواجهها عند عدم اكتشاف تحريف ناتج عن غش العاملين وذلك لأن الأشخاص المكلفين بالرقابة والإدارة غالباً ما يكونوا في وضع يفترض أمانتهم ويسمح لهم بتجاوز إجراءات الرقابة الرسمية .

6- يجب على المدقق أن يحصل على تمثيلات من الإدارة بأنها:-

- تعترف بمسؤوليتها عن تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية لمنع واكتشاف الغش.
- أفصحت للمدقق عن نتائج تقييمها لخطر أن البيانات المالية ربما تكون محرفة مادياً كنتيجة للغش.
- أفصحت للمدقق عن معرفتها بأية ادعاءات بالغش المشتبه في أن لها تأثير على البيانات المالية للشركة تم إيصالها بوساطة الموظفين، والموفين الرئيسيين، والمحللين، والمنظمين أو آخرين.
- أفصحت للمدقق عن معرفتها بتأثير الغش أو الاشتباه بالغش في الشركة الذي يتضمن الإدارة، والموظفين الذين يؤديون أدواراً هامة في الرقابة الداخلية وأية أعمال يكون للغش فيها تأثير مادي على البيانات المالية.

7- إن الواجب المهني للمدقق في الحفاظ على سرية معلومات العميل لا يسمح عادة بإبلاغ الغش إلى طرف آخر خارج شركة العميل، على أن مسؤولية المدقق القانونية تختلف من بلد لآخر، وفي ظروف معينة من الممكن تجاوز واجب السرية من خلال التشريع أو القانون أو المحاكم القانونية، إذ إنه في بعض البلدان على المدقق العامل في مؤسسة مالية واجب قانوني بالتقرير بحدوث غش إلى السلطات المشرفة.

8- إذا استنتج المدقق أنه من غير الممكن إكمال عملية التدقيق نتيجة لوجود ناتج عن غش أو الاشتباه بوجود غش، فإنه يجب على المدقق:-

- النظر في المسؤوليات المهنية والقانونية الممكنة تطبيقها في ظروف كهذه بما في ذلك ما إذا كان هناك متطلب بأن يقوم بتقديم التقارير إلى الشخص أو الأشخاص الذين أصدروا خطاب تعيين عملية التدقيق أو في بعض الحالات إلى السلطات التنظيمية.

- أن ينظر في إمكانية انسحابه من أداء العملية.

- وفي حال انسحاب المدقق يجب:-

- مناقشة الانسحاب من العملية والأسباب التي دعت له للانسحاب من المستوى الإداري المناسب أو مع أولئك المكلفين بالرقابة.

- النظر فيما إذا كان هناك متطلب مهني أو قانوني بتقديم التقارير إلى الشخص أو الأشخاص الذين أصدروا كتاب التعيين لعملية التدقيق، أو في بعض الحالات إلى السلطات التنظيمية حول انسحاب المدقق من العملية وأسباب ذلك.

9- يجب على المدقق أن يوثق فهمه للشركة ولبيئتها وتقييمه لمخاطر الانحرافات المادية المطلوبة وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم 315، كما يجب على المدقق أيضاً توثيق

ومن جانبه نص معيار التدقيق الأمريكي رقم 99 على بعض الإرشادات التي تمكن المدقق من إخلاء مسؤولياته تجاه أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية المرتبطة بالغش، ويمكن تلخيص أهم متضمنات المعيار بالنقاط الآتية:³

أ- وصف خصائص الغش.

ب- المناقشة بين أعضاء مهمة التدقيق بخصوص مخاطر التحريف الجوهرى الناشئة من الغش.

ج- الحصول على المعلومات المطلوبة لتحديد مخاطر التحريف الجوهرى الناشئ عن الغش.

د- تحديد المخاطر التي تؤدي إلى تحريف جوهرى بسبب الغش.

هـ- تقييم المخاطر المحددة بعد الأخذ في الاعتبار تقييم نظام الرقابة الداخلية للمنشأة.

و- الاستجابة إلى نتائج التقييم.

ز- تقييم نتائج اختبار التدقيق.

ح- إبلاغ الإدارة ولجنة التدقيق والأطراف الأخرى بالغش.

ط- توثيق دراسة المدقق عن الغش.

ويعتقد مجلس معايير التدقيق أن المتطلبات والإرشادات المقدمة في بيان معيار

التدقيق رقم (99) إذا ما تم تبنيها يؤدي إلى تغيير جوهرى في أداء المدقق ، ومن ثم تحسين

³ لمزيد من التفاصيل يراجع معيار التدقيق الدولي رقم 99 (AICPA ، 2002)

14-2 مسؤولية المدقق الأردني عن اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية⁴

أشارت المادة (201) من قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 المعدل "يكون مدقق الحسابات مسئولاً تجاه كل من الشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها سارية المفعول أو واجباته التي تقتضيها معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة أو بسبب إصدار بيانات مالية غير مطابقة للواقع بشكل جوهري أو عن مصادقته على هذه البيانات ويسأل المدقق عن تعويض الضرر الذي يلحقه بالمساهمين أو غيره حسب النية بسبب الخطأ الذي ارتكبه، وإذا كان للشركة أكثر من مدقق حسابات ، واشتركوا بالخطأ كانوا مسؤولين بالتضامن وفق أحكام هذه المادة كما أشارت المادة (278) من قانون الشركات الأردني أنه " يعاقب مدقق الحسابات الذي يصادق على تنظيم ميزانية أي شركة وحسابات أرباحها وخسائرها بصورة غير مطابقة للواقع أو تضمين تقرير مجلس إدارتها أو تقرير مدققي حساباتها بيانات غير صحيحة والإدلاء إلى هيئتها العامة بمعلومات غير صحيحة أو كتم معلومات وإيضاحات يوجب القانون ذكرها وذلك بقصد إخفاء حالة الشركة الحقيقية عن المساهمين أو ذوي العلاقة بالإضافة إلى توزيع أرباح صورية مطابقة لحالة الشركة الحقيقية بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار " .

⁴ لمزيد من التفاصيل يراجع قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997

كما تضمنت المادة (280) من قانون الشركات رقم 22 سنة 1997 وتعديلاته يعتبر " مدقق الحسابات ،الذي يخالف أحكام هذا القانون بتقديم تقارير أو بيانات لا تتفق وواقع حسابات الشركة التي قام بتدقيقها أنه ارتكب جرماً ويعاقب عليه بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن ألف دينار أو كلتا العقوبتين ، إذا ارتكب عن قصد أو نتيجة إهمال جسيم أياً من الأفعال التالية:-

أ - دون بيانات كاذبة في أي تقرير أو حسابات أو وثيقة قام بإعدادها أثناء مزاوله المهنة.

ب - وضع تقريراً مغايراً للحقيقة أو في أي وثيقة متعلقة بمزاوله المهنة.

كما نصت المادة (35) من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم 73 لسنة 2003 على الآتي على أنه إذا ارتكب المحاسب القانوني أو المتدرب أي مخالفة لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه أو أحل بواجبات عمله أو بقواعد سلوك المهنة وآدابها يحيله المجلس إلى اللجنة التأديبية. كما أشارت المادة (36) من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم 73 لسنة 2003 بأن توقع اللجنة التأديبية بالمحاسب القانوني المخالف أي من العقوبات التأديبية التالية:-

- التنبيه أو الإنذار الخطي.

- تعليق التسجيل وإيقاف العمل بإجازة المزاوله لمدة لا تزيد على سنتين.

- إلغاء إجازة المزاوله وشطب اسم المحاسب القانوني نهائياً من سجل المزاول.

15-2 الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المدقق للحد من آثار المحاسبة

الإبداعية

فيما يلي أهم الإجراءات والاختبارات التي ينفذها المدقق للحد من آثار استخدام الإدارة

لأساليب المحاسبة الإبداعية لحماية حقوق الأطراف ذات المصالح في الشركة:-

2-15-1 الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المدقق للحد من آثار المحاسبة

الإبداعية في قائمة الدخل

تهدف الإدارة من أساليب المحاسبة الإبداعية التي تمارسها على عناصر قائمة الدخل (الإيرادات والمصروفات) إلى تحسين الربح بإظهار أرباح صورية (غير حقيقية) وذلك من خلال تضخيم المبيعات أو تخفيض المصروفات أو كليهما معاً وذلك من أجل تحسين النسب المالية التي تدخل أرقام المبيعات وكلفتها وصافي الدخل في احتسابها كنسب الربحية وكفاءة النشاط، والجدول الآتي يتضمن عرضاً لأهم إجراءات المحاسبة الإبداعية المتعلقة بقائمة الدخل والهدف من تنفيذها والإجراءات المضادة التي يتوجب على المدقق الخارجي تطبيقها:-

جدول رقم (3)

إجراءات المدقق المضادة لإجراءات المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل

رقم المبيعات	
الهدف: تحسين رقم المبيعات في قائمة الدخل عن طريق زيادته بمبيعات صورية، ومن المؤشرات على هذه الإجراءات الزيادة غير الاعتيادية في حجم المبيعات عن السنوات السابقة	
إجراءات المحاسبة الإبداعية	إجراءات المدقق المضادة
إجراء صفقات بيع صورية قبيل انتهاء الفترة المالية ، ليتم إلغاؤه لاحقاً في الفترة المالية التالية.	التحقق من فواتير البيع وخصوصاً للصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة كالشركات التابعة والزميلة.
إجراء صفقات بيع حقيقية ولكن بشروط سهلة.	التحقق من شروط الائتمان بما فيها شروط السداد والخصم وكفاية مخصصات الديون المشكوك فيها.
تسجيل بضاعة الأمانة المرسلة للوكلاء كمبيعات.	التحقق من مستندات شحن الإرساليات ومطابقتها مع مستندات تسدي أثمان البضاعة الواردة من الوكلاء.
تكلفة البضاعة المباعة	
الهدف: تخفيض تكلفة البضاعة المباعة في قائمة الدخل لزيادة الأرباح.	
إجراءات المحاسبة الإبداعية	إجراءات المدقق المضادة
قيام المنشأة بتسييل مخزونها السلعي الذي سبق تقييمه بطريقة (LIFO).	التحقق من أن صفقات البيع حقيقية وليست صورية.
التغيير غير المبرر في طريقة تقييم المخزون.	الرجوع إلى مبررات الإدارة لتغيير طريقة تقييم المخزون وأثره على البيانات المالية.

التحقق من تكوين مخصص لهبوط الأسعار.	تضمن كشف الجرد أصنافاً راكدة.
المراجعة المستندية لفواتير المشتريات.	تأجيل إثبات فواتير مشتريات خاصة بالفترة المالية الحالية للفترة المالية التالية.
مصروفات التشغيل	
الهدف: تخفيض مصروفات التشغيل لزيادة الأرباح التشغيلية ومن ثم زيادة صافي الأرباح.	
إجراءات المدقق المضادة	إجراءات المحاسبة الإبداعية
التحقق من مدى تور شروط الرسملة في ذلك المصروف.	رسملة مصروفات إيرادية لا تنطبق عليها شروط الرسملة مثل مصروفات الصيانة.
الرجوع إلى رأي الإدارة لمعرفة أسباب التغيير وبيان آثاره على القوائم المالية.	التغيير غير المبرر في طرق اهتلاك الأصول الثابتة وإطفاء الأصول غير الملموسة.
التحقق من ذلك وإعادة احتساب مصروف الاستهلاك وفقاً للمعدلات المتعارف عليها .	استخدام معدلات اهتلاك أو إطفاء أقل من المتعارف عليه في الصناعة التي تعمل ضمنها المنشأة.
نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة	
الهدف: المحافظة على مستوى الأرباح الحالية أو زيادتها.	
إجراءات المدقق المضادة	إجراءات المحاسبة الإبداعية
تقدير أثر إغلاق الخط الإنتاجي على نتيجة الأعمال وأخذه بنظر الاعتبار.	عدم الإفصاح عن الأثر المترتب على قرار إغلاق خط إنتاج يؤثر بشكل جوهري في نتيجة أعمال المنشأة.
البنود الاستثنائية والبنود غير العادية	

الهدف: تحسين ربحية الشركة من عملياتها التشغيلية من خلال أنشطة غير تشغيلية .	
إجراءات المدقق المضادة	إجراءات المحاسبة الإبداعية
استبعاد أرباح تلك البنود من الربح التشغيلي.	تضمين ربح التشغيل أرباح ناتجة عن بنود استثنائية أو غير عادية دون الإفصاح عن طبيعة تلك البنود.
إعادة احتساب نتيجة الأعمال بعد استبعاد تلك الأرباح والإفصاح عنها ببند مستقل.	دمج نصيب الشركة الأم في أرباح شركاتها التابعة أو الزميلة دون الإفصاح عن ذلك.

المصدر: (مطر، 2006: 121-123)

2-15-2 الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المدقق للحد من آثار المحاسبة الإبداعية على قائمة المركز المالي

تهدف الإدارة من أساليب المحاسبة الإبداعية التي تمارسها على عناصر قائمة المركز المالي إلى تحسين المركز المالي للشركة وذلك من خلال تضخيم قيم الأصول أو تخفيض قيم المطلوبات أو كليهما معاً وذلك بغرض تحسين عرض النسب المشتقة منها مثل نسب السيولة أو الربحية وغيرها، والجدول الآتي يتضمن عرضاً لأهم إجراءات المحاسبة الإبداعية المتعلقة بقائمة المركز المالي الهدف من تنفيذها والإجراءات المضادة التي يتوجب على المدقق الخارجي تطبيقها:-

جدول رقم (4)

إجراءات المدقق المضادة لإجراءات المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي

النقدية	
الهدف: تحسين على نسب السيولة	
إجراءات المدقق المضادة	إجراءات المحاسبة الإبداعية
استبعاد النقدية المقيدة عند احتساب السيولة.	عدم الإفصاح عن بنود النقدية المقيدة .
التحقق من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ إن وجد.	التلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة بنود النقدية من العملات الأجنبية.
الاستثمارات المتداولة	
الهدف: زيادة أو المحافظة على قيمة الأصول المتداولة لتحسين نسب السيولة.	
إجراءات المدقق المضادة	إجراءات المحاسبة الإبداعية
التحقق من صحة الأسعار المستخدمة .	تقييم الاستثمارات المتداولة بأسعار السوق غير الصحيحة.
التحقق من مبررات إعادة التصنيف حسب القواعد المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية.	إعادة تصنيف الاستثمارات من متداولة إلى طويلة الأجل عند هبوط أسعارها السوقية.
الذمم المدينة	
الهدف: المحافظة على قيمة الذمم المدينة أو زيادتها بغرض التحسين على نسب السيولة	
إجراءات المدقق المضادة	إجراءات المحاسبة الإبداعية
طلب كشف بالذمم المدينة والتحقق من نسبة المخصص إلى إجمالي الذمم المدينة.	عدم الكشف عن الديون المتعثرة بقصد تخفيض قيمة المخصص وعدم الكشف عن

	الحسابات الراكدة.
فحص كشوفات الذمم المدينة والتحقق من استبعاد الذمم المدينة للشركات التابعة والزميلة والإفصاح عنها في بند مستقل.	تضمين رقم المدينين بذمم مدينة لأطراف ذات صلة أو لشركات تابعة أو زميلة.
التحقق من صحة التصنيف واستبعاد الذمم المدينة الأجل من الذمم المتداولة.	إدراج بعض الذمم المدينة طويلة الأجل ضمن الأصول المتداولة.
المخزون السلعي	
الهدف: زيادة قيمة المخزون السلعي لزيادة قيمة الأصول المتداولة والتأثير في نسب السيولة.	
إجراءات المدقق المضادة	إجراءات المحاسبة الإبداعية
فحص كشوفات الجرد والتحقق من الوجود الفعلي للأصناف في المخزن.	تضمين كشوفات الجرد بضاعة راکدة أو متقدمة أو تالفة.
التحقق من صحة أسعار المخزون قياساً بالأسعار الجارية.	التلاعب في أسعار تقييم المخزون السلعي.
مراجعة رأي الإدارة حول مبررات التغيير وأثر ذلك على القوائم المالية.	التغيير غير المبرر في طريقة تسعير المخزون مثلاً التحول من W.A إلى FIFO
الاستثمارات طويلة الأجل	
الهدف: التأثير في حساب الاستثمارات في دفاتر الشركة القابضة ونتيجة أعمالها بإظهار نصيبها في الأرباح فقط دون الخسائر.	
إجراءات المدقق المضادة	إجراءات المحاسبة الإبداعية
التحقق من ذلك التغيير عن طريق تقرير مدقق	التغيير في طريقة المحاسبة عن الاستثمارات

طويلة الأجل من طريقة التكلفة مثلا إلى طريقة حقوق الملكية.	الحسابات والآثار المترتبة في قائمتي الدخل والمركز المالي.
عدم إظهار نصيب الشركة الأم في خسائر الشركات التابعة أو الزميلة.	إعادة تعديل رقم الربح بنصيب الشركة الأم بخسائر الشركات التابعة أو الزميلة.
عدم استبعاد العمليات المتبادلة بين الشركة الأم وشركاتها التابعة من القوائم الموحدة.	استبعاد تلك العمليات وإظهار آثارها على القوائم المالية.
الأصول الثابتة	
الهدف: تحسين أرباح الشركة بتضمينه فائض إعادة التقييم أو بتخفيض مصروف الاستهلاك.	
إجراءات المحاسبة الإبداعية	إجراءات المدقق المضادة
عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية وإتباع طريقة إعادة التقييم وإظهار الفائض ضمن قائمة الدخل بدلا من إظهاره ضمن حقوق المساهمين.	التحقق من الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية والتحقق من صحة عملية التقييم وبأنها تمت بوساطة مختصين واستبعاد الفائض من قائمة الدخل وإدراجه ضمن حقوق المساهمين.
تخفيض نسب الاستهلاك المتعارف عليها.	التحقق من تلك النسب وتعديل مصروف الاستهلاك.
التغيير غير المبرر في طرق الاستهلاك.	مراجعة رأي الإدارة حول ذلك التغيير والتحقق من آثاره المتراكمة على البيانات المحاسبية.
التلاعب بتصنيف الأصول للتأثير في مصروف الاستهلاك، مثل تصنيف العقارات المملوكة بين الاستثمارات طويلة الأجل	التحقق من صحة ومبررات إعادة التصنيف وأثر ذلك على متضمنات قائمتي الدخل والمركز المالي.

التحقق من المستندات والعقود الخاصة بتلك الأصول ودراسة أثرها على النسب المالية ذات العلاقة.	عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة أو المقدمة كضمانات لقروض أو الأصول المؤجرة منها.
الأصول غير الملموسة	
الهدف: زيادة قيمة موجودات الشركة لتحسين نسب الملاءمة المالية بالإضافة إلى تحسين رقم الربح عن طريق تخفيض مصروف إطفاء هذه الأصول.	
إجراءات المدقق المضادة	إجراءات المحاسبة الإبداعية
التحقق من صحة الأسس المتبعة في التقييم وتعديل القيمة وفق الأسس الصحيحة.	المبالغة في تقييم الأصول غير الملموسة بما يخالف الأسس الصحيحة.
التحقق من الاعتراف بالأصول غير الملموسة غير المشتراة وإجراء التعديلات اللازمة لأثر ذلك على المركز المالي.	الاعتراف بأصول غير ملموسة بشكل يخالف المعايير المحاسبية كالاعتراف بالشهرة غير المشتراة.
إعادة النظر بقيمة تلك الأصول في قائمة المركز المالي ومصروف الإطفاء بقائمة الدخل	تخفيض نسب إطفاء تلك الأصول عن المعدلات المتعارف عليها
التحقق من مبررات الإدارة بشأن تغيير طرق إطفاء الأصول غير الملموسة ودراسة آثاره في القوائم المالية.	التغيير غير المبرر في طرق الإطفاء لهذه الأصول
المطلوبات المتداولة	
الهدف: تخفيض قيمة المطلوبات المتداولة لتحسين نسب السيولة.	

إجراءات المدقق المضادة	إجراءات المحاسبة الإبداعية
التحقق من إثبات تلك الأقساط ضمن المطلوبات المتداولة وإعادة احتساب نسب السيولة.	عدم إدراج أقساط القروض طويلة الأجل المستحقة ضمن المطلوبات المتداولة.
التحقق من مبررات التغيير وتأثير ذلك على رصيد مكافأة نهاية الخدمة.	التغيير غير المألوف في الفروض المعتمدة في التحليل الاكتواري لتحديد مكافأة نهاية الخدمة.
التحقق من ذلك ودراسة أثره على الفوائد و الأصول المقدمة كضمانات ونسب الرفع المالي	تسديد قروض قصيرة الأجل عن طريق الاقتراض طويل الأجل.
تحديد أثر الدفعات المقدمة على نسب الرفع المالي وتعديلها حسب الأصول.	تأجيل إثبات الدفعات المقدمة المدفوعة من قبل العميل في شركات المقاولات.
المطلوبات طويلة الأجل	
الهدف: تحسين نسب السيولة وأرباح الشركة بتضمينها مكاسب إطفاء السندات قبل استحقاقها.	
إجراءات المدقق المضادة	إجراءات المحاسبة الإبداعية
التحقق من الحصول على قرض طويل الأجل قبل انتهاء السنة لسداد قرض قصير الأجل ذلك وعمل التعديلات اللازمة في نسب الرفع المالي	الحصول على قرض طويل الأجل قبل انتهاء الفترة المالية واستخدامه في تسديد قرض قصير الأجل.
تخفيض صافي الربح ومعالجة أثر ذلك على النسب المالية.	استدعاء سندات قبل موعد استحقاقها وإضافة المكاسب المتحققة إلى صافي الربح دون الإفصاح عنها ضمن البنود غير العادية.
حقوق المساهمين	
الهدف: تحسين نتيجة أعمال المنشأة بتضمينها بشكل خاطئ أرباح محققة من سنوات سابقة	

إجراءات المدقق المضادة	إجراءات المحاسبة الإبداعية
تعديل ربح العام الجاري والنسب المرتبطة فيه ونسبة توزيعات الأرباح.	إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري بدلا مع معالجته ضمن الأرباح المتحجرة.
الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة	
الهدف: التأثير على النسب المالية من خلال زيادة الموجودات وتخفيض المطلوبات	
إجراءات المدقق المضادة	إجراءات المحاسبة الإبداعية
دراسة أثر ذلك على النسب المالية ذات العلاقة وتعديلها بالشكل المناسب	إثبات موجودات محتملة قبل توفر شروط تحققها مثل إثبات إيراد متوقع تحصيله من دعوى قضائية قبل الحكم فيه.
دراسة أثر ذلك على النسب المالية المرتبطة بذلك وخصوصا نسب الرفع المالي وتعديلها بالشكل المناسب.	عدم الإفصاح عن الالتزامات الطارئة أو المشروطة مثل عدم الإفصاح عن مطالبات قضائية مرفوعة ضد الشركة.

المصدر: (مطر، 2006: 124-127).

2-16 أثر المحاسبة الإبداعية على وظيفة المحلل المالي

شهد الأدب المحاسبي اهتماما متزايدا بالأبعاد السلوكية لتدخل الإدارة في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي لاسيما وإن التقارير المالية تمثل المصدر الرئيس للمعلومات التي يعتمد عليها مستخدموها في اتخاذ قراراتهم الرشيدة، والأرقام التي تتضمنها هي محصلة للطرائق المحاسبية وعمليات القياس المستخدمة.

إن ظاهرة المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر المحلل المالي تعني بأحسن الأحوال استخدام القانون للتهرب من المساءلة القانونية وفي هذه الحالة يعد العمل إبداعيا، وينجح استخدامها في المناطق ذات التفسيرات الرمادية (غير المنطق عليها) وكذلك البحث عن الثغرات الموجودة في قواعد محدده صادرة من جهات فوق الأجهزة الرقابية وفوق التنظيم. في النظام الذي أنشئ لمكافحة المحاسبة الإبداعية في أعقاب التوصيات بخطورة المحاسبة الإبداعية تم التركيز على استخدام قواعد معينه ومعايير دقيقة جدا وتدعو إلى الالتزام بما في القانون وليس روحه. (Villiers, 2006: 47) إن المحاسبة الإبداعية تغطي مدى واسعا من الممارسات بعضها شرعي وأغلب البعض الآخر صمم لتضليل المستخدمين. ويرى المحللون الماليون إن دوافع الإدارة من استخدام المحاسبة الإبداعية تنحصر بالنقاط الآتية:- (Jones, 1995: 72) (Rodgers, 2007: 208)

1. التهرب الضريبي: يعد التهرب الضريبي من دوافع الإدارة الرئيسية لاستخدام المحاسبة الإبداعية بمباركة المالكين الرئيسيين وبالتعاون مع مدقق الحسابات الخارجي، إن هذا الدافع يؤخذ بنظر الاعتبار من قبل كافة الفئات المستخدمة للبيانات المالية، إذ أنهم يتوقعون قيام غالبية الشركات الربحية بتخفيض أرباحها لتخفيض مقدار الضريبة المفروضة عليهم، لذلك تتضمن قوانين الضريبة في كافة دول العالم فقرات تتعلق بالعقوبات عن عمليات التلاعب التي من شأنها تخفيض مقدار الضريبة على الموكل.

2. تحقيق مكاسب شخصية: تعد المكاسب الشخصية من أهم دوافع الإدارة لاستخدام المحاسبة الإبداعية بالتعاون مع مدقق الحسابات الخارجي وعلى حساب كافة الفئات ذات المصالح في الشركة بل يكون أحياناً على حساب الاقتصاد والمجتمع ككل كما ظهر بشكل واضح خلال الأزمة المالية الحالية. (Schilit, 2002: 2) ومن هنا ظهرت وجهة نظر بعض المحللين باعتبار التلاعب بالحسابات والمحاسبة الإبداعية هي أسماء مقترحة لعنصر لا أخلاقي لخداع المستخدمين. (Duska, 2003: 13) إن هذا الدافع يجب أن يتم تقييده بشكل كبير استناداً إلى نظرية الوكالة ومظاهر تطبيقها الواردة في عقد التعاقد بين الشركة وأفراد الإدارة العليا.

3. الوفاء بالمتطلبات اللازمة: تقيد الشركات وإدارتها بالعديد من المتطلبات القانونية والتعاقدية وأحياناً أخرى بالمتطلبات التنافسية اللازمة للاستمرار والمحافظة على الحصة السوقية، إن تحقيق هذه المتطلبات يمكن الشركة من المحافظة على عملائها وزبائنهم واستمرار تطورها، تستخدم أساليب المحاسبة الإبداعية للوفاء بالمتطلبات اللازمة عندما لا تسمح ظروفها التشغيلية والاستثمارية بتحقيق تلك المتطلبات لذلك تقوم إدارة الشركة بمباركة المساهمين الرئيسيين وتعاون مدقق الحسابات الخارجي من خلال أساليب المحاسبة الإبداعية بتحسين نتيجة النشاط والوضع المالي كلاً أو جزءاً لتحقيق المتطلبات اللازمة.

4. الحصول على تمويل أو المحافظة عليه: غالباً ما تسعى إدارات الشركات إلى الحصول على التمويل اللازم بأشكاله المختلفة عندما تعاني الشركات من مشاكل في السيولة اللازمة لاستمرار عملياتها التشغيلية أو الاستثمارية وأحياناً لسداد التزاماتها. إن المؤسسات المالية التي تكون مصدراً لتمويل الشركات غالباً ما تضع شروطاً

5. إظهار الوضع المالي للشركة بشكل أفضل مما هو في أرض الواقع:

(Cunningham, 2007: 38) يرتاح المستثمرون عندما يجدون أن مبيعات الشركة

تزداد بشكل تدريجي ومتوقع من سنة لأخرى وما ينتج عنه من إبقاء الأرباح ضمن ما

يتوقعونه، (Thomsett, 2005: 185) إن هذا التفضيل واعتقاد بعض المدراء إن

المستثمرين يركزون فقط على النتائج المالية في الأمد القصير دفع بعض الإدارات

إلى السعي لتعديل الأرباح من خلال التقنيات الشرعية للمحاسبة الإبداعية ابتداءً،

(Kaen, 2003: 51) وإذا لم يتمكن المدير من إبقاء موقفه جيداً من خلال المحافظة

على الأرباح المطلوبة من خلال التقنيات الشرعية للمحاسبة الإبداعية فإنه يقنع معدي

الحسابات بشيء لا يمكن تحقيقه وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وذلك

بالتلاعب في الأرقام ضمن نطاق المحاسبة الإبداعية بتقنياتها غير الشرعية على

الرغم من أن البيانات المالية يجب أن تكون موثوقة ومحايدة كي يمكن الاعتماد

عليها. (Alexander & Britton, 2004:)

إن المحاسبة الإبداعية هي عملية يستخدم المحاسبون بموجبها معرفتهم في القواعد المحاسبية لمعالجة الأرقام في التقارير المالية، وان غالبية الشركات في العالم تقوم بعملية التلاعب في دخلها والقوائم المنشورة التي يستخدمها المستثمرون في عملية اتخاذ القرارات من خلال قيام الإدارة بتعديل الأرقام للوصول إلي دخل لطيف يرضي المستخدمين. (Owthorpe, et.al., 1998: 24) وان الاختلاف يتركز في حجم هذا التلاعب والأساليب المستخدمة لتحقيق ذلك فضلاً عن اختلاف النوايا التي تحكم هذا التلاعب.

إن البيانات المالية المنشورة قد تعاني من تشوهات بفعل أخطاء مقصودة أو غير قانونية نتيجة اختلاف الآراء، (Rayman, 2006: 79) إن المحاسبة الإبداعية قد تشير إلى سياسة متعمدة من قبل الإدارة العليا لخداع المساهمين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المالية فيما يتعلق بالوضع الحقيقي للأمور، وان التأكيد على ما هو متعمد أو غير متعمد من النتائج في الممارسات المحاسبية المنفذة كي يتم التفرقة بين الخداع وبين النتائج العرضية من تطبيق الأساليب المحاسبية والمبادئ المقبولة قبولاً عاماً، فالمحاسبة الإبداعية تشير إلى الممارسات التي تبقى كلها ضمن نطاق المتطلبات القانونية والمحاسبية واجبة التطبيق. إن السمة الحاسمة والآثار السلبية لهذه الممارسات هي نية خداع مستخدمي المعلومات وهزيمة الروح المحاسبية. (Marnet, 2008: 271)

إن الإفراط في الممارسات الانتقائية ضمن أو خارج حدود المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً غالباً ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية وهذا سوف يؤدي لتوليد مخالفات في القوائم المالية المحاسبة الإبداعية تنظر في مستويين أولهما الإبداع داخل الحدود القائمة ومبادئ المحاسبة، وثانيهما الإبداع خارج الحدود القائمة ومبادئ المحاسبة. (Kwork, 2005: 24)

إن قلق المحللين الماليين من المحاسبة الإبداعية قد أدى إلى تركيز جهود الإصلاح على الطرق والأساليب التي تعتمد على الإدارة في معالجة البيانات والمعلومات المختلفة المتاحة لديها لاسيما وأن المحاسبة الإبداعية تعد وسيلة لتحقيق عدد كبير من الغايات والمطالب غير الشرعية. استناداً لما سبق يشير التوجه الحديث للشركات إلى السعي لتقديم المزيد من المعلومات المفيدة بأقل قدر من التلاعب بحيث تحمي نفسها من مخاطر المحاسبة الإبداعية لاسيما وأن الكثير من المنظمات بمواردها المختلفة أصبحت ضحية الاحتيال التام لأساليب المحاسبة الإبداعية. (Atrill & McLaney, 2008: 9)

ثانياً: الدراسات السابقة

فيما يلي مجموعة من الدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث:-

الدراسات العربية:

1- دراسة (جرار، 2006) بعنوان " تطوير استراتيجية للحد من الآثار السلبية لاستخدام

المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب المحاسبة الإبداعية التي تستخدمها

الشركات المساهمة العامة الأردنية لغرض تطوير استراتيجية للحد من الآثار السلبية

لاستخدام المحاسبة الإبداعية في هذه الشركات.

استندت هذه الدراسة إلى فرضيات ترتبط بقيام الشركات المساهمة الأردنية

بالتلاعب في عناصر قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية باستخدام

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات منها إن الشركات المساهمة العامة الأردنية تطبق أساليب المحاسبة الإبداعية بدرجات متفاوتة وهي تتلاعب بعناصر القوائم المالية وتمارس عمليات التضليل فيها، وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها إصدار تشريعات تعزز استقلالية عمل المحاسبين القانونيين وتنظم عملهم بعيداً عن تأثيرات مديري الشركات وتطوير مهارات المحاسبين القانونيين في مجال معايير المحاسبة والتدقيق الدولية وممارسات المحاسبة الإبداعية.

2- دراسة (المومني، 2006) بعنوان " تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها:دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان " .

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير العوامل التالية (حجم الشركة، وربحيتها، ومدى ربحيتها، وسيولتها، والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، ومعدل نموها، ونسبة ملكية كبار المستثمرين ونوع تقرير المدقق) في سلوك الإدارة تجاه إدارة الأرباح.

توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات من أهمها ممارسة أغلبية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لإدارة الأرباح من خلال استغلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية وأن هذه الممارسة تتباين بين القطاعات الاقتصادية، وكذلك وجود علاقة طردية بين حجم الأصول ومعدل المديونية وبين إدارة الأرباح في قطاعات

وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة اهتمام الجهات المهنية بجودة المعلومات المحاسبية والأبعاد السلوكية للإدارة للحد من تدخلها بعملية القياس المحاسبي.

3- دراسة (أبو ليلى، 2006) بعنوان "دور النظرية الايجابية في قرار اختيار السياسات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور النظرية الايجابية في قرار اختيار السياسات المحاسبية من خلال إلقاء الضوء على مفهوم وأهمية تنظيم السياسات المحاسبية وتقييم دور هذه النظرية في تحليل دواعي وأثار قرار اختيار تلك السياسات.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها اختلاف أساليب المعالجة المحاسبية لبعض السياسات المحاسبية في العينة محل الدراسة وان العوامل الاقتصادية (حجم المنشأة، ونسبة الملكية الحكومية، والتغير في الأرباح) والعوامل البيئية (درجة التحفظ، والعرف المحاسبي) ذات العلاقة بالنظرية الايجابية تؤثر في قرار اختيار السياسات المحاسبية في الأردن.

وقد قدم البحث مجموعة من التوصيات أهمها تقليص عدد البدائل المتاحة للاختيار بين السياسات المحاسبية وبما يتماشى مع الاتجاه الحديث الذي تتبناه معايير المحاسبة الدولية حالياً فضلاً عن التوسع في دراسة أثر النظرية الايجابية في مختلف القطاعات الاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية.

الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Chen, 2002) بعنوان **The fraudulent financial reporting**

characteristics of the computer industry

هدفت الدراسة إلى التعرف على خصائص الإبلاغ المالي المضلل في شركات صناعة الحاسوب من خلال العمل والتحليل الجماعي لجميع المعطيات. تناولت الدراسة 52 شركة من شركات صناعة الحاسوب في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها عينة للبحث وذلك سعياً للتعرف على طرق الإبلاغ المضللة المتبعة فيها فضلاً عن العوامل المتغيرة المؤثرة في نماذج الإبلاغ المالي.

توصلت الدراسة إلى إن بعض الشركات في عينة الدراسة قد تمكنت من زيادة هامش الربح والعائد على الأصول كما خفضت تدفقاتها النقدية وذلك على الرغم من الانخفاض الملحوظ في مبيعاتها الآجلة باستخدام بعض أساليب المحاسبة الإبداعية، وتوصلت أيضاً إلى أن من مظاهر التضليل الأخرى عدم تنافس إيرادات المبيعات والمدنيين ومخزون آخر المدة مع مجموع الأصول وإن النسب المالية تظهر ضعف الموقف المالي للشركة والمخاطر التي تواجهها على الرغم من تحسن صورة الدخل.

2- دراسة (Martin, 2002) بعنوان **A case in earning quality**

هدفت الدراسة إلى البحث في التغييرات الأخيرة في تعيين مدراء وأعضاء مجلس الإدارة وتقلاتهم في شركة ZAR الأمريكية نظراً للتدني الاقتصادي الكبير الذي يعاني منه الاقتصاد الأمريكي للاطلاع على وجهات نظرهم في الآليات والطرق المستخدمة لرفع مبلغ الدخل على الرغم من أن هذه الشركة تعد من الشركات فائقة التكنولوجيا ولها مركز مهم جداً في السوق.

توصلت الدراسة إلى أن توجهات المدراء تركز على تحسين الوضع المالي للشركة من خلال استخدام جميع السياسات المحاسبية التي تسهم في إظهار وضع مالي مستقبلي أفضل والذي ينعكس في صورة الأرباح على الرغم من عدم إدراكهم لخطورة استخدام هذه الأساليب.

3- دراسة (Trussel, 2003) بعنوان

Assessing potential accounting manipulation: characteristics charitable organization.

هدفت الدراسة إلى تقييم عمليات التلاعب في حسابات المنظمات الخيرية والمؤسسات غير الهادفة للربح في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد توصلت الدراسة إلى أن المنظمات الخيرية والمؤسسات غير الهادفة للربح تسعى إلى تحسين صورتها المالية من أجل الحصول على تبرعات إضافية من خلال التلاعب في نسب الإنفاق، وتوصلت الدراسة بعد تحليل الخصائص المالية للمنظمات التي تمارس عمليات التلاعب إلى أنها منظمات كبيرة الحجم ونفقاتها عالية.

4- دراسة (Oliveras & Amat, 2003) بعنوان

Ethics and creative accounting: Some empirical evidence on accounting for intangibles in Spain.

هدفت الدراسة إلى التعرف على بعض الجوانب والأدلة على ممارسات المحاسبة الإبداعية وعلاقتها بأخلاقيات ممارسة مهنة المحاسبة في المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة في إسبانيا.

وقد توصلت الدراسة إلى أن للأصول غير الملموسة أهمية كبيرة ومكانة استراتيجية في تقييم أداء المنشآت وأن زيادة وتخفيض قيمة الأصول غير الملموسة في القوائم المالية يجعلها أكثر ارتباطاً بواقع المنشأة.

5- دراسة (Shaw, 2003) بعنوان

Corporate disclosure quality, earning smoothing and earnings timeliness.

هدفت الدراسة إلى إبراز العلاقة بين تقديرات المحلل المالي لمستوى جودة الإفصاح والتراكمات الاختيارية للأرباح من جهة وعلاقة العائد مع الدخل من جهة أخرى. وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية أساليب التلاعب المستخدمة في الأصول غير الملموسة للمنشآت تستهدف ترغيب المؤسسات المصرفية لمنح المنشآت قروضاً عند طلب ذلك.

6- دراسة (Desai, et. al., 2003) بعنوان

The reputational penalty for aggressive accounting earnings restatements and management turnover.

هدفت الدراسة إلى تقييم نظام العقوبات المتعلقة بسمعة المديرين الذين يمارسون عمليات التلاعب في الحسابات في الولايات المتحدة الأمريكية المرتبطة بالمحاسبة النفعية. توصلت الدراسة إلى ضرورة فرض عقوبات على المديرين الذين يخرجون عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وذلك بهدف حرمانهم من فرص الحصول على وظيفة مستقبلاً والتشكيك في القوائم المالية الصادرة عن المنشآت التي يعملون فيها.

7- دراسة (Amat & Gowthorpw, 2004) بعنوان

Creative accounting: Nature, incidence and ethical issues.

هدفت الدراسة إلى توضيح طبيعة ممارسات المحاسبة الإبداعية ودرجتها في إطار الاعتبارات الأخلاقية في اسبانيا فضلاً عن تحديد مفاهيم العديد من الممارسات المعتمدة من خلال عينة من 39 شركة اسبانية للفترة من 1999 - 2001. وتوصلت الدراسة إلى أن 20% من الشركات في عينة الدراسة قد مارست أساليب المحاسبة الإبداعية المرتبطة بقائمة الدخل.

8- دراسة (Rabin, 2004) بعنوان

Determinates of auditors attitudes toward creative accounting

هدفت الدراسة إلى قياس اتجاهات المدققين بشأن ممارسات المحاسبة الإبداعية والعوامل التي تؤثر في ممارسات المحاسبة الإبداعية في المملكة المتحدة. توصلت الدراسة إلى أن اتجاهات المدققين بشأن ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتمد على طبيعة الأسلوب المستخدم وموقف الإدارة من هذه الممارسات وأشارت أيضاً إلى أن ممارسة المحاسبة الإبداعية تتأثر بعدد من العوامل الداخلية والخارجية، ترتبط العوامل الداخلية بالنتائج المالية غير المتوقعة والرغبة في الحصول على تمويل وقروض خارجية فضلاً عن ضعف السيطرة على المنشأة الناجم عن ضعف الإدارة وأخلاق المديرين والنظام الإداري المرتبط بتركز الصلاحيات بعدد محدد من الأفراد، أما العوامل الخارجية فترتبط بطبيعة ملكية المنشأة.

ثالثاً: خصوصية الدراسة الحالية

استناداً إلى متضمنات الفصلين الأول والثاني من هذه الدراسة يمكن إبراز خصوصية

الدراسة الحالية في النقاط الآتية:-

1- على الرغم من تطابق مجال الدراسة الحالية مع مجال دراسة جرار المتمثل بالشركات

المساهمة الأردنية إلا أن الاختلاف الأساسي يتمثل باتساع مجتمع الدراسة وعينتها ليشمل

فئات المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين، كما تتميز عنها في أنها قدمت للمدقق الأدوات

الملائمة التي يمكنه استخدامها للحد من آثار أساليب المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية.

2- على الرغم من تطابق مجال الدراسة الحالية مع مجال دراسة أبو ليلي جرار المتمثل

بالشركات المساهمة الأردنية إلا أن الاختلاف الأساسي يتناول الدراسة الحالية لكافة

متضمنات المحاسبة الإبداعية وعدم اختصارها على تناول موضوع اختيار السياسات

المحاسبية كأحد مظاهر المحاسبة الإبداعية فضلاً عن اتساع مجتمع الدراسة وعينتها ليشمل

ثلاث فئات أساسية من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية المتأثرة بأساليب المحاسبة الإبداعية

وهم المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين.

3- إن خصوصية الدراسة الحالية عن دراسة المومني تتمثل ابتداءً بتركيز دراسة المومني على

الجانب الايجابي للمحاسبة الإبداعية المتمثل كونها عملاً لا يعد تلاعباً واحتيالاً نتيجة

استغلال المرونة في المعايير المحاسبية وهو يقع ضمن المساءلة، بينما تركز الدراسة

الحالية على جانبي المحاسبة الإبداعية السلبي والايجابي أي ما يقع تحت طائلة المسؤولية

والمساءلة وما لا يقع تحت طائلتهما.

4- إن الخصوصية الأولى للدراسة الحالية عن الدراسات الأجنبية تتمثل باختلاف بيئة الدراسة

المتمثلة بالبيئة الأردنية، واختلاف مجتمع الدراسة المتمثل بالشركات المساهمة العامة فضلاً

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات

1-3 المقدمة

2-3 منهجية الدراسة

3-3 مصادر الحصول على البيانات

4-3 مجتمع الدراسة وعينتها

5-3 الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة

6-3 إجراءات توزيع الاستبيان

7-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات

1-3 المقدمة

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة يتمثل في محاولة إبراز دور المدقق الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية في الشركات المساهمة العامة الأردنية ، ولتحقيق هذا الهدف تم تطوير أداة لاستطلاع آراء أفراد عينة الدراسة، وتكونت الأداة من (75) فقرة، وتم توزيع أداة الدراسة على عينة طبقية ممثلة لمجتمع الدراسة : المدققين الخارجيين والمحللين الماليين وموظفي الشركات، ومن ثم تمت إجراءات تصحيح الأداة وإدخال البيانات إلى الحاسوب وتم إجراء التحليل الإحصائي المناسب لاختبار فرضيات الدراسة .

سنتناول الباحثة في هذا الفصل المنهجية المطبقة في إجراء الدراسة حيث تبين: تصميم الدراسة، ومصادر الحصول على المعلومات، ومجتمع الدراسة وعينتها، ومتغيرات الدراسة ونموذجها، ومراحل تطوير القياس، والأساليب الإحصائية المستخدمة في إيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة ومحددات الدراسة.

2-3 منهجية الدراسة:

تتألف الدراسة من جانبين أولهما الجانب النظري وثانيهما الجانب التطبيقي، سيستخدم المنهج الوصفي (الاستقرائي) في الجانب النظري وبما يؤمن التطرق إلى معظم الأفكار العملية ذات العلاقة بالموضوع لبيان الدور الذي يمكن أن يؤديه المدقق الخارجي في الحد من آثار أساليب المحاسبة الإبداعية في موثوقية البيانات المالية وبالشكل الذي يعيد الثقة في

3-3 مصادر الحصول على البيانات:

تستند الدراسة في جمع بيانات الدراسة إلى المصادر الآتية:-

1- الكتب والدوريات والرسائل الجامعية ذات العلاقة بموضوع الدراسة ومتغيراتها المختلفة المتوفرة في المكتبات الجامعية فضلاً عن الاستعانة بشبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

2- البيانات التي سيتم الحصول عليها من إجابات عينة الدراسة على الاستبانة التي تم صياغتها بشكل يتيح للعينة الإجابة عليها وفق تدرج مقياس Likert الخماسي بحيث تأخذ كل إجابة أهميتها النسبية من (1-5). إن الاستبانة هي أداة القياس الرئيسية والمعول عليها في هذه الدراسة لجمع البيانات وقد صممت لتغطي جميع متغيرات الأنموذج، ضمن ثلاثة محاور كل محور مقسم إلى (25) سؤالاً وجهت إلى عينة

المحور الأول: مدى ممارسة إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية.

المحور الثاني: مدى تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على مصداقية البيانات المالية.

المحور الثالث: مدى تقيد مدققي الحسابات بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية.

تتألف الدراسة من جزئين، أولهما الجانب النظري الذي تناولت فيه الباحثة مفهوم وأشكال المحاسبة الإبداعية فضلاً عن دوافع الإدارة في استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية، كما تضمن الجانب النظري بيان أثر المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية ووظيفة التدقيق، وكذلك دور الإجراءات والاختبارات التي يجب أن يستخدمها المدقق للحد من أثارها المختلفة والمسؤولية المترتبة عليه نتيجة هذا الدور، وثانيهما الجانب الميداني الذي تناول دراسة واقع المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية وأثرها في موثوقية البيانات المالية.

3-4 مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات (طبقات) أولها الفئة التي تقوم بتنفيذ أساليب المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية (إدارة، ومحاسبين، ومدققين داخليين)، وثانيها الفئة التي تتولى تدقيق البيانات المالية والكشف عن أساليب المحاسبة

وتم أخذ عينة طبقية من مجتمع الدراسة لتمثيل الفئات المحددة أعلاه استناداً للأساليب الإحصائية المعتمدة في اختيار العينات، وتم اخذ عينة عشوائية من كل فئة (طبقة) لضمان عدم التحيز في نتائج القياس، تكونت العينة العشوائية من 60 فرداً من الفئات المحددة وقد تم توزيع الاستبانات، وقد كانت نتائج عملية التوزيع كالاتي:-

جدول رقم (5)

جدول توزيع الاستبانات على أفراد العينة

التفاصيل	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المسترجعة	الاستبانات المستثناة	الاستبانات المعتمدة
موظفو الشركات	60	50	-	50
المدققون الخارجيين	60	55	5	50
المحلون	60	52	2	50
المجموع	180	157	7	150

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنه تم توزيع 180 استبانة مقسمة بالتساوي على طبقات المجتمع لضمان التأثير المتوازن في نتائج التحليل، وقد تم استلام 157 استبانة خضعت للتقييم الذي نتج عنه استبعاد 7 استبانات لأسباب مختلفة، وبذلك أصبحت عينة الدراسة النهائية 150 فرداً

جدول رقم (6)

توزيع محلي الائتمان استناداً إلى العوامل الديموغرافية

الرقم	المتغير	الفئة	محلي الائتمان	
			النسبة	التكرار
1	المؤهل العلمي	بكالوريوس	74%	37
		ماجستير	26%	13
		دكتوراه	0%	0
2	التخصص العلمي	محاسبة	14%	7
		إدارة أعمال	18%	9
		اقتصاد	0%	0
		تمويل	58%	29
		أخرى	10%	5
3	الخبرة العملية	أقل من 10	22%	11
		10-20	70%	35
		أكثر من 20	8%	4
4	المسمى الوظيفي	مدير ائتمان	8%	4
		ضابط ائتمان	16%	8
		محلل ائتمان	76%	38
المجموع			50	%100

ويبين الجدول الآتي توزيع موظفي الشركات استناداً إلى العوامل الديموغرافية:-

جدول رقم (7)

توزيع موظفي الشركات استناداً إلى العوامل الديموغرافية

موظفو الشركات	الفئة	المتغير	الرقم
94%	47	بكالوريوس	1
4%	2	ماجستير	
2%	1	دكتوراه	
84%	42	محاسبة	2
6%	3	إدارة أعمال	
0%	0	اقتصاد	
4%	2	تمويل	
6%	3	أخرى	
34%	17	أقل من 10	3
48%	24	10-20	
18%	9	أكثر من 20	
8%	4	مدير مالي	4
10%	5	مدير الحسابات	
58%	29	محاسب	
24%	12	مدقق داخلي	
%100	50	المجموع	

ويبين الجدول الآتي رقم (8) توزيع عينة الدراسة من المدققين الخارجيين استناداً إلى العوامل

الديموغرافية:-

جدول رقم (8)

توزيع المدققين الخارجيين استناداً إلى العوامل الديموغرافية

الرقم	المتغير	الفئة	المدقق الخارجي	
			التكرار	النسبة
1	المؤهل العلمي	بكالوريوس	33	66%
		ماجستير	11	22%
		دكتوراه	6	12%
2	التخصص العلمي	محاسبة	35	70%
		إدارة أعمال	3	6%
		اقتصاد	0	0%
		تمويل	3	6%
		أخرى	9	18%
3	الخبرة العملية	أقل من 10	16	32%
		10-20	23	46%
		أكثر من 20	11	22%
4	المسمى الوظيفي	المدقق الشريك	4	8%
		مدير تدقيق	7	14%
		مدقق رئيسي	10	20%
		مدقق	29	58%
المجموع			50	100%

3-5 الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة

لقياس صدق المحتوى قامت الباحثة بصياغة الاستبانة، وتم تحكيمها من خلال عرضها على عدد من المختصين والمهتمين بالبحث العلمي، وقد تم أخذ كافة الملاحظات بشأنها، حيث تم تعديل الاستبانة بناءً على هذه الملاحظات إلى أن وصلت إلى صيغتها النهائية.

كما تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بتطبيق معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha). حيث إن أسلوب كرونباخ ألفا يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وهو يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس، إضافة لذلك فإن معامل (Alpha) يزداد بتقدير جيد للثبات. حيث بلغت قيم كرونباخ ألفا لأبعاد الدراسة على النحو الآتي:-

جدول رقم (9)

معاملات الثبات لأداة الدراسة

البيد	قيمة كرونباخ ألفا
الأول	0.98
الثاني	0.95
الثالث	0.96
الدرجة الكلية	0.98

وهي نسب مقبولة لأغراض الدراسة وفقاً لـ (Sekaran, 2003: 225)

3-6 إجراءات توزيع الاستبيان

بعد إكمال الاستبيان والتأكد من صدقه وثباته، تم توزيعه على أفراد عينة الدراسة وكان يسبق عملية التوزيع لقاء مع المعنيين بتعبئة الاستبانة يوضح فيه الهدف من الدراسة

3-7 الأساليب الإحصائية المستخدمة

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها قامت الباحثة باستخدام الأساليب

الإحصائية المناسبة التي تتألف مما يأتي:-

- المتوسطات الحسابية لتحديد معدل استجابة أفراد العينة لمتغيرات الدراسة.
- الانحرافات المعيارية لقياس درجة التشتت المطلق لقيم الإجابات عن وسطها الحسابي.
- اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T-Test).
- تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) بمستوى معنوية 0.05
- تم استخدام اختبار (Scheffe) للمقارنات البعدية للفروقات بين آراء الفئات الثلاث المشمولة بالدراسة.

الفصل الرابع

مناقشة نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

1-4 المقدمة

2-4 اختيار مقياس الاستبيان

3-4 عرض بيانات الدراسة

4-4 اختبار فرضيات الدراسة

1-4 المقدمة

بقصد التحقق من دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، تكونت أداة الدراسة بصورتها النهائية والموجهة إلى مدققي الحسابات والمحللين الماليين وموظفي الشركات عينة الدراسة من (75) فقرة قسمت إلى ثلاثة محاور بعدد المجالات التي ترغب الباحثة في إبراز دورها في هذه الدراسة. وهذه المحاور هي:-

المحور الأول: مدى ممارسة إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية .

المحور الثاني: مدى تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على مصداقية البيانات المالية .

المحور الثالث: مدى تقيد مدققي الحسابات بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية .
وقد اشتمل كل محور من هذه المحاور على (25) فقرة فرعية.

2-4 اختيار مقياس الاستبيان

لقد تم اختيار مقياس ليكرت Likert الخماسي لأنه يعدّ من أكثر المقاييس استخداماً لقياس الآراء لسهولة فهمه وتوازن درجاته، إذ يشير أفراد العينة الخاضعة للاختبار على مدى موافقتهم على كل عبارة من العبارات التي يتكون منها مقياس الاتجاه المقترح، وقد قسمت الاستجابات على النحو التالي:-

جدول رقم (10)

جدول تقسيم إجابات عينة الدراسة وفق مقياس ليكرت Likert الخماسي

لا تمارس مطلقا	لا تمارس	محايد	تمارس	تمارس دائما	المحور الأول
(1) درجة	(2) درجة	(3) درجات	(4) درجات	(5) درجات	
لا يؤثر مطلقا	لا يؤثر	محايد	تأثير قوي	تأثير قوي جدا	المحور الثاني
(1) درجة	(2) درجة	(3) درجات	(4) درجات	(5) درجات	
غير موافق بشدة	غير موافق	غير متأكد	موافق	موافق بشدة	المحور الثالث
(1) درجة	(2) درجة	(3) درجات	(4) درجات	(5) درجات	

يمكن اظهار درجة الموافقة كما في الجدول الآتي:-

جدول رقم (11)

جدول تقسيم درجات الموافقة

درجة الموافقة	المتوسط الحسابي
ضعيفة جداً	أقل من 2
ضعيفة	2 - أقل من 3
متوسطة	3 - أقل من 3.75
مرتفعة	3.75 - أقل من 4.5
مرتفعة جداً	أكثر من 4.5

3-4 عرض بيانات عينة الدراسة

للتعرف على دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المدقق الخارجي والمحللين الماليين وموظفي الشركات فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة أهمية الفقرة ومستوى الموافقة.

أولاً : مدى ممارسة إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية .

لقد اعتمدت الباحثة الوسط الحسابي (3) كمرجعية لتقييم درجة الموافقة على أن إدارات الشركات تمارس مثل هذه الأساليب والإجراءات

ومن خلال النظر إلى البيانات الموضحة في جدول رقم (12) يتضح ما يلي :

1- إن الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من الفئات الثلاث المشمولة في الدراسة يساوي (2.86) يشير إلى أن إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية تمارس بشكل عام أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية .

2- إن ممارسة الإدارات لتلك الأساليب تتفاوت ، إذ تراوحت درجة الموافقة من (2.1)

للبنء رقم (17) وهو تغيير طريقة الاستهلاك دون مبررات مقبولة، إلى (4.11) لاستهلاك الأصول الثابتة بمعدلات مختلفة عن تلك السائدة في السوق.

3- بناء لما تقدم ترى عينة الدراسة بأن تلك الإدارات تمارس 32% من أساليب المحاسبة الإبداعية في حين أنها لا تمارس 68% منها

4- إن تفاوت الانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية للفقرات مؤشر على أن وجهات نظر أفراد العينة حول بعض الممارسات غير متجانسة.

جدول (12)

تقييم آراء العينة كوحدة واحدة حول مدى ممارسة إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية
لأساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
16	تستهلك أصولها الثابتة بمعدلات تختلف عن تلك السائدة في السوق.	4.11	0.56	1	مرتفعة
18	تبالغ في تقييم القيم العادلة للأصول المالية.	3.62	1.03	2	متوسطة
12	تتلاعب في تصنيف الذمم القصيرة والطويلة الأجل.	3.31	0.95	3	متوسطة
4	تعتمد نسب متدنية لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي المدينين.	3.27	1.18	4	متوسطة
23	تثبت مكاسب الاستثمارات غير المخصصة للمتاجرة في قائمة الدخل.	3.23	0.89	5	متوسطة
24	لا تفصح عن الأصول المرهونة أو المقدمة كضمانات للقروض	3.13	0.83	6	متوسطة
22	تثبت مكاسب سنوات سابقة ضمن كشف الدخل بدلا من إدراجها ضمن الأرباح	3.13	0.84	7	متوسطة
2	يخفف من شروط الائتمان كالخصم وشروط السداد.	3.02	1.14	8	متوسطة
11	تصنف بنود محفظة الأوراق المالية بشكل مخالف للقواعد الواردة في معايير المحاسبة	2.96	1.09	9	ضعيفة
13	تدرج البضاعة التالفة والعجز في البضاعة ضمن المخزون السلعي.	2.90	1.02	10	ضعيفة

3	لا تكون مخصصات عادلة لهبوط الأسعار .	2.89	1.10	11	ضعيفة
6	لا تفصح عن أثر إغلاق خط إنتاجي في قائمة الدخل بشكل مستقل.	2.88	0.71	12	ضعيفة
19	تطفئ الأصول غير الملموسة بما لا يتوافق مع توجهات معايير المحاسبة الدولية	2.86	0.79	13	ضعيفة
20	تدرج الأقساط المستحقة من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة.	2.85	0.89	14	ضعيفة
14	تضخم القيمة السوقية للمخزون السلعي مقارنة بالأسعار الجارية لهذه الأصناف.	2.85	1.04	15	ضعيفة
1	تعد فوائد شراء وبيع لعمليات وهمية في نهاية العام ويتم إلغاؤها في العام التالي.	2.8	1.09	16	ضعيفة
8	لا تفصح عن النقدية المقيدة واستبعادها عند احتساب نسب السيولة.	2.77	0.76	17	ضعيفة
5	ترسمل مصروفات إيرادية لا تتوفر فيها شروط الرسملة.	2.74	1.09	18	ضعيفة
7	تضمن الربح التشغيلي مكاسب من البنود غير العادية.	2.54	0.99	19	ضعيفة
25	تضمن رقم المدينين في الميزانية ذمما لأطراف ذات صلة أو لشركات تابعة.	2.43	0.73	20	ضعيفة
10	تعتمد أسعار سوق غير عادلة لتقييم محفظة الأوراق المالية.	2.38	0.99	21	ضعيفة
21	تحصل على قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة المالية لسداد قرض قصير الأجل	2.33	0.61	22	ضعيفة
9	تعتمد أسعار صرف غير صحيحة لترجمة وتسوية المعاملات التي تتم بعملة أجنبية.	2.31	0.95	23	ضعيفة

15	تغير طريقة تسعير المخزون السلعي دون مبررات مقبولة.	2.11	0.76	24	ضعيفة
17	تغير طريقة الاستهلاك دون مبررات مقبولة وعدم الإفصاح عن الأثر المتراكم للتغيير.	2.1	0.81	25	ضعيفة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	2.86	0.80		

ومن خلال النظر إلى البيانات الموضحة في جدول رقم (13) يتضح ما يلي :

- 1- إن الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من فئة محلي الائتمان يساوي (2.78) يشير إلى إن إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية تمارس بشكل عام أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية .
- 2- إن ممارسة الإدارات لتلك الأساليب تتفاوت ، إذ تراوحت درجة الموافقة من (1.78) للبند رقم (10) وهو اعتماد أسعار سوق غير عادلة لتقييم محفظة الأوراق المالية فكانت موافقة ضعيفة جدا ، إلى (4.04) للبند رقم (16) وهو استهلاك الأصول الثابتة بمعدلات مختلفة عن تلك السائدة في السوق بموافقة مرتفعة.
- 3- بناء لما تقدم يرى محلو الائتمان في عينة الدراسة بأن تلك الإدارات تمارس 24% من أساليب المحاسبة الإبداعية في حين أنها لا تمارس 76% منها.
- 4- إن تفاوت الانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية للفقرات مؤشر على أن وجهات نظر أفراد العينة حول بعض الممارسات غير متجانسة.

جدول (13)

تقييم آراء محلي الائتمان حول مدى ممارسة إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية
لأساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
16	تستهلك أصولها الثابتة بمعدلات تختلف عن تلك السائدة في السوق.	4.04	0.67	1	مرتفعة
18	تبالغ في تقييم القيم العادلة للأصول المالية.	3.64	1.16	2	متوسطة
23	تثبت مكاسب الاستثمارات غير المخصصة للمتاجرة في قائمة الدخل.	3.24	0.89	4	متوسطة
24	لا تفصح عن الأصول المرهونة أو المقدمة كضمانات للقروض	3.12	0.85	5	متوسطة
13	تدرج البضاعة التالفة والعجز في البضاعة ضمن المخزون السلعي.	3.04	0.97	6	متوسطة
20	تدرج الأقساط المستحقة من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة.	3.00	0.81	7	متوسطة
4	تعتمد نسب متدنية لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي	2.98	1.14	8	ضعيفة
22	تثبت مكاسب سنوات سابقة ضمن كشف الدخل بدلا من إدراجها ضمن الأرباح	2.96	0.81	10	ضعيفة
14	تضخم القيمة السوقية للمخزون السلعي مقارنة بالأسعار الجارية لهذه الأصناف.	2.92	1.05	11	ضعيفة
8	لا تفصح عن النقدية المقيدة واستبعادها عند احتساب نسب السيولة.	2.88	0.72	12	ضعيفة
6	لا تفصح عن أثر إغلاق خط إنتاجي في قائمة الدخل بشكل مستقل.	2.86	0.81	13	ضعيفة

ضعيفة	9	1.08	2.84	تعد فواتير شراء وبيع لعمليات وهمية في نهاية العام ويتم إلغائها في العام التالي.	1
ضعيفة	14	1.13	2.68	تصنف بنود محفظة الأوراق المالية بشكل مخالف للقواعد الواردة في معايير المحاسبة	11
ضعيفة	15	0.87	2.66	لا تكون مخصصات عادلة لهبوط الأسعار.	3
ضعيفة	17	1.05	2.62	يخفف من شروط الائتمان كالخصم وشروط السداد.	2
ضعيفة	17	1.05	2.62	ترسمل مصروفات إيرادية لا تتوفر فيها شروط الرسملة.	5
ضعيفة	18	0.76	2.58	تطفئ الأصول غير الملموسة بما لا يتوافق مع توجهات معايير المحاسبة الدولية	19
ضعيفة	19	0.79	2.56	تضمن رقم المدينين في الميزانية ذمما لأطراف ذات صلة أو لشركات تابعة.	25
ضعيفة	3	0.88	2.56	تتلاعب في تصنيف الذمم القصيرة والطويلة الأجل.	12
ضعيفة	20	0.69	2.34	تحصل على قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة المالية لسداد قرض قصير الأجل	21
ضعيفة	21	0.71	2.32	تضمن الربح التشغيلي مكاسب من البنود غير العادية.	7
ضعيفة	22	0.88	2.14	تغير طريقة الاستهلاك دون مبررات مقبولة وعدم الإفصاح عن الأثر المتراكم	17
ضعيفة	23	1.22	2.1	تعتمد أسعار صرف غير صحيحة لترجمة وتسوية المعاملات التي تتم بعملة أجنبية.	9
ضعيفة	24	0.74	2.06	تغير طريقة تسعير المخزون السلعي دون مبررات مقبولة.	15

ضعيفة جدا	25	1.00	1.78	تعتمد أسعار سوق غير عادلة لتقييم محفظة الأوراق المالية.	10
		0.82	2.78	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	

ومن خلال النظر إلى البيانات الموضحة في جدول رقم (14) يتضح ما يلي:-

- 1- إن الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من فئة موظفي الشركات يساوي (2.83) يشير إلى أن إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية تمارس بشكل عام أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية بموافقة ضعيفة.
- 2- إن ممارسة الإدارات لتلك الأساليب تتفاوت، إذ تراوحت درجة الموافقة من (2.1) للبند رقم (15) وهو تغيير طريقة تسعير المخزون السلعي دون مبررات مقبولة فكانت موافقة ضعيفة، إلى مرتفعة (4.22) للبند رقم (16) وهو استهلاك الأصول الثابتة بمعدلات مختلفة عن تلك السائدة في السوق.
- 3- بناء لما تقدم يرى موظفو الشركات في عينة الدراسة بأن تلك الإدارات تمارس 36% من أساليب المحاسبة الإبداعية في حين أنها لا تمارس 64% منها.
- 4- إن تفاوت الانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية للفقرات مؤشر على أن وجهات نظر أفراد العينة حول بعض الممارسات غير متجانسة.

جدول (14)

تقييم آراء موظفي الشركات حول مدى ممارسة إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية
لأساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
16	تستهلك أصولها الثابتة بمعدلات تختلف عن تلك السائدة في السوق.	4.22	0.42	1	مرتفعة
2	يخفف من شروط الائتمان كالخصم وشروط السداد.	3.64	1.05	2	متوسطة
18	تبالغ في تقييم القيم العادلة للأصول المالية.	3.34	1.06	3	متوسطة
23	تثبت مكاسب الاستثمارات غير المخصصة للمتاجرة في قائمة الدخل.	3.28	0.78	4	متوسطة
12	تتلاعب في تصنيف الذمم القصيرة والطويلة الأجل.	3.24	1.04	5	متوسطة
24	لا تفصح عن الأصول المرهونة أو المقدمة كضمانات للقروض	3.22	0.93	6	متوسطة
11	تصنف بنود محفظة الأوراق المالية بشكل مخالف للقواعد الواردة في معايير المحاسبة	3.18	1.06	7	متوسطة
22	تثبت مكاسب سنوات سابقة ضمن كشف الدخل بدلا من إدراجها ضمن الأرباح المحتجزة.	3.08	0.88	8	متوسطة
4	تعتمد نسب متدنية لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي المدينين.	3.04	1.20	9	متوسطة
6	لا تفصح عن أثر إغلاق خط إنتاجي في قائمة الدخل بشكل مستقل.	2.96	0.49	10	ضعيفة

19	تطفئ الأصول غير الملموسة بما لا يتوافق مع توجهات معايير المحاسبة الدولية المعتمدة.	2.90	0.71	11	ضعيفة
13	تدرج البضاعة التالفة والعجز في البضاعة ضمن المخزون السلعي.	2.76	1.08	12	ضعيفة
14	تضخم القيمة السوقية للمخزون السلعي مقارنة بالأسعار الجارية لهذه الأصناف.	2.74	1.03	14	ضعيفة
20	تدرج الأقساط المستحقة من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة.	2.74	0.97	14	ضعيفة
1	تعد فواتير شراء وبيع لعمليات وهمية في نهاية العام ويتم إلغاؤها في العام التالي.	2.58	1.01	16	ضعيفة
5	ترسمل مصروفات إيرادية لا تتوفر فيها شروط الرسملة.	2.56	1.13	17	ضعيفة
7	تضمن الربح التشغيلي مكاسب من البنود غير العادية.	2.52	1.31	18	ضعيفة
25	تضمن رقم المدينين في الميزانية ذمما لأطراف ذات صلة أو لشركات تابعة.	2.52	0.64	15	ضعيفة
8	لا تفصح عن النقدية المقيدة واستبعادها عند احتساب نسب السيولة.	2.50	0.76	21	ضعيفة
9	تعتمد أسعار صرف غير صحيحة لترجمة وتسوية المعاملات التي تتم بعملة أجنبية.	2.50	0.84	21	ضعيفة
10	تعتمد أسعار سوق غير عادلة لتقييم محفظة الأوراق المالية.	2.50	0.76	21	ضعيفة
3	لا تكون مخصصات عادلة لهبوط الأسعار.	2.38	1.01	22	ضعيفة
21	تحصل على قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة المالية لسداد قرض قصير الأجل للتأثير	2.18	0.44	23	ضعيفة

15	تغير طريقة تسعير المخزون السلعي دون مبررات مقبولة.	2.1	0.89	25	ضعيفة
17	تغير طريقة الاستهلاك دون مبررات مقبولة وعدم الإفصاح عن الأثر المتراكم للتغيير.	2.1	0.89	25	ضعيفة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	2.83	0.81		

ومن خلال النظر إلى البيانات الموضحة في جدول رقم (15) يتضح ما يلي:-

1- إن الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من فئة مدققي الحسابات يساوي

(2.97) يشير إلى أن إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية تمارس بشكل عام

أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية بموافقة ضعيفة.

2- إن ممارسة الإدارات لتلك الأساليب تتفاوت، إذ تراوحت درجة الموافقة من (2.06)

للبنء رقم (17) وهو تغيير طريقة تسعير الاستهلاك دون مبررات مقبولة، وهي موافقة

ضعيفة، إلى (4.08) للبنء رقم (16) وهو استهلاك الأصول الثابتة بمعدلات مختلفة

عن تلك السائدة في السوق بموافقة مرتفعة.

3- بناء لما تقدم يرى مدققو الحسابات في عينة الدراسة بأن تلك الإدارات تمارس 52%

من أساليب المحاسبة الإبداعية في حين أنها لا تمارس 48% منها.

4- إن تفاوت الانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية للفقرات مؤشر على أن وجهات

نظر أفراد العينة حول بعض الممارسات غير متجانسة.

جدول (15)

تقييم آراء مدققي الحسابات حول مدى ممارسة إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية
لأساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
16	تستهلك أصولها الثابتة بمعدلات تختلف عن تلك السائدة في السوق.	4.08	0.57	1	مرتفعة
18	تبالغ في تقييم القيم العادلة للأصول المالية.	3.88	0.80	2	مرتفعة
4	تعتمد نسب متدنية لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي المدينين.	3.78	1.06	3	مرتفعة
3	لا تكون مخصصات عادلة لهبوط الأسعار.	3.62	1.03	4	متوسطة
22	تثبت مكاسب سنوات سابقة ضمن كشف الدخل بدلا من إدراجها ضمن الأرباح	3.34	0.80	5	متوسطة
23	تثبت مكاسب الاستثمارات غير المخصصة للمتاجرة في قائمة الدخل.	3.16	1.00	6	متوسطة
12	تتلاعب في تصنيف الذمم القصيرة والطويلة الأجل.	3.14	0.88	7	متوسطة
19	تطفئ الأصول غير الملموسة بما لا يتوافق مع توجهات معايير المحاسبة الدولية	3.1	0.85	8	متوسطة
24	لا تفصح عن الأصول المرهونة أو المقدمة كضمانات للقروض	3.06	0.71	9	متوسطة
5	ترسمل مصروفات إيرادية لا تتوفر فيها شروط الرسمة.	3.04	1.05	10	متوسطة

متوسطة	11	1.04	3.02	تصنف بنود محفظة الأوراق المالية بشكل مخالف للقواعد الواردة في معايير المحاسبة	11
متوسطة	12	1.06	3.02	تضخم القيمة السوقية للمخزون السلعي مقارنة بالأسعار الجارية لهذه الأصناف.	14
ضعيفة	13	1.13	2.98	تعد فواتير شراء وبيع لعمليات وهمية في نهاية العام ويتم إلغاؤها في العام التالي.	1
ضعيفة	14	0.72	2.92	لا تفصح عن النقدية المقيدة واستبعادها عند احتساب نسب السيولة.	8
ضعيفة	15	1.00	2.9	تدرج البضاعة التالفة والعجز في البضاعة ضمن المخزون السلعي.	13
ضعيفة	16	0.88	2.86	تعتمد أسعار سوق غير عادلة لتقييم محفظة الأوراق المالية.	10
ضعيفة	17	1.09	2.8	يخفف من شروط الائتمان كالخصم وشروط السداد.	2
ضعيفة	18	0.90	2.8	تدرج الأقساط المستحقة من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة.	20
ضعيفة	19	0.82	2.78	تضمن الربح التشغيلي مكاسب من البنود غير العادية.	7
ضعيفة	20	0.65	2.48	تحصل على قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة المالية لسداد قرض قصير الأجل	21
ضعيفة	21	0.68	2.32	تعتمد أسعار صرف غير صحيحة لترجمة وتسوية المعاملات التي تتم بعملة أجنبية.	9
ضعيفة	22	0.80	2.28	لا تفصح عن أثر إغلاق خط إنتاجي في قائمة الدخل بشكل مستقل.	6
ضعيفة	23	0.68	2.22	تضمن رقم المدينين في الميزانية ذمما لأطراف ذات صلة أو لشركات تابعة.	25

ضعيفة	24	0.63	2.18	تغير طريقة تسعير المخزون السلعي دون مبررات مقبولة.	15
ضعيفة	25	0.65	2.06	تغير طريقة الاستهلاك دون مبررات مقبولة وعدم الإفصاح عن الأثر المتراكم للتغيير.	17
		0.78	2.97	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	

ثانيا: مدى تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على مصداقية البيانات المالية.

من وجهة نظر الفئات الثلاث (موظفي الشركات ومحلي الائتمان والمدققين الخارجيين)، فقد

تبين أن هذا البعد وكما هو موضح بالجدول رقم (16) ما يلي :-

1- إن الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.85) يشير إلى موافقة

مرتفعة لمدى تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على مصداقية البيانات المالية.

2- إن تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على مصداقية البيانات المالية تتفاوت،

إذ تراوحت درجة الموافقة من (2.97) للبند رقم (21) وهو الحصول على قرض

طويل الأجل قبل نهاية السنة المالية لسداد قرض قصير الأجل وهي موافقة ضعيفة،

إلى (4.55) للبند رقم (1) وهو إعداد فواتير شراء وبيع لعمليات وهمية، وهنا

الموافقة مرتفعة جدا.

3- بناء لما تقدم ترى عينة الدراسة بأن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية تؤثر على

مصداقية البيانات المالية بنسبة 96% وأن ما نسبته 4% من عينة الدراسة يرون أن

أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية لا تؤثر على مصداقية البيانات المالية.

4- إن تفاوت الانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية للفقرات مؤشر على أن وجهات

نظر أفراد العينة حول بعض الممارسات غير متجانسة.

جدول رقم (16)

تقييم آراء العينة جميعها كوحدة واحدة حول مدى تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية

على مصداقية البيانات المالية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	إعداد فواتير شراء وبيع لعمليات وهمية.	4.55	0.50	1	مرتفعة جدا
18	المبالغة في تقييم القيم العادلة للأصول المالية.	4.49	0.50	2	مرتفعة
10	اعتماد أسعار سوق غير عادلة لتقييم محفظة الأوراق المالية.	4.20	0.40	3	مرتفعة
24	عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة أو المقدمة كضمانات للقروض.	4.17	0.37	4	مرتفعة
17	تغيير طريقة الاستهلاك دون مبررات مقبولة وعدم الإفصاح عن الأثر المتراكم	4.15	0.36	5	مرتفعة
8	عدم الإفصاح عن النقدية المقيدة واستبعادها عند احتساب نسب السيولة.	4.05	0.50	6	مرتفعة
15	تغيير طريقة تسعير المخزون السلعي دون مبررات مقبولة.	4	0.00	7	مرتفعة
13	إدراج البضاعة التالفة والعجز في البضاعة ضمن المخزون السلعي.	3.99	0.43	8	مرتفعة

مرتفعة	9	0.47	3.95	تصنيف بنود محفظة الأوراق المالية بشكل مخالف للقواعد الواردة في معايير المحاسبة	11
مرتفعة	10	0.46	3.93	رسمة مصروفات إيرادية لا تتوفر فيها شروط الرسمة.	5
مرتفعة	11	0.39	3.91	إثبات مكاسب سنوات سابقة ضمن كشف الدخل وعدم إدراجها ضمن الأرباح	22
مرتفعة	12	0.49	3.84	احتساب إطفاء الأصول غير الملموسة بما لا يتوافق مع توجهات معايير المحاسبة	19
مرتفعة	13	0.52	3.83	احتساب مخصص غير عادل لهبوط الأسعار.	3
مرتفعة	14	0.55	3.79	التساهل في شروط الائتمان كالخصم وشروط السداد وكفاية مخصص الديون.	2
مرتفعة	15	0.55	3.79	اعتماد أسعار صرف غير صحيحة لترجمة وتسوية المعاملات بعملة أجنبية.	9
مرتفعة	16	0.54	3.78	تضمين الربح التشغيلي مكاسب من البنود غير العادية.	7
مرتفعة	17	0.54	3.76	اعتماد نسب متدنية لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي المدينين.	4
مرتفعة	18	0.47	3.75	عدم إدراج الأقساط المستحقة من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة.	20
متوسطة	19	0.69	3.71	إثبات مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الاستثمارات غير المخصصة للمتاجرة في	23
متوسطة	20	0.86	3.71	التلاعب بتصنيف الذمم قصيرة وطويلة الأجل	12
متوسطة	21	0.70	3.68	تضخيم القيمة السوقية للمخزون السلعي مقارنة بالأسعار الجارية لهذه الأصناف.	14

متوسطة	22	0.77	3.61	احتساب مصروف الاستهلاك بمعدلات غير تلك المتعارف عليها في السوق.	16
متوسطة	23	0.80	3.37	عدم الإفصاح عن أثر إغلاق خط إنتاجي في قائمة الدخل بشكل مستقل.	6
متوسطة	24	0.82	3.33	تضمين رقم المدينين في الميزانية ذمما لأطراف ذات صلة أو لشركات تابعة.	25
ضعيفة	25	0.83	2.97	الحصول على قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة المالية لسداد قرض قصير الأجل	21
		0.40	3.85	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	

وكما هو موضح بالجدول رقم (17) ما يلي :-

1- إن الوسط الحسابي لإجابات محلي الائتمان من أفراد عينة الدراسة يساوي (3.74)

يشير إلى موافقة متوسطة لمدى تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على مصداقية البيانات المالية.

2- إن تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على مصداقية البيانات المالية تتفاوت،

إذ تراوحت درجة الموافقة من (3.12) وهي موافقة متوسطة للبند رقم (6) وهو عدم

الإفصاح عن أثر إغلاق خط إنتاجي في قائمة الدخل بشكل مستقل، إلى موافقة مرتفعة

(4.44) للبند رقم (1) وهو إعداد فواتير شراء وبيع لعمليات وهمية.

3- بناء لما تقدم يرى محلو لائتمان من عينة الدراسة بأن أساليب وإجراءات المحاسبة

الإبداعية تؤثر على مصداقية البيانات المالية بنسبة 48% موافقة مرتفعة و52%

موافقة متوسطة

4- إن تفاوت الانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية للفقرات مؤشر على أن وجهات

نظر أفراد العينة حول بعض الممارسات غير متجانسة.

جدول رقم (17)

تقييم آراء العينة من محلي الائتمان حول مدى تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية

على مصداقية البيانات المالية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	إعداد فواتير شراء وبيع لعمليات وهمية.	4.44	0.50	1	مرتفعة
10	اعتماد أسعار سوق غير عادلة لتقييم محفظة الأوراق المالية.	4.18	0.39	2	مرتفعة
18	المبالغة في تقييم القيم العادلة للأصول المالية.	4.18	0.39	3	مرتفعة
8	عدم الإفصاح عن النقدية المقيدة واستبعادها عند احتساب نسب السيولة.	4.08	0.63	4	مرتفعة
13	إدراج البضاعة التالفة والعجز في البضاعة ضمن المخزون السلعي.	4.06	0.55	5	مرتفعة
15	تغيير طريقة تسعير المخزون السلعي دون مبررات مقبولة.	4	0.00	6	مرتفعة
17	تغيير طريقة الاستهلاك دون مبررات مقبولة وعدم الإفصاح عن الأثر المتراكم	4	0.00	7	مرتفعة

مرتفعة	8	0.00	4	عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة أو المقدمة كضمانات للقروض.	24
مرتفعة	9	0.24	3.94	إثبات مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الاستثمارات غير المخصصة للمتاجرة في	23
مرتفعة	10	0.58	3.90	تصنيف بنود محفظة الأوراق المالية بشكل مخالف للقواعد الواردة في معايير المحاسبة	11
مرتفعة	11	0.35	3.86	إثبات مكاسب سنوات سابقة ضمن كشف الدخل و عدم إدراجها ضمن الأرباح	22
مرتفعة	12	0.52	3.76	تضمين رقم المدينين في الميزانية ذمما لأطراف ذات صلة أو لشركات تابعة.	25
متوسطة	13	0.48	3.66	رسمة مصروفات إيرادية لا تتوفر فيها شروط الرسمة.	5
متوسطة	14	0.48	3.66	عدم إدراج الأقساط المستحقة من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة.	20
متوسطة	15	0.49	3.64	اعتماد أسعار صرف غير صحيحة لترجمة وتسوية المعاملات بعملة أجنبية.	9
متوسطة	16	0.50	3.54	احتساب مخصص غير عادل لهبوط الأسعار.	3
متوسطة	17	0.50	3.54	احتساب إطفاء الأصول غير الملموسة بما لا يتوافق مع توجهات معايير المحاسبة	19
متوسطة	18	0.76	3.46	تضمين الربح التشغيلي مكاسب من البنود غير العادية.	7
متوسطة	19	0.73	3.46	التلاعب بتصنيف الذمم قصيرة وطويلة الأجل	12
متوسطة	20	0.84	3.42	تضخيم القيمة السوقية للمخزون السلعي مقارنة بالأسعار الجارية لهذه الأصناف.	14

متوسطة	21	0.76	3.42	احتساب مصروف الاستهلاك بمعدلات غير تلك المتعارف عليها في السوق.	16
متوسطة	22	0.49	3.38	التساهل في شروط الائتمان كالخصم وشروط السداد وكفاية مخصص الديون.	2
متوسطة	223	0.49	3.36	اعتماد نسب متدنية لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي المدينين.	4
متوسطة	24	0.69	3.34	الحصول على قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة المالية لسداد قرض قصير الأجل	21
متوسطة	25	0.85	3.12	عدم الإفصاح عن أثر إغلاق خط إنتاجي في قائمة الدخل بشكل مستقل.	6
		0.41	3.74	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	

وكما هو موضح بالجدول رقم (18) ما يلي :-

1- إن الوسط الحسابي لإجابات موظفي الشركات من أفراد عينة الدراسة يساوي

(3.76) يشير إلى موافقة مرتفعة لمدى تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية

على مصداقية البيانات المالية.

2- إن تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على مصداقية البيانات المالية تتفاوت،

إذ تراوحت درجة الموافقة من (2.78) للبند رقم (21) وهو الحصول على قرض

طويل الأجل قبل نهاية السنة المالية لسداد قرض قصير الأجل وهي موافقة ضعيفة ،

ليصل إلى موافقة مرتفعة جدا (4.8) للبند رقم (1) وهو إعداد فواتير شراء وبيع

لعمليات وهمية.

3- بناء لما تقدم ترى عينة الدراسة وهم موظفو الشركات بأن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية تؤثر على مصداقية البيانات المالية بنسبة 92% وان ما نسبته 8% من عينة الدراسة يرون أن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية لا تؤثر على مصداقية البيانات المالية

4- إن تفاوت الانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية للفقرات مؤشر على إن وجهات نظر أفراد العينة حول بعض الممارسات غير متجانسة.

جدول رقم (18)

تقييم آراء العينة من موظفي الشركات حول مدى تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على مصداقية البيانات المالية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
1	إعداد فواتير شراء وبيع لعمليات وهمية.	4.8	0.37	1	مرتفعة جدا
18	المبالغة في تقييم القيم العادلة للأصول المالية.	4.28	0.45	2	مرتفعة
10	اعتماد أسعار سوق غير عادلة لتقييم محفظة الأوراق المالية.	4.24	0.43	3	مرتفعة
24	عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة أو المقدمة كضمانات للقروض.	4.14	0.35	4	مرتفعة
5	رسمة مصروفات ايرادية لا تتوفر فيها شروط الرسمة.	4.04	0.45	5	مرتفعة

مرتفعة	6	0.00	4.00	تغيير طريقة تسعير المخزون السلعي دون مبررات مقبولة.	15
مرتفعة	7	0.00	4.00	تغيير طريقة الاستهلاك دون مبررات مقبولة وعدم الإفصاح عن الأثر المتراكم	17
مرتفعة	8	0.49	3.92	إدراج البضاعة التالفة والعجز في البضاعة ضمن المخزون السلعي.	13
مرتفعة	9	0.45	3.86	تصنيف بنود محفظة الأوراق المالية بشكل مخالف للقواعد الواردة في معايير المحاسبة	11
مرتفعة	10	0.33	3.86	تضمين الربح التشغيلي مكاسب من البنود غير العادية.	7
مرتفعة	11	0.35	3.84	عدم الإفصاح عن النقدية المقيدة واستبعادها عند احتساب نسب السيولة.	8
مرتفعة	12	0.39	3.82	احتساب إطفاء الأصول غير الملموسة بما لا يتوافق مع توجهات معايير المحاسبة	19
مرتفعة	13	0.43	3.76	التساهل في شروط الائتمان كالخصم وشروط السداد وكفاية مخصص الديون.	2
مرتفعة	14	0.43	3.76	احتساب مخصص غير عادل لهبوط الأسعار.	3
مرتفعة	15	0.43	3.76	اعتماد نسب متدنية لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي المدينين.	4
مرتفعة	16	0.43	3.76	إثبات مكاسب سنوات سابقة ضمن كشف الدخل وعدم إدراجها ضمن الأرباح	22
منخفضة	17	0.53	3.74	إثبات مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الاستثمارات غير المخصصة للمتاجرة في	23
منخفضة	18	0.54	3.70	تضخيم القيمة السوقية للمخزون السلعي مقارنة بالأسعار الجارية لهذه الأصناف.	14

منخفضة	19	0.55	3.68	التلاعب بتصنيف الذمم قصيرة وطويلة الأجل	12
متوسطة	20	0.58	3.58	اعتماد أسعار صرف غير صحيحة لترجمة وتسوية المعاملات بعملة أجنبية.	9
متوسطة	21	0.84	3.54	احتساب مصروف الاستهلاك بمعدلات غير تلك المتعارف عليها في السوق.	16
متوسطة	22	0.50	3.20	عدم إدراج الأقساط المستحقة من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة.	20
متوسطة	23	0.73	3.1	عدم الإفصاح عن أثر إغلاق خط إنتاجي في قائمة الدخل بشكل مستقل.	6
ضعيفة	24	0.76	2.86	تضمين رقم المدينين في الميزانية ذمما لأطراف ذات صلة أو لشركات تابعة.	25
ضعيفة	25	0.79	2.78	الحصول على قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة المالية لسداد قرض قصير الأجل	21
		0.38	3.76	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	

وكما هو موضح بالجدول رقم (19) ما يلي :-

1- إن الوسط الحسابي لإجابات مدقي الحسابات من أفراد عينة الدراسة يساوي (4.06)

يشير إلى موافقة مرتفعة لمدى تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على

مصادقية البيانات المالية.

2- إن تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على مصادقية البيانات المالية

تتفاوت، إذ تراوحت درجة الموافقة من (2.8) للبند رقم (21) وهو الحصول على

قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة المالية لسداد قرض قصير الأجل ، إلى (5) أي

درجة الموافقة 100% لهذا البند رقم (18) وهو المبالغة في تقييم القيم العادلة للأصول المالية.

3- بناء لما تقدم ترى عينة الدراسة من مدققي الحسابات الخارجيين بأن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية تؤثر على مصداقية البيانات المالية بنسبة 96% وأن ما نسبته 4% من عينة الدراسة يرون أن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية لا تؤثر على مصداقية البيانات المالية

جدول رقم (19)

تقييم آراء العينة من مدققي الحسابات حول مدى تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على مصداقية البيانات المالية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
18	المبالغة في تقييم القيم العادلة للأصول المالية.	5.00	0.00	1	تامة
17	تغيير طريقة الاستهلاك دون مبررات مقبولة وعدم الإفصاح عن الأثر المتراكم	4.44	0.50	2	مرتفعة
1	إعداد فواتير شراء وبيع لعمليات وهمية.	4.40	0.50	3	مرتفعة
24	عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة أو المقدمة كضمانات للقروض.	4.36	0.49	4	مرتفعة
2	التساهل في شروط الائتمان كالخصم وشروط السداد وكفاية مخصص الديون.	4.22	0.40	5	مرتفعة

مرتفعة	6	0.40	4.22	احتساب مصروف الاستهلاك بمعدلات غير تلك المتعارف عليها في السوق.	16
مرتفعة	7	0.42	4.22	عدم الإفصاح عن النقدية المقيدة واستبعادها عند احتساب نسب السيولة.	8
مرتفعة	8	0.39	4.18	احتساب مخصص غير عادل لهبوط الأسعار.	3
مرتفعة	9	0.39	4.18	اعتماد أسعار سوق غير عادلة لتقييم محفظة الأوراق المالية.	10
مرتفعة	10	0.37	4.16	اعتماد نسب متدنية لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي المدينين.	4
مرتفعة	11	0.37	4.16	اعتماد أسعار صرف غير صحيحة لترجمة وتسوية المعاملات بعملة أجنبية.	9
مرتفعة	12	0.37	4.16	احتساب إطفاء الأصول غير الملموسة بما لا يتوافق مع توجهات معايير المحاسبة	19
مرتفعة	13	0.35	4.14	عدم الإفصاح عن أثر إغلاق خط إنتاجي في قائمة الدخل بشكل مستقل.	6
مرتفعة	14	0.30	4.10	رسمة مصروفات إيرادية لا تتوفر فيها شروط الرسمة.	5
مرتفعة	15	0.30	4.10	تصنيف بنود محفظة الأوراق المالية بشكل مخالف للقواعد الواردة في معايير المحاسبة	11
مرتفعة	16	0.30	4.10	إثبات مكاسب سنوات سابقة ضمن كشف الدخل وعدم إدراجها ضمن الأرباح	22
مرتفعة	17	0.14	4.04	تضمين الربح التشغيلي مكاسب من البنود غير العادية.	7
مرتفعة	18	0.20	4.04	عدم إدراج الأقساط المستحقة من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة.	20

مرتفعة	19	0.00	4.00	إدراج البضاعة التالفة والعجز في البضاعة ضمن المخزون السلعي.	13
مرتفعة	20	0.00	4.00	تغيير طريقة تسعير المخزون السلعي دون مبررات مقبولة.	15
مرتفعة	21	0.00	4.00	التلاعب بتصنيف الذمم قصيرة وطويلة الأجل	12
مرتفعة	22	0.60	3.92	تضخيم القيمة السوقية للمخزون السلعي مقارنة بالأسعار الجارية لهذه الأصناف.	14
متوسطة	23	0.99	3.44	إثبات مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الاستثمارات غير المخصصة للمتاجرة في	23
متوسطة	24	0.94	3.12	تضمين رقم المدينين في الميزانية ذمما لأطراف ذات صلة أو لشركات تابعة.	25
ضعيفة	25	0.88	2.8	الحصول على قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة المالية لسداد قرض قصير الأجل	21
		0.32	4.06	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	

ثالثاً: مدى تقيد مدققي الحسابات الخارجيين بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب

وإجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية.

من وجهة نظر الفئات الثلاث (موظفي الشركات، محلي الائتمان، المدققين الخارجيين)، فقد

تبين وكما هو موضح بالجدول (20) أن:-

1- الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة يساوي (3.30) يشير إلى موافقة

متوسطة لمدى تقيد مدققي الحسابات الخارجيين بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف

عن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية.

- 2- إن مدى تقييد مدققي الحسابات الخارجيين بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية تتفاوت، إذ تراوحت درجة الموافقة من (2.52) موافقة ضعيفة للبند رقم (16) وهو لفحص مدقق الحسابات نسب الاستهلاك بمقارنتها مع النسب السائدة وتعديل الاستهلاك استناداً لذلك ، إلى (3.79) موافقة مرتفعة للبند رقم (2) يتحقق مدقق الحسابات من شروط الائتمان كالخصم وشروط السداد وكفاية المخصص.
- 3- بناء لما تقدم ترى عينة الدراسة بأن 92% من العينة موافقة بأن مدققي الحسابات يتقيدون بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب المحاسبة الإبداعية.

جدول رقم (20)

تقييم آراء العينة جميعها كوحدة واحدة حول مدى تقييد مدققي الحسابات الخارجيين بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
2	يتحقق مدقق الحسابات من شروط الائتمان كالخصم وشروط السداد وكفاية مخصص	3.79	0.55	1	مرتفعة
3	يتحقق مدقق الحسابات من تكوين مخصص عادل لهبوط الأسعار.	3.75	0.70	2	مرتفعة

متوسطة	3	0.55	3.65	يتحقق مدقق الحسابات من صحة فواتير الشراء والبيع التي تتم في نهاية العام.	1
متوسطة	4	0.76	3.60	يفحص مدقق الحسابات كشوف الجرد ويتحقق من الوجود الفعلي لأصناف	13
متوسطة	5	0.67	3.56	يتحقق مدقق الحسابات من عدم إدراج مكاسب سنوات سابقة ضمن الأرباح	22
متوسطة	6	0.81	3.49	يتحقق مدقق الحسابات من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ إن وجد.	9
متوسطة	7	0.82	3.45	يتحقق مدقق الحسابات من مدى توفر شروط الرسملة في المصروفات المختلفة.	5
متوسطة	8	0.77	3.40	يتحقق مدقق الحسابات من المستندات والعقود الخاصة بالأصول ومن أن تقييمها	18
متوسطة	9	0.69	3.40	يحتسب مدقق الحسابات الربح التشغيلي بعد استبعاد مكاسب البنود غير العادية.	7
متوسطة	10	0.84	3.39	يتحقق مدقق الحسابات من صحة تصنيف الذمم تمهيداً لاستبعاد الذمم الطويلة الأجل	12
متوسطة	11	0.70	3.39	يتحقق مدقق الحسابات من إدراج الأقساط المستحقة للقروض طويلة الأجل ضمن	20
متوسطة	12	1.01	3.38	يتحقق مدقق الحسابات من صحة أسعار السوق لمحفظه الأوراق المالية.	10
متوسطة	13	0.70	3.37	يفحص المدقق رقم المدينين ليتم فصل الذمم المدينة لأطراف ذات صلة أو لشركات تابعة	25
متوسطة	14	0.69	3.31	يتحقق مدقق الحسابات من أن تصنيف بنود محفظة الأوراق المالية قد تم استناداً إلى	11
متوسطة	15	0.73	3.28	يفصح مدقق الحسابات عن النقدية المقيّدة واستبعادها عند احتساب نسب السيولة.	8

متوسطة	16	0.78	3.26	يفحص المدقق عقود القروض ويتحقق من الإفصاح عن الكفالات ضمن الالتزامات	24
متوسطة	17	0.65	3.19	يتحقق مدقق الحسابات من سبب تغيير طريقة الاستهلاك والإفصاح عن الأثر	17
متوسطة	18	0.59	3.18	يتحقق مدقق الحسابات من احتساب إطفاء الأصول غير الملموسة استناداً للمعدلات	19
متوسطة	19	0.66	3.13	يتحقق مدقق الحسابات من عدم استخدام قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة المالية	21
متوسطة	20	0.65	3.13	يتحقق مدقق الحسابات من عدم إدراج مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الاستثمارات	23
متوسطة	21	0.34	3.09	يعيد مدقق الحسابات إعداد قائمة الدخل لإظهار أثر نتيجة إغلاق الخط الإنتاجي	6
متوسطة	22	0.53	3.07	يتحقق مدقق الحسابات من مبررات تغيير طريقة تسعير المخزون السلعي واثار ذلك	15
متوسطة	23	0.73	3.06	يتحقق مدقق الحسابات من عدالة أسعار البضاعة بالمقارنة مع قوائم الأسعار	14
متوسطة	24	0.97	3.01	يعد مدقق الحسابات كشفاً بأعمار المدينين ويختبر نسبة مخصص الديون إلى إجمالي	4
ضعيفة	25	0.71	2.52	يفحص مدقق الحسابات نسب الاستهلاك بمقارنتها مع النسب السائدة وتعديل	16
		0.53	3.30	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	

وكما هو موضح بالجدول (21) أن:-

1- إن الوسط الحسابي لإجابات محلي الائتمان من أفراد عينة الدراسة يساوي (3.12)

يشير إلى موافقة متوسطة لمدى تقييد مدققي الحسابات الخارجيين بإجراء الاختبارات

اللازمة للكشف عن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية.

2- إن مدى تقيد مدققي الحسابات الخارجيين بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية تتفاوت، إذ تراوحت درجة الموافقة من (2.72) ضعيفة للبند رقم (16) وهو لفحص مدقق الحسابات نسب الاستهلاك بمقارنتها مع النسب السائدة وتعديل الاستهلاك استناداً لذلك ، إلى (3.64) للبند رقم (9) يتحقق مدقق الحسابات من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ إن وجد.

3- بناء لما تقدم يرى محلي الائتمان من عينة الدراسة بأن 28% من العينة غير موافق بأن مدققي الحسابات متقيدين بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب المحاسبة الإبداعية و 72% منها ترى عكس ذلك.

جدول رقم (21)

تقييم آراء محلي الائتمان حول مدى تقيد مدققي الحسابات الخارجيين بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
9	يتحقق مدقق الحسابات من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ إن وجد.	3.64	0.49	1	متوسطة
22	يتحقق مدقق الحسابات من عدم إدراج مكاسب سنوات سابقة ضمن الأرباح	3.50	0.65	2	متوسطة

متوسطة	3	0.80	3.34	يتحقق مدقق الحسابات من صحة تصنيف الذمم تمهيداً لاستبعاد الذمم الطويلة الأجل	12
متوسطة	4	0.63	3.34	يتحقق مدقق الحسابات من إدراج الأقساط المستحقة للقروض طويلة الأجل ضمن	20
متوسطة	5	0.54	3.28	يتحقق مدقق الحسابات من مدى توفر شروط الرسمة في المصروفات المختلفة.	5
متوسطة	6	0.90	3.28	يحتسب مدقق الحسابات الربح التشغيلي بعد استبعاد مكاسب البنود غير العادية.	7
متوسطة	7	0.47	3.22	يتحقق مدقق الحسابات من شروط الائتمان كالخصم وشروط السداد وكفاية مخصص	2
متوسطة	8	0.61	3.2	يتحقق مدقق الحسابات من صحة فواتير الشراء والبيع التي تتم في نهاية العام.	1
متوسطة	9	0.50	3.2	يفحص مدقق الحسابات كشوف الجرد ويتحقق من الوجود الفعلي لأصناف	13
متوسطة	10	0.57	3.2	يتحقق مدقق الحسابات من عدالة أسعار البضاعة بالمقارنة مع قوائم الأسعار	14
متوسطة	11	0.64	3.2	يفحص المدقق رقم المدينين ليتم فصل الذمم المدينة لأطراف ذات صلة أو لشركات تابعة	25
متوسطة	12	0.51	3.16	يعد مدقق الحسابات كشفاً بأعمار المدينين ويختبر نسبة مخصص الديون إلى إجمالي	4
متوسطة	13	0.47	3.16	يعيد مدقق الحسابات إعداد قائمة الدخل لإظهار أثر نتيجة إغلاق الخط الإنتاجي	6
متوسطة	14	0.51	3.16	يتحقق مدقق الحسابات من أن تصنيف بنود محفظة الأوراق المالية قد تم استناداً إلى	11
متوسطة	15	0.47	3.16	يتحقق مدقق الحسابات من المستندات والعقود الخاصة بالأصول ومن أن تقييمها	18

متوسطة	16	0.59	3.12	يتحقق مدقق الحسابات من عدم استخدام قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة المالية	21
متوسطة	17	0.49	3.08	يتحقق مدقق الحسابات من احتساب إطفاء الأصول غير الملموسة استناداً للمعدلات	19
متوسطة	18	0.67	3.04	يتحقق مدقق الحسابات من سبب تغيير طريقة الاستهلاك والإفصاح عن الأثر	17
ضعيفة	19	0.40	2.92	يتحقق مدقق الحسابات من تكوين مخصص عادل لهبوط الأسعار .	3
ضعيفة	20	0.52	2.88	يتحقق مدقق الحسابات من مبررات تغيير طريقة تسعير المخزون السلعي واثـر ذلك	15
ضعيفة	21	0.59	2.88	يفحص المدقق عقود القروض ويتحقق من الإفصاح عن الكفالات ضمن الالتزامات	24
ضعيفة	22	0.86	2.8	يتحقق مدقق الحسابات من صحة أسعار السوق لمحظة الأوراق المالية.	10
ضعيفة	23	0.61	2.8	يتحقق مدقق الحسابات من عدم إدراج مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الاستثمارات	23
ضعيفة	24	0.52	2.76	يفصح مدقق الحسابات عن النقدية المقيدة واستبعادها عند احتساب نسب السيولة.	8
ضعيفة	25	0.54	2.72	يفحص مدقق الحسابات نسب الاستهلاك بمقارنتها مع النسب السائدة وتعديل	16
		0.49	3.12	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	

وكما هو موضح بالجدول (22) أن:-

1- إن الوسط الحسابي لإجابات موظفي الشركات من أفراد عينة الدراسة يساوي (3.23)

يشير إلى موافقة متوسطة لمدى تقيد مدققي الحسابات الخارجيين بإجراء الاختبارات

اللازمة للكشف عن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية.

2- إن مدى تقيد مدققي الحسابات الخارجيين بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية تتفاوت، إذ تراوحت درجة الموافقة من (2.44) موافقة ضعيفة للبند رقم (16) وهو لفحص مدقق الحسابات نسب الاستهلاك بمقارنتها مع النسب السائدة وتعديل الاستهلاك استناداً لذلك ، إلى (4.22) للبند رقم (3) يتحقق مدقق الحسابات من تكوين مخصص عادل لهبوط الأسعار..

3- بناء لما تقدم ترى عينة الدراسة بأن 16% من العينة ذات موافقة ضعيفة بأن مدققي الحسابات متقيدين بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب المحاسبة الإبداعية و84% من آراء موظفي الشركات يرون أن المدقق يقوم بإجراء الاختبارات اللازمة.

4- إن تفاوت الانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية للفقرات مؤشر على إن وجهات نظر أفراد العينة حول بعض الممارسات غير متجانسة.

جدول رقم (22)

تقييم آراء موظفي الشركات حول مدى تقييد مدققي الحسابات الخارجيين بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
3	يتحقق مدقق الحسابات من تكوين مخصص عادل لهبوط الأسعار.	4.22	0.42	1	مرتفعة
2	يتحقق مدقق الحسابات من شروط الائتمان كالخصم وشروط السداد وكفاية مخصص الديون المشكوك فيها.	4.1	0.42	2	مرتفعة
1	يتحقق مدقق الحسابات من صحة فواتير الشراء والبيع التي تتم في نهاية العام.	3.74	0.44	3	متوسطة
9	يتحقق مدقق الحسابات من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ إن وجد.	3.62	0.81	4	متوسطة
18	يتحقق مدقق الحسابات من المستندات والعقود الخاصة بالأصول ومن أن تقييمها قد تم من قبل خبير معتمد وبيان أثرها في النسب المالية ذات العلاقة.	3.58	0.76	5	متوسطة
25	يفحص المدقق رقم المدينين ليتم فصل الذمم المدينة لإطراف ذات صلة أو لشركات تابعة في بند منفصل في الميزانية.	3.54	0.65	6	متوسطة
13	يفحص مدقق الحسابات كشوف الجرد المخزون ويستبعد البضاعة التالفة .	3.54	0.74	7	منخفضة

متوسطة	8	0.76	3.28	يتحقق مدقق الحسابات من عدم إدراج مكاسب سنوات سابقة ضمن الأرباح المحتجزة واستبعادها من كشف الدخل.	22
متوسطة	9	1.19	3.26	يتحقق مدقق الحسابات من صحة أسعار السوق لمحفظه الأوراق المالية.	10
متوسطة	10	0.48	3.24	يفصح مدقق الحسابات عن النقدية المقيّدة واستبعادها عند احتساب نسب السيولة.	8
متوسطة	11	0.45	3.2	يتحقق مدقق الحسابات من عدم إدراج مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الاستثمارات غير المخصصة للمتاجرة في قائمة الدخل.	23
متوسطة	12	0.39	3.18	يتحقق مدقق الحسابات من عدم استخدام قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة المالية لسداد قرض قصير الأجل كما يتحقق من أثره في نسب الرفع المالي ويفحص أثر ذلك على نسب السيولة.	21
متوسطة	13	0.96	3.18	يفحص المدقق عقود القروض ويتحقق من الإفصاح عن الكفالات ضمن الالتزامات	24
متوسطة	14	0.36	3.10	يحتسب مدقق الحسابات الربح التشغيلي بعد استبعاد مكاسب البنود غير العادية.	7
متوسطة	15	0.42	3.10	يتحقق مدقق الحسابات من إدراج الأقساط المستحقة للقروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة كما يفحص أثرها على نسبة السيولة.	20
متوسطة	16	0.78	3.08	يتحقق مدقق الحسابات من عدالة أسعار البضاعة بالمقارنة مع قوائم الأسعار الجارية.	14

متوسطة	17	0.24	3.06	يعيد مدقق الحسابات إعداد قائمة الدخل لإظهار أثر نتيجة إغلاق الخط الإنتاجي على نتيجة النشاط التشغيلي.	6
متوسطة	18	0.37	3.06	يتحقق مدقق الحسابات من احتساب إطفاء الأصول غير الملموسة استناداً للمعدلات المتعارف عليها وإجراء التعديلات اللازمة.	19
متوسطة	19	0.97	3.04	يتحقق مدقق الحسابات من مدى توفر شروط الرسملة في المصروفات المختلفة.	5
متوسطة	20	0.38	3.02	يتحقق مدقق الحسابات من مبررات تغيير طريقة تسعير المخزون السلعي واثار ذلك في قائمتي الدخل والموقف المالي.	15
متوسطة	21	0.38	3.02	يتحقق مدقق الحسابات من سبب تغيير طريقة الاستهلاك والإفصاح عن الأثر المتراكم للتغيير.	17
ضعيفة	22	0.76	2.9	يتحقق مدقق الحسابات من صحة تصنيف الذمم تمهيداً لاستبعاد الذمم الطويلة الأجل من الذمم قصيرة الأجل.	12
ضعيفة	23	0.68	2.88	يتحقق مدقق الحسابات من أن تصنيف بنود محفظة الأوراق المالية قد تم استناداً إلى القواعد الواردة في معايير المحاسبة الدولية.	11
ضعيفة	24	1.12	2.82	يعد مدقق الحسابات كشفاً بأعمار المدينين ويختبر نسبة مخصص الديون إلى إجمالي المدينين.	4
ضعيفة	25	0.73	2.44	يفحص مدقق الحسابات نسب الاستهلاك بمقارنتها مع النسب السائدة وتعديل الاستهلاك استناداً لذلك.	16
		0.52	3.23	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	

وكما هو موضح بالجدول (23) أن:-

1- إن الوسط الحسابي لإجابات المدققين الخارجيين من أفراد عينة الدراسة يساوي

(3.57) يشير إلى موافقة متوسطة لمدى تقيد مدققي الحسابات الخارجيين بإجراء

الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها

إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية.

2- إن مدى تقيد مدققي الحسابات الخارجيين بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن

أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات المساهمة العامة

الأردنية تتفاوت، إذ تراوحت درجة الموافقة من (4.12) للبند رقم (3) وهو يتحقق

مدقق الحسابات من تكوين مخصص عادل لهبوط الأسعار بموافقة مرتفعة، إلى (2.4)

للبنود رقم (16) وهو يفحص مدقق الحسابات نسب الاستهلاك بمقارنتها مع النسب

السائدة وتعديل الاستهلاك استناداً لذلك وهي موافقة ضعيفة ..

3- بناء لما تقدم ترى عينة الدراسة من مدققي الحسابات بأن 88% من العينة موافقة

بأن مدققي الحسابات متقيدين بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب المحاسبة

الإبداعية.

4- إن تفاوت الانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية للفقرات مؤشر على إن وجهات

نظر أفراد العينة حول بعض الممارسات غير متجانسة.

جدول رقم (23)

تقييم آراء مدققي الحسابات حول مدى تقييد مدققي الحسابات الخارجيين بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	درجة الموافقة
3	يتحقق مدقق الحسابات من تكوين مخصص عادل لهبوط الأسعار.	4.12	0.33	1	مرتفعة
10	يتحقق مدقق الحسابات من صحة أسعار السوق لمحفظه الأوراق المالية.	4.08	0.27	2	مرتفعة
13	يفحص مدقق الحسابات كشوف الجرد ويتحقق من الوجود الفعلي لأصناف المخزون ويستبعد البضاعة التالفة.	4.06	0.24	3	مرتفعة
2	يتحقق مدقق الحسابات من شروط الائتمان كالخصم وشروط السداد وكفاية مخصص الديون المشكوك فيها.	4.04	0.20	4	مرتفعة
5	يتحقق مدقق الحسابات من مدى توفر شروط الرسملة في المصروفات المختلفة.	4.02	0.55	5	مرتفعة
1	يتحقق مدقق الحسابات من صحة فواتير الشراء والبيع التي تتم في نهاية العام.	4.00	0.00	6	مرتفعة
8	يفصح مدقق الحسابات عن النقدية المقيدة واستبعادها عند احتساب نسب السيولة.	3.94	0.65	7	مرتفعة
12	يتحقق مدقق الحسابات من صحة تصنيف الذمم تمهيداً لاستبعاد الذمم الطويلة الأجل من الذمم قصيرة الأجل.	3.92	0.63	8	مرتفعة

مرتفعة	9	0.42	3.90	يتحقق مدقق الحسابات من عدم إدراج مكاسب سنوات سابقة ضمن الأرباح المحتجزة واستبعادها من كشف الدخل.	22
مرتفعة	10	0.45	3.86	يتحقق مدقق الحسابات من أن تصنيف بنود محفظة الأوراق المالية قد تم استناداً إلى القواعد الواردة في معايير المحاسبة الدولية.	11
مرتفعة	11	0.48	3.82	يحتسب مدقق الحسابات الربح التشغيلي بعد استبعاد مكاسب البنود غير العادية.	7
متوسطة	13	0.86	3.72	يتحقق مدقق الحسابات من إدراج الأقساط المستحقة للقروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة كما يفحص أثرها على نسبة السيولة.	20
متوسطة	13	0.45	3.72	يفحص المدقق عقود القروض ويتحقق من الإفصاح عن الكفالات ضمن الالتزامات الطارئة أو المشروطة.	24
متوسطة	14	0.74	3.50	يتحقق مدقق الحسابات من سبب تغيير طريقة الاستهلاك والإفصاح عن الأثر المترجم للتغيير.	17
متوسطة	15	0.95	3.46	يتحقق مدقق الحسابات من المستندات والعقود الخاصة بالأصول ومن أن تقييمها قد تم من قبل خبير معتمد وبيان أثرها في النسب المالية ذات العلاقة.	18
متوسطة	16	0.78	3.40	يتحقق مدقق الحسابات من احتساب إطفاء الأصول غير الملموسة استناداً للمعدلات المتعارف عليها وإجراء التعديلات اللازمة.	19
متوسطة	18	0.73	3.38	يتحقق مدقق الحسابات من عدم إدراج مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الاستثمارات غير المخصصة للمتاجرة في قائمة الدخل.	23

متوسطة	17	0.78	3.38	يفحص المدقق رقم المدينين ليتم فصل الذمم المدينة لإطراف ذات صلة أو لشركات تابعة	25
متوسطة	19	0.58	3.30	يتحقق مدقق الحسابات من مبررات تغيير طريقة تسعير المخزون السلعي واثـر ذلك في قائمتي الدخل والموقف المالي.	15
متوسطة	20	1.00	3.22	يتحقق مدقق الحسابات من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ إن وجد.	9
متوسطة	21	0.91	3.1	يتحقق مدقق الحسابات من عدم استخدام قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة المالية لسداد قرض قصير الأجل كما يتحقق من أثره في نسب الرفع المالي ويفحص اثر ذلك على نسب السيولة.	21
متوسطة	22	0.24	3.06	يعيد مدقق الحسابات إعداد قائمة الدخل لإظهار أثر نتيجة إغلاق الخط الإنتاجي على نتيجة النشاط التشغيلي.	6
ضعيفة	23	1.15	2.98	يعد مدقق الحسابات كشفا بأعمار المدينين ويختبر نسبة مخصص الديون إلى إجمالي المدينين.	4
ضعيفة	24	0.79	2.9	يتحقق مدقق الحسابات من عدالة أسعار البضاعة بالمقارنة مع قوائم الأسعار الجارية.	14
ضعيفة	25	0.81	2.4	يفحص مدقق الحسابات نسب الاستهلاك بمقارنتها مع النسب السائدة وتعديل الاستهلاك استناداً لذلك.	16
		0.49	3.57	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	

4 اختبار فرضيات الدراسة

يتناول هذا الجزء اختبار فرضيات الدراسة، من خلال استخدام الأسلوب الإحصائي المناسب، والتي تم صياغتها على أساس مشكلة الدراسة وأسئلتها، وذلك كما يلي:

الفرضية العدمية الأولى

H0-1: لا تؤثر أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الاختبار التائي T-test لعينة واحدة من اجل اختبار الفرضية والتأكد من وجود فرق بين تقديرات العينة بشأن تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية من جهة وبين متوسط مدى الإجابة على فقرات الاستبانة وهو (3) والجدول التالي يبين النتائج.

جدول (24)

نتائج الاختبار التائي T-test لعينة واحدة للفرق بين تقديرات العينة بشأن تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية وبين متوسط مدى الإجابة

الفئة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط مدى الإجابة	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	مستوى الدلالة
محلي الائتمان	3.75	0.41	3	12.937	2.009	0.000
موظفي الشركات	3.80	0.38		14.924	2.009	0.000
مدققي الحسابات	4.10	0.32		24.315	2.009	0.000
الدرجة الكلية	3.88	0.40		26.802	1.984	0.000

يتضح من الجدول رقم (24) وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية

بين تقديرات محلي الائتمان، وموظفي الشركات، ومدققي الحسابات كل على حده، والدرجة

الفرضية الثانية:

H0-2: لا تمارس مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية لدى إعداد البيانات المالية الصادرة عن تلك الشركات.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T-test للعينة الواحدة بمستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) وذلك من اجل تقييم وجهة نظر كل فئة على حده من الفئات المشمولة بالدراسة حول مدى ممارسة مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية لدى إعداد البيانات المالية الصادرة عن تلك الشركات.

فكانت النتائج الموضحة في الجدول التالي رقم (25):

جدول (25)

نتائج الاختبار التائي T-test لعينة واحدة للفرق بين تقديرات العينة بشأن ممارسة مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية أساليب وإجراءات المحاسبة الخلاقة لدى إعداد البيانات المالية وبين متوسط مدى الإجابة

مستوى	قيمة (t)	قيمة (t)	متوسط	الانحراف	المتوسط	الفئة
0.149	2.009	1.467	3	0.86	2.82	محلي الائتمان
0.167	2.009	1.403		0.81	2.84	موظفي الشركات
0.817	2.009	0.233		0.78	2.97	مدققي الحسابات
0.044	1.984	2.028		0.80	2.87	الدرجة الكلية

بموجب قاعدة القرار للاختبار المشار إليه أعلاه وهي ترفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية،، في حين تقبل الفرضية الصفرية (العدمية) إذا كانت قيمة (t) المحسوبة في الجدول بالنسبة لكل فئة من الفئات الثلاث أقل من قيمتها الجدولية المناظرة، مما يعني أن كلا من مدققي الحسابات ومحلي الائتمان وموظفي الشركات ترى أن مجالس الإدارات لا تمارس أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية. ولكن للمجموع الكلي للعينة تم رفض الفرضية الصفرية أي قبول البديلة أي تمارس إدارات الشركات أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية.

الفرضية الثالثة

H0-3: لا يطبق مدققو الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة العامة الأردنية خلال تدقيق البيانات الصادرة عن تلك الشركات الإجراءات والاختبارات اللازمة للكشف عن آثار أساليب المحاسبة الإبداعية على تلك البيانات.

لاختبار هذه الفرضية استخدام الاختبار التائي T-test لعينة واحدة من اجل اختبار الفرضية والتأكد من وجود فرق بين تقديرات العينة بشأن تطبيق مدققي الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة العامة الأردنية خلال تدقيق البيانات الصادرة عن تلك الشركات والاختبارات اللازمة للكشف عن آثار أساليب المحاسبة الإبداعية على تلك البيانات من جهة وبين متوسط مدى الإجابة على فقرات الاستبانة وهو (3) والجدول التالي يبين النتائج.

جدول (26)

نتائج الاختبار التائي T-test لعينة واحدة للفرق بين تقديرات العينة بشأن تطبيق مدققي الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة العامة الأردنية خلال تدقيق البيانات الصادرة عن تلك الشركات وبين متوسط مدى الإجابة

مستوى الدلالة	قيمة (ت) الجدولية	قيمة (ت) المحسوبة	متوسط مدى الإجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفئة
0.046	2.009	2.050	3	0.52	3.15	محلي الائتمان
0.000	2.009	3.953		0.52	2.29	موظفي الشركات
0.000	2.009	8.232		0.49	3.57	مدققي الحسابات
0.000	1.984	7.579		0.53	3.33	الدرجة الكلية

يتضح من الجدول (26) يوجد فرق ذي دلالة إحصائية للمتوسطات الحسابية بين تقديرات محلي الائتمان، بشأن تطبيق مدققي الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة العامة الأردنية خلال تدقيق البيانات الصادرة عن تلك الشركات ، وبين متوسط مدى الإجابة، استناداً إلى قيم (ت) المحسوبة، إذ بلغت (2.050) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل، و يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية بين تقديرات موظفي الشركات، ومدققي الحسابات كل على حده، وتقديرات الفئات الثلاث معاً، استناداً إلى قيم (ت) المحسوبة،

الفرضية الرابعة:

H0-4: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء الفئات الثلاث المشمولة بالدراسة (موظفي الشركات، محلي الائتمان، المدققين الخارجيين) تجاه تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية.

بقصد اختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الاحادي (ANOVA) وبمستوى معنوية $(\alpha \geq 0.05)$ فكانت النتيجة الموضحة في الجدول التالي

جدول (27)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي تجاه تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات	متوسط	قيمة	قيمة F	مستوى
بين المجموعات	3.717	2	1.859	13.477	3.06	0.000
داخل	20.274	147	0.138			
المجموع	23.991	149				

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة احصائية استنادا الى قيمة F المحسوبة وهي دالة احصائيا عند مستوى (0.05) فأقل ونظرا لوجود فروق ذات دلالة تم استخدام اختبار شيفيه لمعرفة الفروق والجدول التالي يبين تلك النتائج :

جدول (28)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية للفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لفئات الدراسة

محللين	موظفين	مدققين	المتوسط	الفئة
1.90	2.20	2.26	2.26	مدققين
*0.36	0.06	-	2.20	موظفين
*0.30	-	-	1.90	محللين

(*) دالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

يلاحظ من الجدول السابق أن الفروق في اتجاه تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية ، كانت لصالح المدققين عند مقارنتهم مع المحللين والموظفين، وكذلك لصالح موظفي الشركات عند مقارنتهم مع المحللين فقط. وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية الرابعة التي تنص على: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء الفئات الثلاث المشمولة بالدراسة (موظفي الشركات، محلي الائتمان، المدققين الخارجيين) اتجاه تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية. وقبول الفرضية البديلة.

الفرضية الخامسة:

H05: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء الفئات الثلاث المشمولة بالدراسة (موظفي الشركات، محلي الائتمان، المدققين الخارجيين) تجاه ممارسة مجالس إدارات

جدول (29)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاتجاه ممارسة إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية لدى إعداد البيانات المالية الصادرة عن تلك الشركات

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات	متوسط	قيمة ف	مستوى
بين المجموعات	0.927	2	0.464	0.718	0.489
داخل المجموعات	94.885	147	0.645		
المجموع	95.812	149			

يتضح من الجدول (29) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لاتجاه ممارسة إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية لدى إعداد البيانات المالية الصادرة عن تلك الشركات، استناداً إلى قيمة (ف) المحسوبة، إذ بلغت (0.718) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) فأقل، وبهذه النتيجة يتم قبول الفرضية الخامسة التي تنص على: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء الفئات الثلاث المشمولة بالدراسة (موظفي الشركات، محلي الائتمان، المدققين الخارجيين) اتجاه ممارسة مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية لدى إعداد البيانات المالية الصادرة عن تلك الشركات. ورفض الفرضية البديلة.

الفرضية السادسة:

H0-6: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء الفئات الثلاث المشمولة بالدراسة (موظفي الشركات، محلي الائتمان، المدققين الخارجيين) اتجاه مدى تطبيق مدققو الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة العامة الأردنية خلال تدقيق البيانات الصادرة عن

جدول (30)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاتجاه تأثير تطبيق مدققو الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة العامة الأردنية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات	متوسط	قيمة ف	مستوى
بين المجموعات	5.076	2	2.538	10.124	0.000
داخل المجموعات	36.851	147	0.251		
المجموع	41.927	149			

يتضح من الجدول (30) وجود فروق ذات دلالة إحصائية فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لاتجاه تأثير تطبيق مدققو الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة العامة الأردنية خلال تدقيق البيانات الصادرة عن تلك الشركات الإجراءات والاختبارات اللازمة للكشف عن آثار أساليب المحاسبة الخلاقة على تلك البيانات، استناداً إلى قيمة (ف) المحسوبة، إذ بلغت (10.124) وهي دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) فأقل. ونظراً لوجود فروق ذات دلالة فقد تم استخدام اختبار شيفيه لمعرفة عائدة الفروق، والجدول التالي يبين تلك النتائج .

جدول (31)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية للفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لفئات الدراسة

الفئة	المتوسط	مدققين	موظفين	محللين
	2.88	2.88	2.71	2.43
مدققين	2.88	-	0.17	*0.45
موظفين	2.71		-	*0.28
محللين	2.43			-

(* دالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$)

يلاحظ من الجدول السابق أن الفروق في اتجاه تأثير تطبيق مدقو الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة العامة الأردنية خلال تدقيق البيانات الصادرة عن تلك الشركات الإجراءات والاختبارات اللازمة للكشف عن آثار أساليب المحاسبة الإبداعية على تلك البيانات، كانت لصالح المدققين عند مقارنتهم مع المحللين، وكذلك لصالح موظفي الشركات عند مقارنتهم مع المحللين فقط. وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية السادسة التي تنص على: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء الفئات الثلاث المشمولة بالدراسة (موظفي الشركات، محلي الائتمان، المدققين الخارجيين) اتجاه تأثير تطبيق مدقو الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة العامة الأردنية خلال تدقيق البيانات الصادرة عن تلك الشركات الإجراءات والاختبارات اللازمة للكشف عن آثار أساليب المحاسبة الخلاقة على تلك البيانات. وقبول الفرضية البديلة.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1-5 المقدمة

2-5 الاستنتاجات

3-5 التوصيات

5-1 المقدمة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، استعرضت الباحثة في هذه الدراسة العديد من الموضوعات التي تتناول المحاسبة الإبداعية من مختلف جوانبها النظرية والتطبيقية. إذ قدمت في الفصل الأول الإطار العام للدراسة مشكلة الدراسة وأسئلتها، وفرضيات الدراسة، وأهمية الدراسة، وأهداف الدراسة، أنموذج الدراسة، والتعريفات الإجرائية فضلاً عن محددات الدراسة. وتناول الفصل الثاني في قسمه الأول الإطار النظري للدراسة ومتضمناً مفهوم المحاسبة الإبداعية، وأشكالها، ودوافع استخدامها، وأساليبها المستخدمة في القوائم المالية المختلفة فضلاً عن أثرها في وظيفة التدقيق والمحلل المالي. فيما تضمن القسم الثاني من الفصل الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة واختتم بالقسم الثالث بتناول خصوصية الدراسة الحالية. وتناولت الباحثة في الفصل الثالث طريقة الدراسة وإجراءاتها الذي تضمن منهجية الدراسة، ومصادر الحصول على البيانات، ومجتمع الدراسة وعينتها، واختبارات أداة الدراسة، وإجراءات توزيع الاستبيان واختتم بالأساليب الإحصائية المستخدمة، فيما تناول الفصل الرابع مناقشة نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.

5-2 الاستنتاجات

لقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

إن المحاسبة الإبداعية هي " مجموعة الأساليب والإجراءات التي يعتمدها المحاسب لتحقيق مصلحة بعض أصحاب المصالح في الشركة، وأن للمحاسبة الإبداعية مظهرين أولهما قانوني يصادق عليه مدقق الحسابات الخارجي وينتج من الاستفادة من الثغرات في القوانين والخيارات المتاحة في المعايير المحاسبية المعتمدة ، وثانيهما غير قانوني يصادق

1- إن التحدي الأكبر للمحاسبة الإبداعية لا ينحصر في البعد الفني للمحاسبة وإنما يتجاوزه إلى البعد الأخلاقي للمحاسبين وهو أكثر خطورةً على مستقبل مهنة المحاسبة.

2- إن اكتشاف الأخطاء والتلاعب والغش هي من مسؤولية مدقق الحسابات وخاصة إذا لم ينفذ مهمته بالشكل المطلوب.

3- تتفق كافة فئات العينة أن إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية تمارس أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية بصورة ضعيفة.

4- إن موظفي الشركات ومدققي الحسابات عينة الدراسة يرون أن لأساليب المحاسبة الإبداعية تأثير مرتفع في مصداقية القوائم المالية، بينما يرى المحللين الماليين ان تأثيرها متوسط.

5- تتفق كافة فئات عينة الدراسة على أن مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين يتقيدون بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية وبصورة متوسطة.

6- أظهرت مقاييس اختبار الفرضيات وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات عينة الدراسة تجاه تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية ."

7- أظهرت مقاييس اختبار الفرضيات عدم وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات عينة الدراسة تجاه ممارسة مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة

8- أظهرت مقاييس اختبار الفرضيات وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات عينة الدراسة تجاه مدى تطبيق مدققي الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة العامة الأردنية خلال تدقيق البيانات الصادرة عن تلك الشركات الإجراءات والاختبارات اللازمة للكشف عن آثار أساليب المحاسبة الخلاقية على تلك البيانات".

3-5 التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، فإن الباحثة توصي بالآتي:-

- 1- ضرورة أن يولي المدققين الخارجيين عند تنفيذ عملية تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة جميع عناصر ومكونات القوائم المالية الاهتمام الكافي، للتعرف على كافة ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية المحتمل تطبيقها.
- 2- ضرورة تطوير التشريعات والأنظمة التي تنظم عمل المدققين الخارجيين، ليتمكنوا من تنفيذ عملية التدقيق باستقلالية ومهنية عالية بعيداً عن تأثيرات وضغوط إدارات الشركات.
- 3- إصدار تشريعات حازمة تتضمن عقوبات رادعة لحالات التلاعب والتحريف في البيانات المالية وبما يحد من استخدام التقنيات غير الشرعية من أساليب المحاسبة الإبداعية.
- 4- إيجاد مرجعية للمحاسبين تتمتع بالاستقلالية لحمايتهم من تدخلات الإدارة التي قد تفرض عليهم تجاوز المتطلبات القانونية والمحاسبية فضلاً عن تأمين استقلاليتهم

5- ضرورة أن يولي المحللين الماليين اهتماما أكبر بالجوانب والتطبيقات المحاسبية وأساليب المحاسبة الإبداعية وبما يمكنهم من مساعدة المستخدمين في اتخاذ قرارات رشيدة.

6- ضرورة قيام ديوان المحاسبة وجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بتنظيم دورات تدريبية للمدققين، لمتابعة التطورات التي تحدث في معايير المحاسبة والتدقيق الدولية وممارسات المحاسبة الإبداعية ووسائل الحد من آثارها من خلال استعراض تجارب الدول والشركات ومكاتب التدقيق في هذا المجال.

7- تعميق تطبيقات نظرية الوكالة وبما يحقق حماية حقوق كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركات.

8- ضرورة قيام ديوان المحاسبة وجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بإقامة ندوات لبيان التأثيرات السلبية لأساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على مهنتي المحاسبة والتدقيق فضلا عن بيان دور أساليب المحاسبة الإبداعية في انهيار الشركات العالمية خلال الأزمة المالية الراهنة.

قائمة المحتويات

الرمز	الموضوع	الصفحة
	العنوان	أ
	التفويض	ب
	قرار لجنة المناقشة	ت
	شكر وتقدير	ث
	الإهداء	ج
	قائمة المحتويات	ح-د
	قائمة الجداول	ذ-ز
	ملخص الدراسة	س-ض
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
1-1	المقدمة	3-2
2-1	مشكلة الدراسة وأسئلتها	4-3
3-1	فرضيات الدراسة	5-4
4-1	أهداف الدراسة	6
5-1	أهمية الدراسة	7-6
6-1	أنموذج الدراسة	7
7-1	التعريفات الإجرائية	9-8
8-1	محددات الدراسة	9
2	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	10
أولا	الإطار النظري	11
1-2	المقدمة.	14-11
2-2	دور المحاسبة كنظام للمعلومات	16-14
3-2	ماهية إجراءات المحاسبة الإبداعية.	17
4-2	مفهوم المحاسبة الإبداعية.	20-18
5-2	بدايات استخدام المحاسبة الإبداعية.	21-20
6-2	أشكال المحاسبة الإبداعية.	23-22
7-2	دوافع استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية.	24-23

الرمز	الموضوع	الصفحة
8-2	الأساليب والإجراءات المتبعة في المحاسبة الإبداعية.	26-25
9-2	اثر المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية.	26
1-9-2	أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة الدخل.	39-26
2-9-2	أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي.	46-40
3-9-2	أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية.	49-47
4-9-2	أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.	49
10-2	أثر المحاسبة الإبداعية على وظيفة التدقيق.	51-50
11-2	الأخطاء والغش في البيانات المالية وعلاقتها بأساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية.	54-51
12-2	مسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش الجوهرية.	56-54
13-2	دور المدقق في مواجهة أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها.	61-56
14-2	مسؤولية المدقق الأردني عن اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية.	63-62
15-2	الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المدقق للحد من آثار المحاسبة الإبداعية.	63
1-15-2	الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المدقق للحد من آثار المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل.	66-63
2-15-2	الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المدقق للحد من آثار المحاسبة الإبداعية على قائمة المركز المالي.	72-66
16-2	أثر المحاسبة الإبداعية على وظيفة المحلل المالي	77-73
ثانيا	الدراسات السابقة.	83-77
ثالثا	خصوصية الدراسة الحالية.	84-83
3	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	85
1-3	المقدمة	86
2-3	منهجية الدراسة	87-86
3-3	مصادر الحصول على البيانات	88-87

الصفحة	الموضوع	الرمز
92-88	مجتمع الدراسة وعينتها	4-3
93	الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة	5-3
94-93	إجراءات توزيع الاستبيان	6-3
94	الأساليب الإحصائية المستخدمة	7-3
95	الفصل الرابع: مناقشة نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات	4
96	المقدمة	1-4
98-96	اختبار مقياس الاستبانة	2-4
137-99	عرض بيانات الدراسة	3-4
146-138	اختبار فرضيات	4-4
147	الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات	5
148	المقدمة	1-5
150-148	الاستنتاجات	2-5
151-150	التوصيات	3-5
152	مراجع الدراسة	6
156-153	المراجع العربية	1-6
161-157	المراجع الاجنبية	2-6
	ملاحق الدراسة	
	استبانة الدراسة	
	جداول الاحصائي الوصفي	

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرمز
39	أهم أساليب المحاسبة الإبداعية للتلاعب في قائمة الدخل	1
46-44	أهم أساليب المحاسبة الإبداعية للتلاعب في قائمة المركز المالي	2
66-64	إجراءات المدقق المضادة لإجراءات المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل	3
72-67	إجراءات المدقق المضادة لإجراءات المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي	4
89	جدول توزيع الاستبيانات على أفراد العينة	5
90	توزيع محلي الائتمان استناداً إلى العوامل الديموغرافية	6
91	توزيع موظفي الشركات استناداً إلى العوامل الديموغرافية	7
92	توزيع المدققين الخارجيين استناداً إلى العوامل الديموغرافية	8
93	معاملات الثبات لأداة الدراسة	9
97	جدول تقسيم اجابات عينة الدراسة وفق مقياس ليكرت الخماسي	10
98	جدول تقسيم درجات الموافقة	11
102-100	تقييم آراء العينة كوحدة واحدة حول مدى ممارسة إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية	12
105-103	تقييم آراء محلي الائتمان حول مدى ممارسة إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية	13
108-106	تقييم آراء موظفي الشركات حول مدى ممارسة إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية.	14
111-109	تقييم آراء مدققي الحسابات حول مدى ممارسة إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية.	15
114-112	تقييم آراء العينة جميعها كوحدة واحدة حول مدى تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على مصداقية البيانات المالية	16
117-115	تقييم آراء العينة من محلي الائتمان حول مدى تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على مصداقية البيانات المالية	17
120-118	تقييم آراء العينة من موظفي الشركات حول مدى تأثير أساليب	18

123-121	تقييم آراء العينة من مدققي الحسابات حول مدى تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على مصداقية البيانات المالية	19
126-124	تقييم آراء العينة جميعها كوحدة واحدة حول مدى تقييد مدققي الحسابات الخارجيين بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية.	20
129-127	تقييم آراء محلي الائتمان حول مدى تقييد مدققي الحسابات الخارجيين بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية.	21
133-131	تقييم آراء موظفي الشركات حول مدى تقييد مدققي الحسابات الخارجيين بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية	22
137-135	تقييم آراء مدققي الحسابات حول مدى تقييد مدققي الحسابات الخارجيين بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية.	23
138	نتائج الاختبار التائي T-test لعينة واحدة للفرق بين تقديرات العينة بشأن تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية وبين متوسط مدى الإجابة	24
140	نتائج الاختبار التائي T-test لعينة واحدة للفرق بين تقديرات العينة بشأن ممارسة مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية أساليب وإجراءات المحاسبة الخلاقة لدى إعداد البيانات المالية وبين متوسط مدى الإجابة	25
141	نتائج الاختبار التائي T-test لعينة واحدة للفرق بين تقديرات العينة بشأن تطبيق مدققي الحسابات الخارجيين للشركات	26

142	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي تجاه تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية	27
143	نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية للفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لفئات الدراسة	28
144	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاتجاه ممارسة مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية أساليب وإجراءات المحاسبة الخلافة لدى إعداد البيانات المالية الصادرة عن تلك الشركات	29
145	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاتجاه تأثير تطبيق مدققو الحسابات الخارجيين للشركات المساهمة العامة الأردنية	30
146	نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية للفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لفئات الدراسة	31

المراجع

1. المراجع العربية

2. المراجع الاجنبية

الوثائق :-

1. القرآن الكريم.
2. قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته بموجب القانون المؤقت المعدل رقم 40 لسنة 2002.
3. قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية الأردني رقم 73 لسنة 2003.

1. أبو نصار، محمد؛ حميدات جمعة (2008)، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية. عمان: دار وائل للنشر.
2. الإتحاد الدولي للمحاسبين (2007)، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة.
3. حنان رضوان (2003)، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، عمان.
4. الخطيب، خالد؛ الرفاعي، خليل (2009)، علم تدقيق الحسابات. عمان: دار البداية للنشر والتوزيع.
5. السيد علي، عبد المنعم (1998)، اقتصاديات البنوك والمصارف. المفرق: الأكاديمية للنشر.
6. السيسي، صلاح الدين (2004)، قضايا مصرفية معاصرة. القاهرة: دار الفكر العربي.
7. شرويدر، ريتشارد وكلاارك ومارتل وكاثير جاك، نظرية المحاسبة. تر. كاجيجي، خالد وفال، إبراهيم، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006.
8. آل عباس، محمد (2007)، التغيير المالي والقوائم ربع السنوية [.maalabbas@kku.edu.sa](mailto:maalabbas@kku.edu.sa)
9. لطفي، أمين السيد أحمد (2005)، مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة. القاهرة: المؤسسة الفنية للطباعة.
10. مطر، محمد (2008)، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح. عمان: دار وائل للنشر.

11. مطر، محمد؛ السويطي، موسى (2008)، التأسيس النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح. عمان: دار وائل للنشر.
12. مطر، محمد(2006)، التحليل المالي والائتماني. عمان: دار وائل للنشر.
13. مطر، محمد، (2006). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني. دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
14. النقيب، كمال(2004)، مقدمة في نظرية المحاسبة. عمان: دار وائل للنشر.
15. هندي، منير (2000)، إدارة البنوك التجارية. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.

المجلات والمقالات :-

1. جمعة، أحمد حلمي (2000)، "مسؤولية المدقق عن فجوة التوقعات عند تطبيق معايير التدقيق الدولية"، *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس. العدد الثاني، ص 40-61 .
2. حماد، طارق عبد العال (2002)، دراسة إنتقادية لمسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش في ضوء المستجدات في المعايير الأمريكية والدولية، *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الأول، ص 20-43.
3. درويش، عبد الناصر (2004)، "دراسة اختباريه للأثار الايجابية للمعيار الأمريكي رقم (99) في تضيق فجوة التوقعات في التدقيق بالتطبيق على البيئة المصرية". *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة بني سويف. العدد الثاني، ص 15-32.
4. الصباغ، أحمد عبد المولى (1997)، "تطور مسؤولية المراجعين عن اكتشاف الغش والتقارير عنه، (دراسة تحليلية مقارنة) *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس. العدد الثاني، ص 30-47.
5. مصطفى، صادق حامد (2000)، دور الإجراءات التحليلية في اكتشاف غش الإدارة، *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس. العدد الأول، ص 27-39.

1. أبو ليلي، ماهر (2006) "دور النظرية الإيجابية في قرار اختيار السياسات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عمان العربية. الأردن.
2. باكير، منال. (2007) "موقف مدققين الحسابات من التطورات المهنية الحديثة المتعلقة بالاكشاف والتقرير عن الغش في الشركات المساهمة العامة الأردنية". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عمان العربية للدراسات العليا. الأردن.
3. جرار، عدي (2006) "تطوير إستراتيجية للحد من الآثار السلبية لاستخدام المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية" أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
4. المومني، محمد (2006) "تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان". رسالة دكتوراة غير منشورة. جامعة عمان العربية للدراسات العليا. الأردن.
5. نصر الله، محمد (2007) " دور المحلل المالي في مواجهة الإجراءات المحاسبية الخلاقة وتحليل المعلومات الوصفية غير الظاهرة في القوائم المالية دراسة ميدانية على محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت.

Books:-

1. Alexander, David; Britton, Anne (2004), **Financial Reporting**. Cengage Learning EMEA.
2. Atrill, Peter; McLaney, Eddie (2008), **Accounting and Finance for Non-Specialists**. Trans Atlantic Pubns.
3. Badaraco, Joseph.(2002), **Leading Quietly**. Harvard Business
4. Belkaoui, A. R. (2004), **Accounting Theory** .Thomson Learning London.
5. Belkaoui, Ahmed (2003), **Accounting-by Principle or Design**. Greenwood Publishing Group.
6. Chan, James L. (2002), **Models of Public Budgeting and Accounting Reform**. OECD Organization for Economic.
7. Chatfield, M. (1997), **A History of accounting Thought**. San Diego, CA: Druden Press.
8. Cunningham, David H. (2007), **Financial Statements Demystified**. Allen & Unwin.
9. Duska, Brenda S. (2003), **Accounting Ethics**. Wiley-Blackwell.
10. Gowthorpe, Catherine; Blake, John; & Pilkington, Catherine (1998), **Ethical Issues in Accounting**. Routledge.
11. Griffiths, I (1986), **Creative Accounting"**, Sedgwick & Jackson, London.
- 12 Howard- Schilit, **Financial shenanigans**, 2nd edition, Mc Grow- Hill,

2002.

- 13 IMF (2001), **World Economic Outlook**. International Monetary Fund.
- 14 Jamison, M (1988), **Practical Guide to Creative Accounting**. Kogan, London.
- 15 Joel, Seigel. (1985). **Financial Analysis A programmed Approach"**, Printice-Hall Inc. New York.
- 16 Jones, T. Colwyn (1995) **Accounting and the Enterprise**. Cengage Learning EMEA.
- 17 Kaen, Fred R. (2003), **A blueprint for Corporate Governance**. AMACOM Div American Mgmt Assn.
- 18 Kieso, Donald E.; Weygant, Warfield. J; Jerry, Terry. D (2008), **Intermediate Accounting**. John Wiley & Sons.
- 19 Kwork, Benny, K (2005), **Accounting Irregularities in Financial Statements**. Gower Publishing.
- 20 Marnet, Oliver. (2008), **Behavior and Rationality in Corporate Governance**. Routledge.
- 21 McBarnet D & Whelance, C., (1999), **Accounting and Cross – Eyed Javelin thrower**, available in www.fortunecity.com
- 22 Mudambi, Ram; Navarra, Pietro; & Sobbrío, Giuseppe. (2001), **Rules and Reason**. Cambridge University Press.
- 23 Mulford, C. E. Comisky (2002), **The Financial Numbers Game**. John Wiley & Sons Inc.
- 24 Naser, K (1993), **Creative Financial Accounting: Its Nature and Use**. Hemel Hempstead Prentice hall.
- 25 Oliver, K., Deam. G, Clarke by, F., (1989), **Corporate Collapse:**

- Accounting, Regulatory and Ethical Failure**, amaxo.Ca.
- 26 Rayman, R A (2006), **Accounting Standards: True or False**. Taylor & Francis.
- 27 Rodgers, Paul (2007), **Financial Analysis: Managerial**. Chartered Institute of Management Accountants.
- 28 Schilit, Howard M. (2002), **Financial Shenanigans**. McGraw-Hill Professional.
- 29 Scott, W .S. (2003), **Financial Accounting Theory**. Third Edition, Toronto, Prentice Hall.
- 30 Thomsett, Michael C. (2005), **Getting Started in Options**. John Wiley and Sons.
- 31 Villiers, Charlotte (2006), **Corporate Reporting and Company Law**. Cambridge University Press.

Articles:-

1. Amat, O. Black, J., and Dowds, J (1999).The Ethics of Creative Accounting. *Journal of Economic Literature*,Vol(62),pp161-196
2. Amat, O. Gowthorpe. (2004 May), Creative Accounting Nature, Incidence and Ethical Issues. *Journal of Economic Literature Classification*,Vol(41),pp1210-1245
3. Beidlman, R. C. (1973, October). Income Smoothing: The Role of Management. *The Accounting Review*, Vol. XLVIII. NO. 4. PP: 653-667.
4. Blake, J. Bond, Amat, O. and Oliveras, E (2000). The Ethics of Creative Accounting- Some Spanish Evidence. *European Review*, Vol.3. pp: 136-142,online Available: [http:// web 4. epnet. Com / external frame. Asp.](http://web4.epnet.com/external/frame.asp) Ebscohost Data Base.
5. Chen, Chia-hui. (2002). The Fraudulent Financial Reporting Characteristics of the Computer Industry. *Unpublished Ph. D.*, Nova Southeastern University.
6. Desai, H; Hogan, C; Wilkins, M., (2003 may). The Reputational Penalty for Aggressive Accounting Earnings Restatements and management Turnover. Working paper online Available: www.ssrn.com.
7. Dutta, S. and Gigler, f. (2002). The Effect of Earning Forecasts on Earnings Management. *Journal of Accounting Research*. Vol. 40, No.3.
8. Healy, P. M. And Wahlen, J. M. (1999), A Review of the Earnings Management Literature and its Implications for Standard Setting. *Accounting Horizons*, Vol. 13. No. 4. pp: 365-383. online Available: [http:// www. Epnet. Com.](http://www.epnet.com) Ebscohost Data Base.
9. Hepworth, S.R, (1953). Smoothing Periodic Income. *The Accounting*

- Review*. Vol 28. No. 1, pp: 32-38.
10. Martin, Himmy W. (2002 Nov). A case in Earning Quality", *Issue in Accounting Education*, Vol. 17, No. 4, pp:336-356
 11. Moses, O. D. (1987), Income Smoothing and Incentives: Empirical Tests Using Accounting Change. *The Accounting Review*. Vol. LXII. No. 2 pp: 358-377.
 12. Oliveras, E; Amat, O. (2003). Ethics and Creative Accounting: Some Empirical Evidence on Accounting for Intangibles in Spain. *Economics and Business*, working paper No.732 pp:225-249 online, Available in www.upf.edu.
 13. Oriol, A; John, B; & Jack, D. (1999 May). The Ethics of Creative Accounting. *Journal of Economic Literature*. working paper online available :www.dissertation.com
 14. Phillips, J. pincus, M. and Rego, S. O. (2003). Earnings Management: new Evidence Based on Deferred Tax Expense. *The Accounting Review*, Vol. 78, No.2, pp: 491-521.
 15. Rabin, CE, (2004). Determinates of Auditors Attitudes Towards Creative Accounting. University of the Witwatersss, online Available: www.soa.wits.ac.za.
 16. Rosner, R. (2003), Earnings Manipulation in Failing Firms Contemporary. *Accounting Research*, Vol.20, No. 2, pp: 361-408.
 17. Shaw, K. (2003 Dec). Corporate Disclosure Quality, Earning Management and Earning Timelines. *Journal of Business Research*, Vol. 56.pp1026-1050
 18. Smith,C.A .perspective on accounting – based debt covenant violations. *The accounting review*. Vol. 68. No. 2 April, 1992.pp45-69.
 19. Stolowy, H; Breton, G. (2000). A framework for the classification of

accounts manipulation. HEC School of Management,online Available :www.dissertation.com.

- 20 Trussel, J. (2003). Assessing Potential Accounting Manipulation: The financial Characteristic Charitable Organization with higher than expected program. *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly*, Vol.32, No.4,pp662-685.
- 21 Watts, L. R. Zimmerman, J. L. J. (1978, January). Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standard. *The Accounting Review*. Vol. LIII. No. 1. pp: 112-143.

ملاحق الدراسة

1. استبانة الدراسة

2. جداول الاحصاء الوصفي

3. بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا

كلية الأعمال

قسم المحاسبة

استبانة بحث (نموذج ج، للمدقق الخارجي)

بعد التحية:

يسرني أن أقدم لكم هذه الاستبانة المتعلقة بدراسة (دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية) استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة.

إن الباحثة وهي تعهد فيكم الاهتمام والاستعداد الدائمين لموازرة البحث العلمي الذي يخدم علم ومهنة المحاسبة ويساهم في تطويرهما، كلها أمل بتعاونكم الصادق من خلال الاهتمام والإجابة الدقيقة على الأسئلة الواردة في هذه الاستبانة بموضوعية وحيادية، الأمر الذي يعد من أهم عوامل نجاح الدراسة ويساهم في تحقيق الأهداف المتوخاة منها، كما إن اقتراحاتكم وآرائكم ستكون ركيزة هامة تساهم في إثراء البحث وشخصية الباحثة العلمية.

هذا وتؤكد الباحثة بان كافة المعلومات التي ستقدمونها ستعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط، شاكرةً حسن تعاونكم.

هذا ولكم مني فائق الاحترام والتقدير.....

الباحثة
ليندا حسن نمر الحلبي

إشراف
الأستاذ الدكتور: محمد مطر

أولاً: معلومات شخصية عن عينة الدراسة:

الرجاء وضع إشارة (√) أمام الإجابة المناسبة لكل مما يأتي:-

1- الجنس:

()	ذكر	()	أنثى
-----	-----	-----	------

2- المؤهل العلمي:

()	بكالوريوس	()	ماجستير	()	دكتوراه
-----	-----------	-----	---------	-----	---------

3- التخصص العلمي:

()	محاسبة	()	إدارة أعمال	()	اقتصاد
()	تمويل	()	أخرى.....		

4- شهادات مهنية: أذكرها من فضلك ان وجدت:

5- سنوات الخبرة العملية:

()	اقل من 10 سنوات	()	10-20 سنة	()	أكثر من 20 سنة
-----	-----------------	-----	-----------	-----	----------------

6- المسمى الوظيفي:

()	المدقق الشريك	()	مدير تدقيق	()	مدقق رئيسي
()	مدقق	()	أخرى (أذكرها.....)		

7- الشريك الخارجي ان وجد:

أولاً: معلومات شخصية عن عينة الدراسة:

الرجاء وضع إشارة (√) أمام الإجابة المناسبة لكل مما يأتي:-

1- الجنس:

()	ذكر	()	أنثى
-----	-----	-----	------

2- المؤهل العلمي:

()	بكالوريوس	()	ماجستير	()	دكتوراه
-----	-----------	-----	---------	-----	---------

3- التخصص العلمي:

()	محاسبة	()	إدارة أعمال	()	اقتصاد
()	تمويل	()	أخرى.....		

4- شهادات مهنية: أذكرها من فضلك ان وجدت:

5- سنوات الخبرة العملية:

()	أقل من 10 سنوات	()	10-20 سنة	()	أكثر من 20 سنة
-----	-----------------	-----	-----------	-----	----------------

6- المسمى الوظيفي:

()	مدير مالي	()	مدير حسابات
()	محاسب	()	مدقق داخلي
()	أخرى (أذكرها.....)		

أولاً: معلومات شخصية عن عينة الدراسة:

الرجاء وضع إشارة (√) أمام الإجابة المناسبة لكل مما يأتي:-

1- الجنس:

أنثى	()	ذكر	()
------	-----	-----	-----

2- المؤهل العلمي:

دكتوراه	()	ماجستير	()	بكالوريوس	()
---------	-----	---------	-----	-----------	-----

3- التخصص العلمي:

اقتصاد	()	إدارة أعمال	()	محاسبة	()
		أخرى.....	()	تمويل	()

4- شهادات المهنية: اذكرها من فضلك ان وجدت:

5- سنوات الخبرة العملية:

أقل من 10 سنوات	()	10-20 سنة	()	أكثر من 20 سنة	()
-----------------	-----	-----------	-----	----------------	-----

6- المسمى الوظيفي:

مدير انتمان	()	ضابط انتمان	()
محلل انتمان	()	أخرى (اذكرها.....)	()

السؤال الأول:

يهدف هذا السؤال الى قياس مدى ممارسة ادارات الشركات المساهمه العامه الاردنية

ت	فقرات الاستبانة	تمارس	تمارس	محايد	لا تمارس	لا تمارس
1-	تعد فواتير شراء وبيع لعمليات وهمية في نهاية العام ويتم الغاءها في العام التالي .					
2-	يخفف من شروط الائتمان كالخصم وشروط السداد .					
3-	لا تكون مخصصات عادلة لهبوط الأسعار.					
4-	تعتمد نسب متدنية لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي المدينين.					
5-	ترسمل مصروفات ايرادية لا تتوفر فيها شروط الرسملة.					
6-	لا تفصح عن أثر إغلاق خط إنتاجي في قائمة					
7-	تضمن الربح التشغيلي مكاسب من البنود غير العادية.					
8-	لا تفصح عن النقدية المفيدة واستبعادها عند احتساب نسب السيولة.					
9-	تعتمد اسعار صرف غير صحيحة لترجمة وتسوية المعاملات التي تتم بعملة اجنبية.					
10-	تعتمد أسعار سوق غير عادلة لتقييم محفظة الأوراق المالية.					
11-	تصنف بنود محفظة الاوراق المالية بشكل مخالف للقواعد الواردة في معايير المحاسبة الدولية.					

ت	التفاصيل	تمارس	تمارس	محايد	لا تمارس	لا تمارس
12-	تتلاعب في تصنيف الذمم القصيرة والطويلة الاجل.					
13-	تدرج البضاعة التالفة والعجز في البضاعة ضمن المخزون السلعي.					
14-	تضخم القيمة السوقية للمخزون السلعي مقارنة بالأسعار الجارية لهذه الاصناف.					
15-	تغير طريقة تسعير المخزون السلعي دون مبررات مقبولة.					
16-	تستهلك اصولها الثابتة بمعدلات تختلف عن تلك السائدة في السوق .					
17-	تغير طريقة الاستهلاك دون مبررات مقبولة وعدم الإفصاح عن الأثر المتراكم للتغيير.					
18-	تبالغ في تقييم القيم العادلة للاصول المالية.					
19-	تطفي الاصول غير الملموسة بما لا يتوافق مع توجهات معايير المحاسبة الدولية المعتمدة.					
20-	تدرج الأقساط المستحقة من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة.					
21-	تحصل على قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة المالية لسداد قرض قصير الأجل للتأثير في نسب الرفع المالي.					
22-	تثبت مكاسب سنوات سابقة ضمن كشف الدخل					
23-	تثبت مكاسب الاستثمارات غير المخصصة					
24-	لا تفصح عن الاصول المرهونة او المقدمة					
25-	تضمن رقم المدينين في الميزانية ذمما لاطراف ذات صلة او لشركات تابعة .					

السؤال الثاني:

يهدف هذا السؤال الى قياس مدى تأثير اساليب واجراءات المحاسبة الابداعية على

ت	التفاصيل	تأثير قوي	تأثير	محايد	لا يؤثر	لا يؤثر
-1	اعداد فواتير شراء وبيع لعمليات وهمية.					
-2	التساهل في شروط الائتمان كالخصم وشروط السداد وكفاية مخصص الديون.					
-3	احتساب مخصص غير عادل لهبوط الأسعار.					
-4	اعتماد نسب متدنية لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي المدينين.					
-5	رسمة مصروفات ايرادية لا تتوفر فيها شروط					
-6	عدم الإفصاح عن أثر إغلاق خط إنتاجي في قائمة الدخل بشكل مستقل.					
-7	تضمين الربح التشغيلي مكاسب من البنود غير العادية.					
-8	عدم الإفصاح عن النقدية المقيدة واستبعادها عند احتساب نسب السيولة.					
-9	اعتماد اسعار صرف غير صحيحة لترجمة وتسوية المعاملات بعملة اجنبية.					
-10	اعتماد أسعار سوق غير عادلة لتقييم محفظة الأوراق المالية.					
-11	تصنيف بنود محفظة الاوراق المالية بشكل مخالف للقواعد الواردة في معايير المحاسبة الدولية.					
-12	التلاعب بتصنيف الذمم قصيرة وطويلة الاجل					

ت	التفاصيل	تأثير قوي	تأثير	محايد	لا يؤثر	لا يؤثر
13-	ادراج البضاعة التالفة والعجز في البضاعة ضمن المخزون السلعي.					
14-	تضخيم القيمة السوقية للمخزون السلعي مقارنة بالأسعار الجارية لهذه الاصناف.					
15-	تغيير طريقة تسعير المخزون السلعي دون مبررات مقبولة.					
16-	احتساب مصروف الاستهلاك بمعدلات غير تلك المتعارف عليها في السوق.					
17-	تغيير طريقة الاستهلاك دون مبررات مقبولة وعدم الإفصاح عن الأثر المتراكم للتغيير.					
18-	المبالغة في تقييم القيم العادلة للاصول المالية.					
19-	احتساب إطفاء الاصول غير الملموسة بما لا يتوافق مع توجهات معايير المحاسبة الدولية المعتمدة.					
20-	عدم إدراج الأقساط المستحقة من القروض					
21-	الحصول على قرض طويل الأجل قبل نهاية					
22-	اثبات مكاسب سنوات سابقة ضمن كشف					
23-	اثبات مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الاستثمارات غير المخصصة للمتاجرة في حساب البضاعة المباعة او المشتراة.					

السؤال الثالث: يهدف هذا السؤال الى قياس مدى تقييد مدققي الحسابات باجراء الاختبارات

ت	فقرات الاستبانة	موافق	موافق	غير	غير	غير
1-	يتحقق مدقق الحسابات من صحة فواتير الشراء والبيع التي تتم في نهاية العام.					
2-	يتحقق مدقق الحسابات من شروط الانتمان كالخصم وشروط السداد وكفاية مخصص الديون المشكوك فيها.					
3-	يتحقق مدقق الحسابات من تكوين مخصص عادل لهبوط الأسعار.					
4-	يعد مدقق الحسابات كشفا بأعمار المدينين ويختبر نسبة مخصص الديون إلى إجمالي المدينين.					
5-	يتحقق مدقق الحسابات من مدى توفر شروط الرسملة في المصروفات المختلفة.					
6-	يعيد مدقق الحسابات إعداد قائمة الدخل لإظهار أثر نتيجة إغلاق الخط الإنتاجي على نتيجة النشاط التشغيلي.					
7-	يحتسب مدقق الحسابات الربح التشغيلي بعد استبعاد مكاسب البنود غير العادية .					
8-	يفصح مدقق الحسابات عن النقدية المقيدة واستبعادها عند احتساب نسب السيولة.					
9-	يتحقق مدقق الحسابات من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ إن وجد.					
10-	يتحقق مدقق الحسابات من صحة أسعار السوق لمحفظلة الأوراق المالية.					

ت	التفاصيل	موافق	موافق	غير	غير	غير
11-	يتحقق مدقق الحسابات من ان تصنيف بنود محفظة الاوراق المالية قد تم استناداً إلى القواعد الواردة في معايير المحاسبة الدولية.					
12-	يتحقق مدقق الحسابات من صحة تصنيف الذمم تمهيداً لاستبعاد الذمم الطويلة الاجل من الذمم قصيرة الاجل .					
13-	يفحص مدقق الحسابات كشوف الجرد ويتحقق من الوجود الفعلي لأصناف المخزون ويستبعد البضاعة التالفة.					
14-	يتحقق مدقق الحسابات من عدالة أسعار البضاعة بالمقارنة مع قوائم الأسعار الجارية.					
15-	يتحقق مدقق الحسابات من مبررات تغيير طريقة تسعير المخزون السلعي واثـر ذلك في قائمتي الدخل والموقف المالي.					
16-	يفحص مدقق الحسابات نسب الاستهلاك بمقارنتها مع النسب السائدة وتعديل الاستهلاك استناداً لذلك.					
17-	يتحقق مدقق الحسابات من سبب تغيير طريقة الاستهلاك والإفصاح عن الأثر المتراكم للتغيير.					
18-	يتحقق مدقق الحسابات من المستندات والعقود الخاصة بالأصول ومن ان تقييمها قد تم من قبل خبير معتمد وبيان أثرها في النسب المالية ذات العلاقة.					
19-	يتحقق مدقق الحسابات من احتساب اطفاء الاصول غير الملموسة استناداً للمعدلات المتعارف عليها وإجراء التعديلات اللازمة.					
20-	يتحقق مدقق الحسابات من إدراج الأقساط					

ت	التفاصيل	موافق	موافق	غير	غير	غير
21-	يتحقق مدقق الحسابات من عدم استخدام قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة المالية لسداد قرض قصير الأجل كما يتحقق من أثره في نسب الرفع المالي ويفحص اثر ذلك على نسب السيولة.					
22-	يتحقق مدقق الحسابات من عدم إدراج مكاسب					
23-	يتحقق مدقق الحسابات من عدم إدراج مكاسب او خسائر تقلب اسعار الاستثمارات غير المخصصة للمتاجرة في قائمة الدخل .					
24-	يفحص المدقق عقود القروض ويتحقق من الإفصاح عن الكفالات ضمن الالتزامات الطارئة او المشروطة .					
25-	يفحص المدقق رقم المدينين ليتم فصل الذمم					